وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند ولحاج – البويرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم:العلوم التجارية

الموضوع:

الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص و التحديات

– دراسة حالة الجزائر –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادةالماستر في العلوم التجارية

تخصص:مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة:

سحقي نعيمة

تحت إشراف الأستاذ:

بصيري محفوظ

لجنة المناقشة:

أ . بلحنيش عبد الرحمان	رئيساً
أ . بصيري محفوظ	مشرفاً
أ . أوعيل مولود	مناقشاً

السنة الجامعية 2014 /2015

د ع ا ء

﴿يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا اخفقنا و

تذكرنا ان الإخفاق هو التجربة التي تؤدي إلى النجاح﴾

﴿يا رب إذا اعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا اعطيتنا تواضعا فلا تأخذ

اعتزازنابكرامتنا﴾

﴿ربي اغفر لناو لوالدي و للمؤمنين يوم الحساب وقنا عذاب النار﴾

﴿ رب ارحم والديا كما ربياني صغيرة﴾

﴿ اللهم أتينا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله﴾

صدق الله العظيم

كلمة شكر

قبل كل شيء أحمد الله عزّ وجل الذي أنعمعليا بنعمة العلم و وفقني إلى بلوغ هذه الدرجة

و أقول

" اللّهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى "

كما لا يفوتني أن أنوه بالذين كان لهم الفضل سواء من قريب أو من بعيد

المعونة و المساعدة و النصح و المشورة مما كان له الوقع الحسن و الحرارة الكبيرة التي غذت

إرادتي للخروج بهذا العمل المتواضع و البسيط، فلهم جميعاً أقدم كلمة شكر

و تقدير أتقدم بجزيل الشكر خاصة إلى الزميل قاضي صفيان

و كل من الأستاذ بوعافية رشيد و طاقم أساتذة مخبر

الاقتصاد الرقمي بجامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة

و الأستاذ المشرف "بصيري محفوظ" على توجيهاته و ملاحظاته و نصائحه القيمة

و الذي كان قائدا لهذا العمل المتواضع

كما لا أنسى الأستاذ بلحنيش عبد الرحمان رئيس لجنة المناقشة و الأستاذ أوعيل ميلود مناقشاً

لهذا العمل.

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه،إلى كل من صلى على خير البرية محمد عليه الصلاة والسلام.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعة وعلمتني صغيرة ورافقتني بدعائها كبيرة.

إلى أبي العزيز الفاضل شامخ المكارم وراسخ الفضائل، الحريص علي، رؤوف بي رحيم ، سندي المتين وأنيسي المعين.

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي وأخواتي و أزواجهم و أولادهم.

إلى أعمامي و عماتي و أخوالي و خالاتي و أولادهم.

إلى توأم روحي صديقتي الرائعة نعيمة.

إلى كل صدقاتي الحبيبات كل واحدة باسمها.

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من بدايته إلى اليوم وإلى كل منهم على الدرب سائرون.

كما لا أنسا جميع أساتذتي من بداية مشواري الدراسي إلى نهايته

إلى كل من عرفني وسيعرفني إن شاء الله.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع

نعيمة

الفهرس

الفهرس

دعاء.....I

شكر II

إهداء.....III

الفهرس IV

قائمة الجداول و الأشكال.....VII

مقدمةعامة.....أ

الفصل الأول: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

تمهيد.....14

المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاد المعرفة و التجارة الالكترونية.....15

المطلب الأول : مفاهيم حول الاقتصاد المعرفي 15

المطلب الثاني : ماهية التجارة الالكترونية 19

المطلب الثالث : أشكال التجارة الالكترونية.....21

المطلب الرابع : مزايا وعيوب التجارة الالكترونية 23

المبحث الثاني : ماهية الانترنت و الشبكات.....25

المطلب الأول : نشأة و تعريف الانترنت.....25

المطلب الثاني : استخدامات الانترنت 27

المطلب الثالث : نمو وانتشار الانترنت.....28

المطلب الرابع : دور الانترنت في التجارة الالكترونية.....33

المبحث الثالث : مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي 36

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد الرقمي.....36

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الرقمي.....40

المطلب الثالث : الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي 42

خلاصة الفصل الأول.....44

الفصل الثاني: واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر

تمهيد.....45ا

مبحث الأول: المبحث الأول: الفجوة الرقمية في الدول العربية.....46

المطلب الأول: مفهوم وأسباب الفجوة الرقمية.....47

المطلب الثاني: الفجوة الرقمية بين الدول العربية.....51

المطلب الثالث: إحصائيات عن الفجوة الرقمية في الدول العربية.....52

المبحثالثاني : الموارد التنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالجزائر.....56

المطلب الأول: الكفاءات البشرية 56

المطلب الثاني : الإطار و التشريعات القانونية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر.....57

المطلب الثالث : الموارد المالية.....59

المطلب الرابع: أهم الهيئات العمومية والتعاونيات الدولية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالجزائر.....61

المبحث الثالث :الموارد التقنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر.....64

المطلب الأول : البنية الالكترونية للإدارة العمومية.....64

المطلب الثاني: البنية الالكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....65

المطلب الثالث: البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر.....68

خلاصة الفصل الثاني.....73

الفصل الثالث: مظاهر و معوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

تمهيد.....74

المبحث الأول:المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.....75

المطلب الأول: حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر.....76

المطلب الثاني: السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....77

المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.....79

المطلب الرابع: انعكاسات اعتماد التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني.....83

المبحث الثاني: آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.....85

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر.....85

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية.....87

المطلب الثالث :دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية.....88

المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر.....91

المطلب الأول: واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري.....91

المطلب الثاني: معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر.....97

المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر وأهم أهدافه.....99خلاصة الفصل الثالث..... 100

خاتمة عامة.....101

قائم المراجع.....104

قائمة

الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	عدد مستخدمي الانترنت في العالم بين 2008 و 2014	30
(01-02)	جدول يمثل نسبة مستخدمي الانترنت حسب الأقاليم إلى عدد السكان في العالملسنة 2014	31
(01-03)	يوضح بعض الفروق بين الاقتصاد الرقمي و الاقتصاد التقليدي	37
(02-01)	تطور معدلات النفاذ الى الانترنت في دول مختارة خلال سنتي2009-2012	53
(02-02)	تطور معدلات النفاذ الى الهاتف النقال و الثابت في دول مختارة خلال سنة 2012	55-54
(02-03)	توزيع الأغلفة المالية	60
(02-04)	مجالات استعمال شبكة الانترنت بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
(02-05)	التطور السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2000 – 2012	72

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01 – 01)	التمثيل البياني لأشكال التجارة الالكترونية	23
(02-01)	التمثيل البياني لعدد مستخدمي الانترنت في العالم بين 2008-2014	30
(03-01)	تمثيل بياني لنسبة مستخدمي الانترنت حسب الأقاليم إلى عدد السكان في العالم لسنة 2014	37
(04-01)	يحدد عناصر الاقتصاد الرقمي	39
(01-02)	يمثل توزيع احتكار سوق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	49
(02-02)	هيكلة الاستثمارات غير المادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية	67
(03-02)	يمثل تطور نسبة مستخدمي الانترنت للفترة 2000-2012	73

مقدمة عامة

مقدمة

يعيش العالم اليوم موجة من التحولات الواسعة وثورة من العلم و التقنية و حركة واسعة تطال كل شيء نتيجة للتطور الهائل في العلم و التكنولوجيا خاصة ما يتعلق منها بأنظمة الاصال عن بعد وهذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة و الفعالية التي يوفرها له، و أدى إلي ظهور أو وجود أفكار جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها و من هذه الأفكار نجد العولمة الإقتصادية التي جعلتها في شكل قرية صغيرة عالمية، و في الحقيقة من الأسباب الرئيسية التي أوجدت ظاهرة العولمة التقدم غير العادي في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية و اللاسلكية تطورات هائلة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختصار الزمن أو الوقت الضروري لاختيار و تنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية. تعتبر الأنترنت أحد أهم و أبرز التقنيات الحديثة التي أصبحت مشتركة بين مختلف دول العالم المتطورة منها و المتخلفة أو النامية، علما أن استخدام الأنترنت مر عليه أكثر من عقدين منذ أول استخدام له في الولايات المتحدة الأمريكية.

و كل تلك التطورات هي من سيمات ما يسمى بالإقتصاد الرقمي، و قد أسهم ذلك في توسع دائرة حجم التبادلالتجاريبين دول العالم. وأضحى في السوق الالكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع و الخدماتو أصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها الخارجية و تحقيق معدلات نمو أعلى في اقتصادها، و في هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا هائلا، شاع مفهوم التجارة الالكترونية التي تتيح العديد من المزايا، فبالنسبة لرجال الأعمال أصبح من الممكن تجنب مشقة اللقاء بشركائهمو عملائهم و أصبح بمقدرتهم الحد من الوقت و المال للترويج لبضائعهم و عرضها في الأسواق العالمية. كما أدى الاقتصاد الرقمي إلى ظهور بما يعرف بالبنوك الالكترونية أو الصيرفة الإلكترونية ويتم فيها استخدام مختلف البطاقات الالكترونية ذات درجة رفيعة من التطور في الصنع الحديث تحتوي على معلومات خاصة بالمؤسسةو بحامل البطاقةو يمكن الاطلاع عليها بالعين المجردة لانها تكون مسجلة على البطاقة بشكل واضح، تصدر هذه البطاقات من البنوك و وكالات السفرو المؤسسات الائتمان حيث تسمح لحاملها بتسديد مشترياته و كذامقابل الخدمات التي تقدم له.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري و من خلال الواقع الذي نعيشه اليوم في هذا المجال نلاحظ انهناكجهودو مبادرات اتخذتها الدولة في سبيل النهوض بهذا النشاط الاقتصادي الجديد و إذا تكلمنا عن الاقتصاد الرقمي في الجزائر نقصد

بذلك الصيرفة الالكترونية و التجارة الالكترونية **حيث هناك العديد من العقباتو** التحديات التي تواجهها الجزائر في **سبيل** استخدامها للتجارة الالكترونية**و عليه لابد للجزائر** التفكير جديا في **وضعو تفعيل** استراتيجيات بعيدة و متوسطة المدى و على المستويين الوطني والإقليمي لتطوير هذا المجال **من أجل** استغلال الاقتصاد الجديد في إنماء **وتطوير وإنعاش اقتصاد البلاد لمواكبة و الوصول با**لاقتصاد العالمي الذي مرتكزه الأساسي الأن هو **المعلومات الرقمية ومعرفة وحسن استعمال التكنولوجيا الحديث المتطور واستخدام كل ما هو جديد ومفيد للاقتصاد وعليه ومن خلال ما سبق تندرج لدينا الاشكالية الرئيسية التالية :ماهي سبل وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟**

وتحت هذا التساؤل تطرح مجموعة من التساؤلات **الفرعية و هي كما يلي:**

- ماذا نعني بالاقتصاد الرقمي ؟
- ما هو واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر ؟
- **فيما تتجلى** مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟
- فيما تتمثل تحديات ومعوقات الإقتصاد الرقمي في الجزائر ؟

الفرضيات:

- نعني بالاقتصاد الرقمي ذلك الاقتصاد القائم **على وسائل الاتصال الحديثة و التكنولوجياتالمتطورةو بالأخص** الانترنت **و التعامل بالمعلومات الرقمية.**
- رغم توفر الجزائر على بعض البني التحتية للاقتصاد الرقمي إلا انها لم تصل إلى المطلوب **حيث تشكو من** نقائص عدة في مجال التكنولوجيا.
- **من بين أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي** في الجزائر هي التجارة الالكترونية و الصيرفة الالكترونية.
- **من بين أهم معوقات وتحديات** الاقتصاد الرقمي في الجزائر ضعف البنية التحتية ،ضعف الثقافة التقنية و الوعي الالكتروني بين افراد المجتمع و وجود عقبات بحارية **و تنظيمية قانونية أخرى.**

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة واقع الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الجديد، ومدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تطوير الاقتصاد الجزائري.

الهدف من الدراسة:

يمكن حصر اهم أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- تهدف من دراستنا لهذا الموضوع إلى تحليل ظاهرة الاقتصاد الرقمي و ابراز أهم معالمه في الاقتصاد الجزائري.
- تهدف إلى معرفة واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الادارات العمومية و المجتمع الجزائر ككل باندماجه في إستعمال الأنترنت كعنصر أساسي في سيرورة الأعمال لدى المؤسسات مهما كان حجمها.
- تهدف إلى معرفة حقيقة التجارة الالكترونية من الاقتصاد الجزائري و مدى تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري.
- هدف أيضاً للإشارة إلى معوقات وتحديات التي تحول دون تحقيق المعرفة الرقمية في الجزائر.
- تهدف إلى إعطاء بعض التوصيات و الحلول التي يجب على الدولة العمل بها.
- تهدف ايضا إلى فتح تساؤلات أخرى خاصة بالموضوع للباحثين في المستقبل.

أسباب الدراسة:

من بين الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- حداثة الموضوع و عدم أخذه الإهتمام اللازم في الجزائر.
- معرفة ما مدى مواكبة الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الجديد.
- ماهي اهم التدبير التي سطرها الدولة الجزائرية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على أدوات الوصف و التحليل من خلال وصف وتحليل مختلف الجوانب و الظواهر المتعلقة بالموضوع و الاداة الإحصائية من خلال إتباع منهج الاستقرائي.

حدود الدراسة:

لقد تفاوتت الحدود الزمنية لهذا الموضوعنظرا لغياب معالمهبشكل شبه كليلذا نجد المعلومات من التسعينات إلى سنة 2014و ركزنا على الفترة 2000 - 2014 وندرة الإحصائيات الرسمية التي تمكننا من وضع إطار دقيق لدراسة هذا الموضوع، أما بالنسبة للحدود المكانية فقد درسنا حالة الجزائر و جمعنا المعلومات من جامعة البويرة و جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة و جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف و كذلك المكتبة العمومية لولاية عين الدفلى كما اعتمدنا على الانترنت.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الاستنباطي مستعملين أداتي التحليل والتوصيف لإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وكذا على المنهج الاستقرائي مستعملين أداة الإحصاء في لفهم و معرفة مختلف المعطيات المتعلقة بواقع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر.

تقسيمات البحث:

قصد الإحاطة بالموضوع ارتأينا أن نقسم دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

- الفصل الأول عبارة عن عموميات حول الاقتصاد الرقمي عالجناه من خلال ثلاث مباحث أردنا من خلالها التعرف على مفهوم التجارة الالكترونية و إقتصاد المعرفة، وتطرقنا من خلالها إلى ماهية الانترنتوالشبكات ودورها في الأعمال التجارة الإلكترونية، والتعرف على الاقتصاد الرقمي ومعرفة أهم خصائصه.

- الفصل الثاني خصصناه لواقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر وذلك من خلال ثلاثمبحث، تطرقنا من خلالها إلى الفجوة الرقمية في البلدان العربية، و معرفة الموارد التنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، و الموارد التقنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

- **الفصل الثالث فتناولنافيه مظاهر ومعوقات** الاقتصاد الرقمي في **الجزائر وذلك من خلال ثلاث مباحث، درسنامن** خلالها واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر،آليات الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأخيرا **تطرقنا إلىمعوقات وتحديات** اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الصعوبات:

إنه من الصعب دراسة موضوع كهذا نظراً لحداثته خاصة في الجزائر وهذا ما يخلق نقص المراجع و كذلك عدم توفر الاحصائيات و أرقام دقيقة عن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و إن كانت موجودة فهي قديمة وهذا ما جعلنا إلى عدم تحديد إطار زماني لدراستنا.

الفصل الأول

عموميات حول الاقتصاد الرقمي

تمهيد

في نهاية القرن العشرين و نتيجة للتطور الكبير في العلم و التكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي او ما يعرف باقتصاد المعرفة و أخذ يحل محل إقتصاد اليد العاملة و الآلة و البترول كمصادر للقوة و الثروة و هذا يتطلب تحول المجتمع إلى مجتمع للمعرفة فكل نظام تعلمي ينبغي ان يعي ذلك و يتكيف معه ليحافظ على إمكانات التقدم و الأمن التعليمي و الاقتصادي و يعززها و ينميها لدى مجتمعه ككل.

لقد أصبحت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية لها خصوصية، بل انها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية كما تشكل التكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي، فمع هذا التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، فقد ادخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية في مرحلة ما بعد الصناعة و احدثت هذه الثورة جملة من التحولات التي طالت مختلف جوانب الحياة سواء البنية الاقتصادية أو علاقات العمل، أو ما يحتويه من علاقات إنسانية مجتمعية.

المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاد المعرفة و التجارة الالكترونية

إن الانتشار الهائل الانترنت أدى إلى ظهور مفهوم التجارة الالكترونية و التي سهلت بدوها في تعاملات رجال الأعمال و تقليص الزمن و الجهد و التكلفة حيث لا تقتصر التجارة الالكترونية في هذا فقط إذ أصبحت تفتح أفقها أمام الشركات و المؤسسات و الأفراد و الحكومات و من هنا جاء الاقتصاد الرقمي و تنامى الاهتمام به و أصبح أمراً لا يستهان به في مجمل العمليات الاقتصادية السائدة في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاد المعرفي

إنظهور اقتصاد المعرفة كان نتيجة للتطور الكبير والسريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتشار الواسع للأنترنت.

أولا: تعريف اقتصاد المعرفة

قدم الاقتصاديون العديد من التعاريف للاقتصاد المعرفي من بينها:[1]

1 – تعريف هربرت سايمون H. Saimon: على أنه إقتصاد الانتباه و أن وفرة المعلومات تنشأ فقر الانتباه. أي أنه إقتصاد يحتاج إلى الانتباه الكبير لكل معلومة جديدة و التفطن لها.

2 – تعريف جوزيف شومبيتر J.A. schumpete: على أنه نظرية عن الابتكار التي لازالت مرتكزاً في تفسير دور الابتكار في الاقتصاد و التطوير و زيادة الانتاجية و تحسين دخل الفرد.

3 – تعريف نجم عبود: أنه المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات و المعلومات و البرمجيات و غيرها، و المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم و تفاعلاتهم السابقة، و بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثورة من خلال عمليات المعرفة و خدماتها الإنشاء، التحسين، التقاسم و التعليم، التطبيق و الاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية و اللاملموسة وفق خصائص و قواعد جديدة.

و كخلاصة للتعاريف السابقة يمكن القول أن إقتصاد المعرفة هو سلعة غير ملموسة أو غير منظورة تجعله متميزاً عن الاقتصاد التقليدي الذي مبدأ هذا الأخير قائم دراسة الخيارات في عالم الندرة على عكس اقتصاد المعرفة الذي هو

[1] جمال يوسف بدير، **الاتجاهات الحديثة في إدارة المعرفة و المعلومات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان، ص ص 150 – 151.

اقتصاد الوفرة و الذي يعتمد بالدرجة الأولى على العقل البشري كرأس مال أكثر منه على التكنولوجيا، للدلك فإن التحول من إقتصاد كثير المصدر إلى إقتصادكثير المعرفة مرتبط أو مرهون بقدرة الفرد على إنتاج و ابتكار أفكار جديدة لتصبح أكثر استجابة و انسجاماً مع تحديات العولمة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات العالمية.

ثانياً: سمات إقتصاد المعرفة

يتميز إقتصاد المعرفة بالمميزات التالية:[1]

1 - يتمتع بمرونة فائقة و قدرة على التكيف مع المتغيرات و المستجدات الحياتية يتسارع معدل تغيرها و تكاثف حجم تأثيرها مع دقات الساعة و تحول **عقارا.**

2 – يملك القدرة الفائقة على التجدد و التواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى **الاندماج** فيه حتي انه يصعب فصله عنها او الحديث عنه من دونها او الاشارة إليها **من دون أن يكون له موقفاً منها.**

3 – يملك القدرة على الابتكار و ايجاد و توليد منتجات فكرية و معرفية جديدة تماماً لم تكن تعرفها **الاسواق من قبل يساعد على خلق و**ايجاد غير المسبوق **الأكثر اشباعاً واقناعاً للمستهلك والموزع معه، فبه و به.**

4 – مجالات خلق القيمة **المضافة فيه متعددة و متنوعة، ممتدة، و متجددة و ذوات طبيعة تزامنية متدفقة و هي و إن كانت تناسبية المضمون و المحتوى،** فإنها في الوقت ذاته ترية **و غنية. و تكاد تكون لا** نائية و تعطي تأثيرها الحافز على مجالات هذا الاقتصاد كافة.

5 – **لا يوجد حواجز للدخول إليه، و لا توجد بوابات مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.**

6 – ارتباطه بالذكاء و بالقدرة الابتكارية و بالخيال الجامح و بالوعي الادراكي بأهمية الاختراع و الخلق و المبادرة **الذاتية و الجامعية لتحقيق ما هو أفضل و أحسن وأرقي.**

7 – **يمتاز الاقتصاد المعرفة بأن القوة فيه يمكن الوصول إليها من خلال وسائل و طرق عديدة و أن الاجتهاد و** المثابرة و البحث و الدراسة و استخدام العقول الكبيرة هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى قمة القوة.

8 – **لا يعرف اقتصاد المعرفة عوامل عشوائية الارتجالية، و لا يعتمد على قوانين الصدفة، فكل شيء** فيه مخطط و **كل شيء منظم و موجه، و مراقب و متابع.**

[1] عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسير للنشر و **التوزيع**، الطبعة الثانية،2010، عمان، ص ص 35- 36 .

9 – إن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته و قائم على علاقته مع الاقتصاديات الاخرى و هو في علاقاته و ارتباطاته، و دائم البحث عن اصحاب المواهب و الافكار الجريئة.

ثالثاً: عواما الاندماج في اقتصاد المعرفة

إن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد غير مادي intangible يقوم على الرأسمال البشري، يقتضي تبني استراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر الانتاج و نقل المعارف في المدى الطويل كالتعليم، التكوين، البحث و التطوير (R&D) من جهة و من جهة أخرى ظهور حدث تكنولوجيمعتبر متمثلاً في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و بمعني آخر، يتطلب الاقلاع المعرفي Knowledge teki-ofb شرطان أساسيان هما إقامة بنى تحتية تكنولوجية و الاستثمار في رأسمال البشري و هو كما يلي:[1]

1 – تكنولوجيا الاعلام و الاتصال:

إن تشيد بنى تحتية infrastructure تكنولوجية في إطار المعرفة يكون أساساً بالاستثمار في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال TIC كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الاعلام الآلي، تعرف صناعة البرمجيات على انها صناعة تخليقيه إبتكارية تقوم على إعداد و رسم و تصميم و تنفيذ و اختيار برنامج تشغيل للحاسب الآلي و الذي يتضمن مجموعة أوامر و تعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، و تتميز هذه الصناعة بكونها تعتمد على العقل البشري بالأساس إنتاجها لا يحده زمان أو مكان، و خضوعها لمنظومة تسويقية متكاملة، وعدم تلوثها للبيئة ، ارتفاع عائدها و بشكل سريع ومنافستها للأسواق الخارجية.

2 – التعليم:

في وقت مضى ينظر للإنفاق على التعليم على أنه شكل من أشكال الاستهلاك، لكن اليوم يعتبر استثماراً في الرأسمال البشري، له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية، و قد جاءت نظرية النمو الداخلي endogene و نظرية الرأسمال البشري قبلها لتأكد أثر رأسمال البشري على النمو.و في اقتصاد المعرفة أين يتجه الاهتمام صوب النشاط كثيف المعرفة Knowledge-intensive activity يخص جانب التعليم بدور جوهري.

[1] بوطالب قويدر، **الاندماج في الاقتصاد المعرفي، الفرص و التحديات**، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004، ص 257.

بالنسبة للدول النامية يوفر استخدام TIC لدعم التعليم النظامي و غير النظامي إمكانات هائلة لتقوية قدرات الافراد، و من خلال ذلك تطوير قاعدة العلوم و التكنولوجيا بها، لكن استغلال هذه الامكانات لا يكون ممكنا ما لم

تسمح عمليات التعليم النظامي و غير النظامي للأفراد بالتمكن من الخبرات Shills التي تعتبر ضرورية لاستغلال التكنولوجيا بشكل فعال.

3 – البحث و التطوير R & D:

تنتشر في الاقتصاد المبني على المعرفة مخابر البحث و التطوير، و تولي الحكومات و الخواص بالغ الأهمية باعتبارها القلب النبض للتقدم التكنولوجي.

يقصد بالبحث Reserch متابعة Pursuitلنقلة تكنولوجية رئيسية في ميدان حديث مثل بيو تكنولوجيا هو تعمق في المعرفة، أما التطور Development فهو تطبيق للمعارف لتكنولوجية في مجال معروف مسبقاً، و بالتالي هو توسع في المعرفة.

إن التحول في الاقتصاد الجديد يقتضي رفع نسبة الانفاق على مشاريع البحث و التطوير من PIB إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد الجديد، نجد في الدول المتقدمة نسب معتبرة، تتقارب فيما بينها، فالولايات المتحدة تخصص نسبة 2,5% من PIB أما فرنسا و ألمانيا فيخصصون 2,3% و اليابان 2,8% لكن توزيع الانفاق في حقل برامج البحث و التطوير تختلف من بلد لآخر إذ تخصص الولايات المتحدة نسبة 20% من إنفاقها على برامج التسلح، على عكس اليابان التي لا ينصب اهتمامها كثيراً على التسلح. كما تقوم الحكومة و القطاع الخاص في الدول المتقدمة بتقاسم الأدوار في الانفاق على مشاريع البحثو التطوير، حيث يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر أن يحقق ارباحاً خلال 5 سنوات أو أقل، ولكن إذا كانت الفترة 10 سنوات فأكثر، فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها أما إذا تراوحت الفترة ما بين 5 و10 سنوات يشترك القطاع العام و الخاص في تمويل مشاريعها، و من خلال هذا التنظيم في توزيع الأدوار سيكون للبحث و التطوير مردودية كبيرة على اقتصاد المعرفة.

المطلب الثاني: ماهية التجارة الالكترونية

نظرا للتطور السريع الذي طرأ في المال الاقتصادي أدى إلى ظهور التجارة الالكترونية التي أعطيت لها عدة تعاريف كل تعريف من منظور معين وهذا نتيجة لتميزها بعدة خصائص.

أولاً: تعريفالتجارة الالكترونية

هناك عدة تعريف أطلقت على التجارة الالكترونية من بينها:[1]

. **التعريف الأول: تعرف منظمة التجارة العالمية (WTO)** التجارة الالكترونية على انها:"تشمل على أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتعريفها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الالكترونية".

والمقصود بالوسائط الالكترونية في هذا التعريف هي شبكة الانترنت، لكن الوسائط الالكترونية **ممكن أن تتسع لتشمل وسائط أخرى مثل** الشبكات الخاصة أو المغلقة على متعاملين محددين مسبقا، كتلك التي تستخدمها شركة الطيران والبورصات.

. **التعريف الثاني: ويعرفها البا حثرأ فت رضو ان ء لى أنا"مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل** التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة، بين الشركات الأخرى والشركة والعملاء **(بيع وشراء)** ".

. **التعريف الثالث:** "هي مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية".

كما تعرف التجارة الالكترونية على انها:[2]

- منهج حديث في الأعمال موجه إلى السلع و الخدمات و سرعة الأداء، و تضمن استخدام شبكة الاتصالات في البحث و استرجاع المعلومات من أجل دعم اتخاذ قرار الأفراد و المنضمات.

[1] **جابر لقليب وأخرون، النظام الضريبي المطبق على التجارة الالكترونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، **كلية العلوم الاقتصادية** و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، **الجزائر**، 2007- 2008، ص ص 6 – 7.

[2] حثيري محمد، فرحي محمد، **التجارة الالكترونية و واقع استخدامها على المستوى الدولي و العربي**، الملتقى الدولي العلمي الرابع حول: **عصرنة نظام** الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من **تجارب الدول المتقدمة، المركز الجامعي** بخميس مليانة، **الجزائر**، 26 – 27 أفريل2011، ص 267.

- **مزج** من التكنولوجيا و الخدمات من أجل الإسراع بأداء التبادل التجاري و إيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل مؤسسة الأعمال و بين مؤسسات الأعمال، و بين مؤسسات الأعمال و العملاء، أي عمليات البيع و الشراء.
- نوع من تبادل الأعمال حيث يتعامل أطرافه بطريقة أو وسيلة إلكترونية مادية أخرى بما في ذلك الإتصال المباشر.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى تعريف يجمع بين التعاريف السابقة وذلك على النحو التالي:

التجارة الالكترونية هي نشاط تجاري يتم بفضله **إجراءات تكنولوجية متقدمة، متعلق بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات** يتم تبادلها عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى.

ولا تنحصر التجارة الالكترونية عند هذا الحد، إذ أن الآفاق التي تفتحها التجارة الالكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تقف عند حد معين، وتعتمد التجارة الالكترونية على عنصرين أساسيين هما تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

ثانياً: خصائص التجارة الالكترونية

تتميز التجارة الالكترونية بمجموعة من الخصائص من بينها ما يلي:[1]

1 – البنية الأساسية لبيئة الأعمال الالكترونية .E Business والمتمثلة بأجهزة الحاسوب والبرامج و شبكة الاتصالات فضلا على العنصر البشري القادر على التعامل مع تلك المعطيات.

2 – تعاملات التجارية الالكترونية.E-Commerce من خلال البيع و الشراء و التناقص الالكتروني و إجراء المزايدات و غيرها.

3 – إجراء العمليات التجارية الالكترونية.E Business Process مثل طلب السلع و الخدمات و إتمام عمليات الشراء و البيع و الدعم الفني لما بعد عمليات البيع و خدمات العملاء إضافة إلى دعم خدمات الاتصالات و إجراء عمليات تدريب الكوادر البشرية و التوظيف.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي و التجارة الالكترونية**، مؤسسة شباب الجامعية، 2007، ص 152.

و تتميز تقنية التجارة الالكترونية بعدة **مميزات وهي:**[1]

1 – **الوجودالواسع:** أن التجارة الالكترونية **متواجدة** في كل مكان و في كل الأوقات.

2 – **التداول العالمي:** تمكن التجارة الالكترونية المتعاملين من خلالها تخطي حدود الدولو الوصول إلى أي مكان بالعالم.

3 –معايير عالمية لشبكة الانترنت: **من خلال** هذه المعايير يتم تعاملات تجارية بشكل موحد بين دول العالم.

4 – **موارد معلوماتية غنية: تزود التجارة الالكترونية** المستهلك بمعلومات كثيرة، **بواسطة استخدام الشركات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية.**

5 – **التواصل:** تعد التجارة الالكترونية **آلية تواصل ذات فعلية عالية جداً ، من خلالها أو وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل و التاجر.**

6 – **كثافة المعلومات:** أن شبكة أن شبكت الأنترنت جعلت المعلومات **كثيفة و ذات نوعية ممتازة و حديثة.**

7 – **الاستهداف الشخصي:** تمكن التجارة الالكترونية استهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة **لتسويق سلعة ما.**

المطلب الثالث: أشكال التجارة الالكترونية

تأخذ التجارة الإلكترونية ثلاثة أشكال قطاعية مهمة وهي: [2]

- **بين المؤسسة والمؤسسة:**(Business to Business) ويرمز لها بالرمز (to BB) وتشير إلى العمليات البيع والشراء التي تجري بين الشركات عبر شبكة الانترنت أو عبر الشبكات الاتصال الأخرى،بالإضافة إلى عمليات التحويل

---

[1] **عدوكة لخضر، دحو بن عبيزة، التجارة الالكترونية و أثارها على الاقتصاد،** الملتقى الدولي العلمي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، **المركز الجامعي** بخميس مليانة، **الجزائر،** 26-27 **أفريل** 2011، **ص** 130.

[2] **بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائر–الأفاق و التحديات–، مذكر ضمن متطلبات نيل شهادة** ماجستير في العلوم **الاقتصادية،** كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، **جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،** ديسمبر 2005، ص ص 38 – 39.

الالكتروني للمعلومات وإجراء الصفقات الالكترونية وإجراء مختلف التحويلات المالية إلكترونيا، فتتيح التجارة الالكترونية التحكم في عمليات التسويق وتفتح أسواق جديدة.

- التجارة الإلكترونية بين المؤسسة والمستهلك: (Business to consumer) وبرمز لها بالرمز(B to B) وذلك من خلال العروض المختلفة التي تقدمها المؤسسة للمستهلكين من ما يسمى بمراكز التسويق على الأنترنت حيث تعرض كل أنواع السلع والخدمات ويتم أيضا الدفع من خلال الشبكة أما الاستلام فحسب طبيعة السلعة و صيغة الاتفاق.

وتطرح التطبيقات القطاعية لنموذج (B to B) عدة تقنيات وهي: [1]

- التسويق الإلكتروني: يشير التسويق الالكتروني إلى تطبيق نظرية التسويق باستخدام إمكانيات الأنترنت لتقديم المنتجات أو الخدمات إلى السوق المستهدفة، وتبقى أسس التسويق نفسه، لكن الانترنت توفر قنوات تزويد جديدة تصل إلى تشكيلة واسعة من الزبائن.
- البيع الإلكتروني: يشير البيع الإلكتروني إلى شراء من متاجر التجارة الإلكترونية الآنية على الويب، وتعرف بالمحلات الافتراضية، وقد أدى البيع الإلكتروني إلى تطوير أدوات برمجية لتجارة الإلكترونية مهمتها إنشاء الفهارس الآنية وإدارة الأعمال التجارية الإلكترونية.

بالإضافة إلى المصرف الإلكتروني من خلال ما يقدمه من خدمات الدفع الإلكتروني وتأمين العمليات المالية بأقل تكلفة وأكبر فعالية.

- بين المؤسسة والإدارة (Business to Administrations): أو ما يرمز لها بالرمز(B to B) وتشمل جميع التحويلات والتعاملات التي تتم بين المؤسسات والهيئات الإدارة العامة، من خلال ما يعرف بالحكومة الإلكترونية، حيث تسعى الحكومة إلى إستخدام وسائل التي أنتجتها التكنولوجيا المتقدمة في تقديم الخدمات الحكومية إلى قطاع المؤسسات، كما يستفيد قطاع المؤسسات من استخدام للتجارة الإلكترونية في تعامله مع الإدارة العمومية.

- التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والإدارة: (Administration to customets) والتي يرمز إليها بالرمز (A to C) حيث يمكن هذا الشكل من التجارة الإلكترونية الإدارة من تقديم الخدمة الواجب أدائها للمستهلكين ويستفيد المستهلكين من السهولة والسرعة عند تلقي الخدمة المقدمة من الإدارة ،وبدأ هذا الشكل من التجارة الإلكترونية يتطور مع ظهور الحكومات الإلكترونية وظهور ما يسمى بمجتمع المعلوماتية.

[1] بوعافية رشيد، نفس المرجع، ص39.

الشكل رقم (1 – 1): أشكال التجارة الالكترونية

C العملاء و المستهلكون B وحدة الأعمال G الحكومة أو الادارة المحلية

G2C مثال: المعلومات	G2B مثال: المعلومات	G2G مثال: التنسيق
B2C مثال: التجارة الالكترونية	B2B مثال: الأعمال الالكترونية	B2G مثال: المشتريات
C2C مثال: أسواق المزادات	C2B مثال: مقارنة الأسعار	C2G مثال: شكاوي الضرائب

المصدر: حسين شنيني، التجارة الالكترونية كخيار استرتجي للتواجد في الأسواق الدولية و مقومات إقامتها في الوطن العربي – **واقع و تحديات** -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، **جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر**، 2013-2014، ص 204.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب التجارة الالكترونية

توفر التجارة الالكترونية العديد من المزايا و التسهيلات في الحياة الاقتصادية إلا أنه لديها عيوب كغيرها من النشاطاتالتي تمارس في الساحة الاقتصادية.

– **مزايا التجارة الالكترونية: يمكن إبراز عدة** مزايا للتجارة الالكترونية وهي:[1]

- إيجادوسائلتوافقعصرالمعلومات:**ففيهذا**

العصريجبتوافقالانماطالتجاريةمعسماتهوسلوكياته،منهنامكنتالتجارةالالكترونيةمنخلقانماطمستحدثةمنوسائلالإدارةالنـ

شاطالتجاري،كالبيععبرالوسائلالإلكترونيةوالتجارةالإلكترونيةبينقطاعاتالأعمال.

[1] فارس فيصل وأخرون، **دور التجارة الالكترونية في رسم أسس و استراتيجيات المؤسسات الافتراضية**، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 12 – 14 مارس 2012، ص 3.

- الدخولإلىالأسواقالعالميةوتحقيقعائدأعلىمنالأنشطةالتقليدية: إنالصفةالعالميةللتجارةالإلكترونيةألغتالحدودوالقيودأمام دخولالأسواقالتجارية،وبفضلهاتحولالعالمإلىسوقمفتوحأمامالمستهلكبغضالنظرعنالموقعالجغرافيللبائعأوالمشتري، فالتجارةالإلكترونيةتستدعيجهدادوليا جماعيالتنظيمهاابتداءلأنهابطبيعتهالاتعترفبالحدود.
- تلبيةخياراتالزبونبيسروسهولة:

تمكنالتجارةالإلكترونيةالشركاتمنتفهمهماحتياجاتعملائهاوإتاحةخياراتالتسوقاماميهمبشكلواسع،وهذابدأهيحققنسبةر ضاعاليةلدىالزبائنلأنهاتوفرهوسائللاتجارةالتقليدية،فالزبونيمكنهاالمفاضلةبين المنتجات.

- تطويرالأداءالتجاريوالخدمي: فالتجارةالإلكترونيةبماتتطلبهمنبنى تحتيةتقنيةواستراتيجياتإدارةماليةوتسويقيةوإدارةعلاقاتواتصال بالآخرين،تتيحالفرصةلتطويرأداءالمؤسساتفيمختلفالميادين،وهيتقدمخدمةكبيرللمؤسساتفيميدانتقييمواقعهاوكفاءةمو ظفيهاوفعاليةبنيتهاالتحتيةالتقنيةوبرامجالتأهيلالإداري.

– **عيوب التجارة الالكترونية:** بالرغم من المزايا التي توفرها التجارة الالكترونية في مختلف المستويات، لها عيوبو انعكاسات هامة، يمكن الاشارة إليها من خلال العناصر التالية:[1]

- القرصنة: فدخول القرصنة إلى مواقع الشركات سواء يتم تخريبها او إلصاق الفيروسات بهذه المواقع قد يشكل خطر على التعاملات الالكترونية، فضلا عن مخاطر السمعة.
- زيادة التكلفة بالنسبة للمؤسسة: من خلال عمليات الصيانة و التجديد وتكوين الإطارات المتخصصة.
- فقدان متعة الشراء المعروفة التي كان يجدها المستهلك في ممارسة عملية التسويق من خلال التفاعل الاجتماعي بين البائع و المشتري.
- تورط البعض بالاندفاع نحو شراء السلع قد لا يحتاج إليها الفرد نتيجة جاذبية الإعلان وسهولة الشراء ببطاقة الائتمان.
- المنافسة التي تواجهها المؤسسات، فأصبحت المؤسسة من خلال توجدها على شبكة الانترنت التي تفتح السوق العالمي على أبوابه، و بالتالي دخول المؤسسة للتعامل فيه بكل مخاطر ة و امتيازاته.

[1] بلعزوز بن علي، عبو هودة، **التجارة الالكترونية عبر الانترنت**، الملتقى الدولي العلمي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص 117.

المبحث الثاني: ماهية الانترنت و الشبكات

تعد الانترنت احدى اهم إنجازات تكنولوجيا شبكات الكمبيوتر في عالمنا المعاصر و يمكن القول حتى انها أكثرها قوة و انتشارا في العالم حيث أصبح بإمكان أي شخص استخدام الانترنت بسهولة كبيرة، إضافة إلى إمكانية الدخول إليها من أي وفي أي مكان و وقت في العالم.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الانترنت

لقد أصبحت الانترنت عنصراً أساسياً في حياتنا اليومية لما توفره من فعالية في العمل و السرعة في الانجاز و الوفرة في التكاليف و الوقت و هذا بعد مرورها بمراحل و تطورات منذ أول ظهور لها.

أولاً: نشأة و تطور الانترنت[1]

بعد غزو روسيا للفضاء، و بدء سباق التسلح النووي في عهد الحرب الباردة، كلفت شركة حكومية تدعى RAND كان الهدف منها إنشاء شبكة اتصالات تربط بين المواقع المختلفة لوزارة الدفاع الأمريكية بحيث تبقى عاملة في حالة تعرضها لهجوم مدمر.

و في عام 1969م نفذت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع هذه الشبكة علمياً وأسمتها إذ ARPANET إذ ربطت هذه الشبكة مجموعة من الجامعات الأمريكية عبر أربع عقد مكونة من أجهزة كمبيوتر عملاقة، و تجلت فائدة هذه الشبكة في نقل المعلومات بسرعة هائلة بين تلك الأجهزة، كما أتاحت للعلماء و الباحثين الاستفادة المشتركة من موارد و أنظمة الكمبيوتر لديهم رغم تباعد المسافات.

بعد ذلك ظهر في عام 1972م خدمة البريد الالكتروني (Email) التي ابتكرها شركة BBN إذ برنامج للبريد الالكتروني. و تعتمد هذه الخدمة على برنامج الإرسال الرسائل الالكترونية عبر شبكة لا مركزية و قد أصبح البريد الالكتروني الذى لاقى رواجاً سريعاً، أحد أهم و سائل الاتصالات عبر الانترنت.

[1] جليد نورالدين و آخرون، **التجارة الالكترونية**، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، 2013، الجزائر، ص 27.

و بدات اربانت في اوائل السبعينيات طرح اول استخداماتها التجارية و يدعىTelnet ثم تلا ذلك دخولها مرحلة العالمية إثر ربطها ببعض الجامعات و مراكز الأبحاث في أوروبا، و في **أواخر السبعينيات، كان بإمكان الأفراد دخول** العالم الداخلي- عبر الشبكة – في نقاشات حول مواضيع متفرقة.

أما مصطلح الانترنت فقد بدأ استخدامه في أوائل الثمانينيات على أنه مجموعة من الشبكات المختلفة التي ترتبط فيما بينها بوساطة مجموعة بروتوكولات التحكم في الارسال (**بروتوكول**) الانترنتTCP/IP، **و هيمجموعة بروتوكولات طورتها وزارة الدفاع الامريكية، لإتاحة الاتصالات** عبر الشبكات المختلفة الأنواع.

ومع بداية التسعينيات، ظهرت واجهة تستخدم النصوص و تعتمد القوائم للوصول إلى المعلومات عبر العالم، و تدعى هذه الوجهGopner و لكن الثورة الحقيقية في عالم الانترنت كانت بظهور شبكة الويب العالميةWWW، **و هي نضام لتبادل المعلومات على شكل زبون – خادم** – Server client وكجميع تطبيقات الانترنت يمكن بسهولة الابحار عبر **الوثائق و ارتباطاتها المختلفة**.

و ظهرت في هذه الفترة الشركات الموفرة لخدمة الانترنت ISPs و ذلك لتزويد الناس باشتراك بخدمة الإنترنت عبر **شبكة** الاتصال الهاتفي. و بعد ذلك، ظهرة مجموعة أخرى من الشبكات المتخصصة بالإنترنت، منها من يقدم **المستعرضات** (browsers)، ومنها من يقدم محركات البحث (search enginrs) **للمواضيع المختلفة على الشبكة،** و منها من يقدم لغات لبرمجة و تطوير المواقع. و يوجد حالياً على الانترنت ملايين المواقع التي تغطي مختلف المواضيع من ثقافة، و سياسة، و علمية، و صناعية إضافة إلى التجارة الالكترونية (E-commerce) **و** التعاملات المالية عبر **الشبكة**.

ثانيا: تعريف الانترنت

من خلال تتبع نشأة الانترنت يمكن تعريفها على النحو التالي:[1]

الانترنت هي شبكة اتصالات عالمية أمريكية الأصل وهي تمثل أكبر شبكة للاتصالات العالمية في وقتنا الحالي، فهي مجموعة من الحواسيب مرتبطة ببعضها البعض بواسطة هذه الشبكة وحتى يتسنى لنا الوصول للإحاطة بتعريف شامل للإنترنت ينبغي علينا معرفة معنى الشبكة في الإعلام الآلي، أي ماهية الشبكة، فالشبكة حسب المصطلح المعلوماتية المتفق عليه هي مجموعة من الحواسيب والأجهزة التابعة لها المتصلة في بينها، من جانب آخر مصطلح الشبكة يعني

[1] بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

اشتراك مؤسستين أو أكثر من المؤسسات في وضع نظام يتبع للأطراف الأعضاء في شبكة المشاركة في المصادر والخدمات، ويمكن التميز بين نوعين من الشبكة الحواسيب بحسب النطاق الجغرافي:

- الشبكة العريضة (Wide Areanet Worde-WAW) وهي التي يتم إنشاؤها داخل الحواسيب.

ويحتاج إنشاء الشبكة عدة عناصر هامة منها:

- الحواسيب والروابط والتي تتمثل في خطوط هاتفية وخطوط التوصيل.
- أجهزة المستفيد وأجهزة الخدمة.
- المكونات البرمجية: مثل الاتصال المشتركة (ICP/IP).
- مسيري الشبكة من تقنيون ومهندسون.
- منتجو الخدمات وهم الأشخاص من مختلف المنظمات التجارية يوفرون الخدمات عبر الشبكة.
- مستعملو الخدمات: وهو الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمات المعروضة.

المطلب الثاني: استخدامات الانترنت

إن الاهمية الكبيرة التي اكتسبتها الانترنت جعلتها تستخدم بكثرة و في شتى المجالا ت و من بين اللا تخدما ما يلي:[1]

1 – خدمة البريد الالكترونيE – mal: البريد الالكتروني عبارة عن نظام التواصل الالكتروني (أي إرسال واستقبال الرسائل الالكترونية)، و في معظم الأحوال يكون البريد الالكتروني عبر الانترنت و من أجل استخدام البريد الالكتروني يجب توافر برنامج بريد الالكتروني المرسل إليه، فهناك مواقع على الشبكة توفر هذه الخدمة بالمجان و مواقع أخرى توفر مقابل مالي، و لضمان سرية الرسائل يقوم الشخص بعمل رقم سري خاص به، حتى يطلع على علبته البردية الالكترونية لوحده.

2 – خدمة بروتوكول نقل الملفات (FILE TRANSFERPROTOCOL): يسمح هذا البروتكول بالاتصال المؤقت بين حاسبين فبفضل هذه الخدمة يمكن جلب الملفات و تحويلها من حاسب إلى آخر عبر الشبكة العالمية، هذه الملفات عبارة عن تقارير أو بحوث أو برامج، و بالتالي فهذه الخدمة تعتبر و سيلة للتبادل السريع، و عموماً يستعمل هذه الخدمة في تحديث مواقع انترنت.

[1] جليد نور الدين، بكان أمينة،**التجارة الالكترونية**، مطبعة دحماني الياس أولاد يعيش، الطبعة الأولي،25 جويلية 2010، الجزائر، ص 23.

3- خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات(web world wide): تسمى خدمة الويب(web) و تعد هذه الخدمة من أهم خدمات الانترنت ويرجع لها الفضل في انتشار الانترنت و الاقبال عليه، و خصوصاً من ناحية التجارية فهي تشتمل على حقل واسع من المعلومات المختلفة في شتى الميادين، خصوصاً من ناحية التجارية فهي تشتمل على حقل واسع من المعلومات المختلفةفي شتى الميادين، خصوصاً من ناحية التجارية فهي تشتمل على حقل واسع من المعلومات المختلفة في شتى الميادين، فموقع الويب(WEB) ما هو إلا طريقة تفكير في التنظيم و تخزين المعلومات.

4- برتوكول الربط عن بعد (TELWET): تمكن مستخدم الشبكة من التنقل عبر مختلف (الحواسب)الشبكات الجزئية المتصلة بالإنترنت للحصول على معلومات معينة في مجال محدد شريطة معرفة عناوين الدخول إليها و شفرات الاستغلال و هناك أيضاً حواسب تدعىbulletin board systems، و عموماً تكون مجانية، فمثلاً الجامعات الغربية تملك مثل هذه الأنظمة التي تجمع فيها الأبحاث في الدوريات و النشرات العلمية الصادرة عنها و الاتصال بين هذه الأنظمة مضمون عن طريق برتوكول TELNET.

5- خدمة مجموعات النقاش: تسمى هذه الخدمة أيضاً بمنبر النقاش و تسمح هذه الخدمة لمشتركيها بالتعبير عن آرائهم و كتابة حول موضوع معين يحدد على أساس الاشتراك في المجموعة و عمومايشترط الاشتراك فيمجموعات النقاش احترام ارادة الغير مهما كانت، و يستخدم فيه البريد الالكتروني فكل رأي يدلي به يوزع فوراً و أوتوماتيكيا لبقية المشتركين و لكل واحد منهم الحق في الأدلاء برأيه أو عدم الرد.

6 - خدمة الاتصال المباشر: تمكن هذه الخدمة من استخدام شبكة الانترنت كوسيلة اتصال مباشر بين الأفرادوالمؤسسات بغية خفض تكلفة الاتصالات خصوصاً منها الخارجية عن المنطقة الهاتفية مستفيدة بذلك المؤسسات عن عقد لقاءات عبر الشبكة مع الزبائن أو وكلائها أو مورديها و فروعها الموزعين جغرافيا عبر مناطق متعددة.

7- خدمة التسوق عبر الانترنت online shopping: يمكن شراء و بيع كافة أنواع المنتجات باستخدام البطاقات الائتمانية مثل فيزاو ماستركارد، هناك العديد من المواقع الشهيرة مثل Amazon.com و موقع ebay.com للمزادات الالكترونية.[1]

المطلب الثالث: نمو وانتشار الانترنت

أولاً: نمو عدد مستخدمي الأنترنت في العالم[1]

[1]http://etisalat4arab .blgspot .com/2009/04/bgog-post6841.html , 31/03/2015, 15:12h

أكّد الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً الانتشار المتزايد لخدماتالإنترنت عريض النطاق عالي السرعة في مختلف ارجاء العالم، متوقعاً ان ترتفعنسبة انتشار استخدام الانترنت على المستوى العالمي إلى60% حول العالمبحلول العام 2015.

وقال الاتحاد الدولي للاتصالات في " تقرير قياس مجتمع المعلومات 2012" ان الوصولالى هذه النسبة من انتشار استخدام الانترنت حول العالم، يتطلبارتفاع نسبةانتشار الاستخدام في الدول النامية الى 50 %، وفي الدول الاقل نمواً الى 15 % بحلول عام 2015، وهي المناطق التي تعد اقل انتشاراً في استخدام الانترنتمن الدول المتقدم وأوضح الاتحاد الدولي في التقرير- الذي يصدرللعام الرابع على التوالي ويقيس مدى تقدم مختلف دول العالم في استخدامادوات التكنولوجيا ومجتمع المعلومات – انّ آخر البيانات المتوافرة تشير انّ نسبة انتشار الاستخدام لشبكة الانترنت على المستوى العالمي بلغت معنهاية العام 2011 حوالي 33%من اجمالي عدد سكان العالم، (اي نحو ثلثالسكان)، حيث بلغت النسبة في البلدان النامية، حوالي 24% فيما بلغت نسبة الانتشار في الدول الاقل نموا قرابة 6% وأشار الاتحاد في التقريرإلى أن الوصول الى الاهداف والنسب سابقة الذكر على مستوى العالم وفيالبلدان النامية او الاقل نموا يتطلب تسارعاً في النمو والانتشار لاستخدامات الانترنت عريض النطاق في مختلف مجالات الحياة اليوميةللمستخدمين وبين التقرير أنّ تسارع الانتشار وزيادة النمو هو امرمرهون بعرض الخدمات. والاجهزة التي تصل المستخدم بالشبكة العنكبوتية بأسعارمعقولة ذات تكلفة معقولة على المستخدم، وهو ايضاً مرهون بتطوير و توفير تطبيقات جديدة موجهة نحو الفئات الاقل تعليماً او الفئات المهمشة منالسكان. وأضاف التقرير ان زيادة الانتشار يتطلب ايضاً التغلب علىالحواجز المهمة التي تحول دون استخدام الافراد للأنترنت ومنها ما يتعلقبمهارات استخدام الانترنت والمحتوى ودعم اللغات المختلفة على الشبكةالعنكبوتية. ويشار هنا الى انّ هدف الوصول الى نسبة 60 % كانتشارللأنترنت حول العالم بحلول عام 2015 ، هوو احد من رابعة أهـ فل حددا قبلنحو عام لجنة النطاق العريض من اجلالتنمية الرقمية التابعة للاتحاد الدوليللاتصالات، حيث تسعى اللجنة الى تشجيع الدول والمؤسسات المسؤولة عنالاتصالات حول العالم لنشر استخدام الانترنت وتضييق الفجوة الرقمية بينالدول المتقدمة والدول النامية والأقل نمواً. أما الاهداف الثلاثةالأخرى للجنةالنطاق العريض التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات فتشمل تعميمسياسة النطاق العريض حول العالم، جعل النطاق العريض معقول التكلفة، توصيلالمنازل بالنطاق العريض. ومصطلح النطاق العريض يشير إلى الانترنت عاليالسرعة، حيث أصبحت سرعات الانترنت مقياساً رئيسياً لانتشار الخدمة الافضللأنترنت، وهي تتوافر بوجود شبكات الاتصالات المتقدمة مثل الجيل الثالث ومابعده، والتقنيات المتقدمة لخدمات الانترنت السلكي.

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات نشر على الرابطة http://www.startimes.com/f.aspx?t=31583774، 2015/05/14 ، 16:20

تطور عدد مستخدمي الانترنت في العالم بين 2008 و 2014 بالنسبة إلى عددالسكان الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1–1): عدد مستخدمي الانترنت في العالم بين 2008 و 2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2013	2014
نسبة مستخدمي الأنترنت إلى عدد السكان في العالم	%23	%26	%29	%33	%35	40%

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- جليد نور الدين وأخرون، التجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

-http://www.sasapost.com/internet-usage-in-2014/, 14/04/2015,15 :57h.

التمثيل البياني:

الشكل رقم (1–2): التمثيل البياني لعدد مستخدمي الانترنت في العالم بين 2008–2014

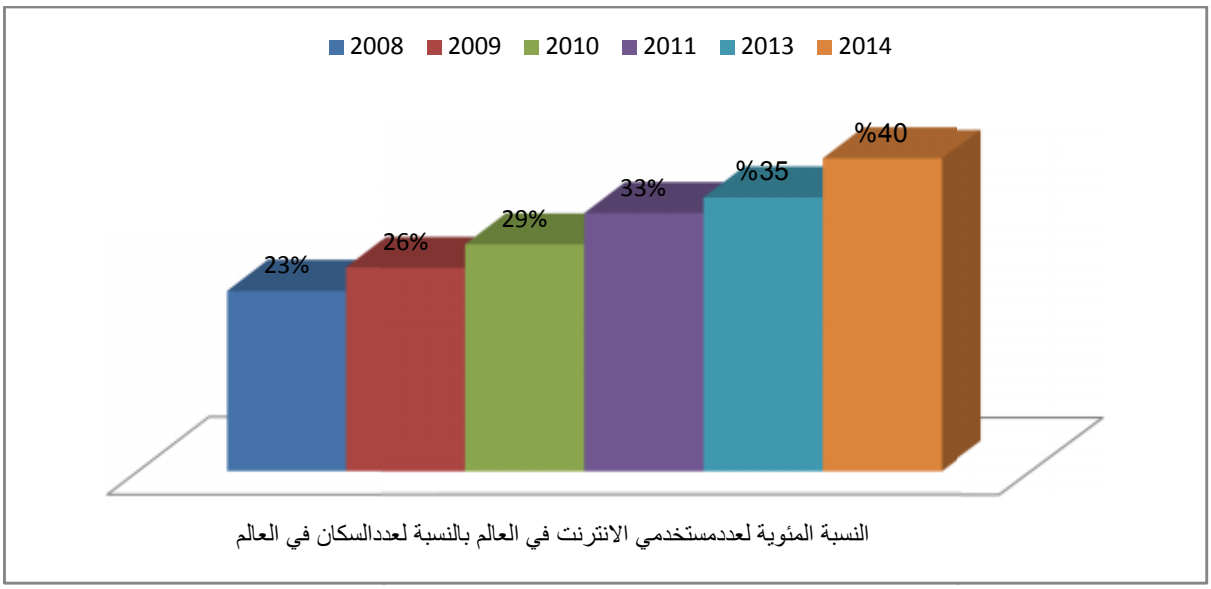

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم في تزايد مستمر حيث نلاحظ أنه من سنة 2008 إلى سنة 2014 **ازداد عدد** مستخدمي الانترنت إلى الضعف تقريباً وهذا راجع وعي الأفراد على المستوى العالمي بضرورة الانترنت في الحياة اليومية.

ثانياً :مستخدمي الأنترنت حسب الأقاليم

ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت في كل مناطق العالم بشكل إجمالي، حيث يقدر في سنة 2013 نحو 2.5 **مليار مستخدم و هو ما يقدر نسبة** 35 % من سكان العالم، زيادة على هذا نسب المستخدمين غير موزعة **بالتساوي** بين أجزاء العالم المختلفة، ففي الوقت الذي تكافح فيه بعض المناطق للوصول إلى نسبة استخدام مقبولة خصوصاً في افريقيا و وسط وجنوب آسيا، فإن مناطق تصل فيها نسبة استخدام الانترنت إلى مستويات قياسية **تتخطي حاجز** 80% **كما هو الحال مع منطقة أمريكا الشمالية**. و السبب هنا يعود إلى المساهمة الكبيرة التي تحدثها عملية استخدام الانترنت عبر **الموبايل**. و الجدول التالي يوضح ذلك، و الجدول التالي يبين مستخدمي الانترنت **حسب الأقاليم** (التوزيع الجغرافي) **لسنة** 2014.

الجدول رقم (1–2): جدول يمثل نسبة مستخدمي الانترنت حسب الأقاليم إلى عدد السكان في العالم لسنة 2014

المناطق الجغرافية	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	أوكرانيا	شمال أوروبا	شرق آسيا	أمريكا الجنوبية
النسبة المئوية إلى عدد السكان في العالم	%81	%78	%63	%54	%48	%47
المناطق الجغرافية	الشرق الأوسط	أمريكا الوسط	آسيا الوسط	شرق جنوب آسيا	افريقيا	جنوب آسيا
النسبة المئوية إلى عدد السكان في العالم	%37	%34	%29	%25	%18	%12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عماد بن يحي، **احصائيات عن الشبكات الاجتماعية** و الانترنت في 2014**على الرابطة**:

http://www.tech-wd.com/wd//, 14/04/2015, 15 :38h.

الشكل (1–3): تمثيل بياني لنسبة مستخدمي الانترنت حسب الأقاليم إلى عدد السكان في العالم لسنة 2014

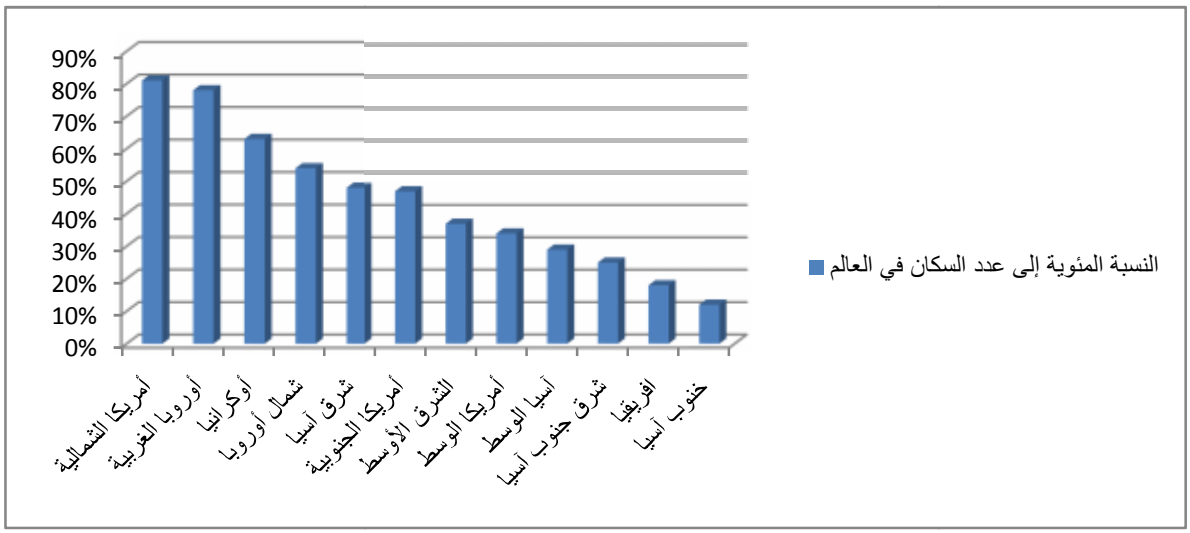

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال التمثيل البيني يتبين لنا الفرق الواضح في نسبة إستخدام الانترنت بين مختلف المناطق في العالم حيث نرى أن أمريكا الشمالية تتعدى نسبة 80%ثم تليها أوروبا الغربية بنسبة 78% أما في ما يخص الشرق الأوسط فتحال المرتبة العاشرة بنسبة 37% فيما تحتل منطقة جنوب آسيا المرتبة الأخيرة بنسبة 12% وهذا التأخر راجع إلى عدة أسباب من بينها عدم وجود الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع.

المطلب الرابع: دور الانترنت في التجارة الالكترونية

للأنترنت أثر كبير على التجارة الالكترونية ولهذا كان لها الدور الفعال في ظهورها وتطورها عبر مختلف المراحل التي مرت بها، كما ساهمة انتشار الواسع للأنترنت في تبادل التجارة الالكترونية عالمياً وسنبين ذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: سمات التجارة الالكترونية عبر الانترنت

تتسم التجارة الالكترونية المعتمدة على شبكة الانترنت بعدة سمات و هي:[1]

[1] بلعزوز بن علي، عبو هودة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية يتم التلاقي من خلال شبكة الانترنت و بالرغم من أن هذه النموذج ليس جديداً حيث شهدت التجارة الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال (تلفزيون، فاكس، مراسلات..)، إلا أن ما يميز هذا الأسلوب هو وجود درجة عالية من التفاعلية و بغض النظر عن وجود طرفي التفاعل في الوقت نفسه على الشبكة الالكترونية.
- التفاعل المتوازي أو بمعنى أخر أمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه حيث يستطيع احد أطراف المعاملة إرسال رسالة الالكترونية إلى عدد غير معروف من المستعملين في نفس الوقت و دون الحاجة لإعادة إرسالها في كل مرة، حيث توفر شبكة الانترنت إمكانية.
- هائلة لتفاعل الجماعي فمن خلالها يمكن عقد ملتقيات و ندوات بين المشتركين دون أن يعرف بعضهم البعض.
- توفر التجارة الالكترونية عبر الانترنت، إمكانية تسليم السلع غير المادية و دفع مستحقاتها عبر الانترنت استخدام مختلف و سائل الدفع الالكترونية المتاحة.
- إمكانية الاستفادة من مزايا التبادل الالكتروني و الوثائق بأقل تكلفة و أعلى كفاءة.

ثانياً: إطار البنيوي للتجارة الالكترونية عبر الانترنت

قبل إعداد إطار عمل لبناء موقع للتجارة الالكترونية ينبغي تفحص النظام القانوني في البلد المضيف للشركة صاحبة الموقع، لأنه قد يفرض قيود على أنشطة تجارية معينة أو على أساليب إجراء أعمال التجارة الالكترونية و في محاور لتعزيز الممارسات المثالية للتجارة الالكترونية ينبغي مراعاة القضايا القانونية الرئيسية التالية:[1]

- قانون عدم الاحتكار.
- تنظيم الحماية و الخصوصية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- حماية المستهلك.
- قنون الوكالة.
- القانون الجبائي.
- حرية الاعلام و الصحافة.
- نظام الضرائب.

[1] نفس المرجع، ص 120.

عند الأخذ بالنقاط السابقة، يمكن وضع إطار لبناء مقر التجارة الالكترونية و الذي يستهدف الممارسات المثالية في نشر مواقع آمنة للتجارة الالكترونية متاحة و القابلية في الاستخدام.

ثالثاً: الاستثمار عبر الانترنت

لقد ظهرت أساليب جديدة للاستثمار في الأسواق المالية و منها ما يسمى بالاستثمار من بعد و ذلك من خلال العناصر التالية:[1]

1- المؤسسات المالية و الانترنت:لقد وجدت مشروعات الأعمال في شبكة الانترنت و سيلة اتصال ذات طبيعة خاصة ساعدت المشروعات و العملاء، و يرجع ذلك إلى شبكة الانترنت التي تمثل للعميل و سيلة للحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة و هي وسيلة تتوقف فعاليتها على اتجاه المستهلك نحو البحث عن موقع الشركة و الذي يعتبر دليلا على الولاء الذي يجب تدعيمه من خلال الاهتمام بموقع الشركة.

2- خطط الاستثمار عبر الانترنت: يحتاج الاستثمار عبر الانترنت إلى خطة استثمارية مدروسة توضح طريقة توظيف الاستثمارات، لذلك فإن خطة الاستثمار عبر الانترنت لابد أن تشمل العناصر التالية:

- تحديد الهدف من الاستثمار و بالتالي تحديد مقدار الأموال التي يتوقع تخصيصها للاستثمار حجم العائد المتوقع.
- الحصول على المعلومات و البيانات الاستثمارية اللازمة مثلعروض الأسعار و أدوات تقويم و اختيار الأسهم و تقارير القطاعات المختلفة من أسواق و توقعات الإيرادات.
- تحديد مقدار المخاطر التي يكون المستثمر على استعداد لتحملها، حتى يمكنه اختيار الاستثمار وأسلوب التحليل المناسب، وهناك نمطين هما الاستثمار قصير الأجل و متوسطالأجل.
- اختيار الاستثمارات التي تتوافق مع أهداف المستثمر المالية و مستوى المخاطر التي يكون على استعداد لتحملها و نمط الاستثمار المرغوب فيه.
- اختيار وسيط مالي جيد عبر الانترنت يتوافق مع أهداف المستثمر مع تجنب الوسطاء الذين يطلبون عملات عالية.
- متابعة إدارة وتسيير المحفظة الاستثمارية وإعادة تقيمها بشكل منتظم من حين لآخر بغرض اتخاذ قرارات مناسبة لإجراء التغيرات اللازمة بالاعتماد على المعلومات المتاحة عبر الانترنت.

[1] بلعزوز بن علين علي، عبو هودة، نفس المرجع، ص 122.

المبحث الثالث: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي

أدت الثورة المعلوماتية إلى فتح الباب لحدوث تغيرات كبيرة و امتدت لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، التي حولت المجتمعات من مجتمع قائم على الانتاج الصناعي إلى مجتمع قائم على الانتاج المعلوماتي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

إن التطور الكبير و السريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي و المنتجات الرقمية مما ساهم المنظمات لدخول العالم الافتراضي للأعمال لذا ينبغي التطرق إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي من خلال العناصر التالية:

أولاً: تعريف الاقتصاد الرقمي

1 – يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل و التكامل و التنسيق المستمرين لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من جهة و بين الاقتصاد القومي و القطاعي و الدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية و الفورية و الانتاجية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية و التجارية و المالية في الدولة خلال فترة ما، وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و إصلاح الآليات الاقتصادية و التجارية و المالية، و بالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت Internet) بتحويل و تغير أنماط الأداء الاقتصادي في المال و الأعمال و التجارة و الاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري Ontine بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت. ويساعد الاقتصاد الرقمي على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي و زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية و القطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين و المصدرين و المنافسينو المتعاملين و المستثمرين و البنوك و شركات التأمين و الصناع والمنتجين و الأجهزة الحكومية و الجمارك و الضرائبو المؤسسات الدولية و غيرها.[1]

[1] فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت و إعادة هيكلة الاستثمار و البورصات و البنوك الالكترونية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 25.

2- إن **الاقتصاد الرقمي هوالتسمية المستخدمة** للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الانترنت أو اقتصاد الوب، **وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقمين و الشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، و المنتجات الرقمية.**[1]

ثانياً: مقارنة بين الاقتصاد الرقمي و الاقتصاد التقليدي

للاقتصاد الرقمي عدة مميزات جعلته يختلف عن الاقتصاد التقليدي في عدة نقاط و في الجدول التالي أهم الفروقات:

الجدول رقم (1-3): يوضح بعض الفروق بين الاقتصاد الرقمي و الاقتصاد التقليدي.

الخصائص الاقتصادية	الاقتصاد القديم(الصناعي)	الاقتصاد الجديد(الرقمي)
الأسواق	مستقرة	متقلبة
المنافسة	وطنية، مخاطر مستقلة	منافسة عالمية، اتحاد و تعاون مع المنشآت الأخرى
النظام	متسلسل- بيروقراطي	على الشبكة
مصدره و موجهات النمو	المكنة، مدخلات العوامل(العمل، رأس المال،..)	الرقمنة، الابتكار، التجديد، الاختراع، المعرفة
مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
الكتلة الأجرية: الهدف السياسي القدرات و الامكانيات التعليم المطلوب إدارة المستخدمين	 التشغيل التام قدرات محدودة القدرة و التعلم من الحياة تنافسية	 التكيف و التطابق و تحقيق أكبر عائد قدرات متنوعة، متغيرة و متعددة و شاملة الشهادات، تعلم بالممارسة و مستمر مدى الحياة متعاونة و مشتركة

[1] **نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجية و الوظائف و المشكلات"**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 88.

طبيعة التوظيف	ثابت حسب المهام	ديدات و فرص

المصدر: رقية حساني ملوكة برورة، تقييم الاستثمارات العربية في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشري الحوكمة الالكترونية والجاهزية الرقمية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 4.

ثالثاً: هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الالكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكة المعلومات الداخلية و أخرى دولية.و يعتبر البريد الالكتروني و مواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية، أي تبادل السلع و الخدماتو الأموال عبر الانترنت أو تحويل الأموال بين البائعين و المشترين و البنوك باستخدام الأموال البلاستيكية (كروت الائتمان الدائن و المدين) بالبريد الالكتروني عبر الانترنت و الأدوات الالكترونية الأخرى. و يشمل الاقتصاد الرقمي أيضاً تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة أو بالتجزئة عن طريق قنوات التوزيع الالكترونية و هي ما يسمى بالبنوك الالكترونية و يحقق ذلك بسرعة المعاملات و التجديد المستمر فيها. وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم مواقع على شبكة الانترنت كتالوج إلكتروني للتعريف بالشركة و نشاطها و خطتها و مراكزها المالية و أسواقيها و أهداف تصديرها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية. و تستخدم الشركات أيضاً المؤتمرات المعدة بالفيديو Video conferencing و المؤتمرات التليفونية لنفس الأغراض.[1]

وعليه يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في الأربع العناصر التالية : الحوكمة الالكترونية و الشركات الالكترونية، البورصة الالكترونية و المصارف الالكترونية.

الشكل رقم (1-4): يحدد عناصر الاقتصاد الرقمي

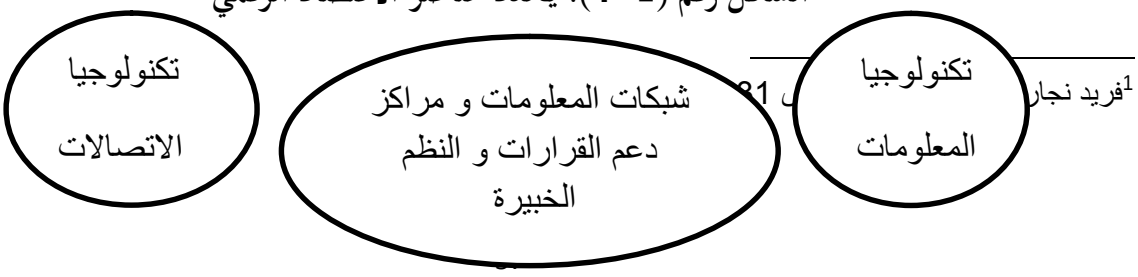

[1] فريد نجار، ص 31

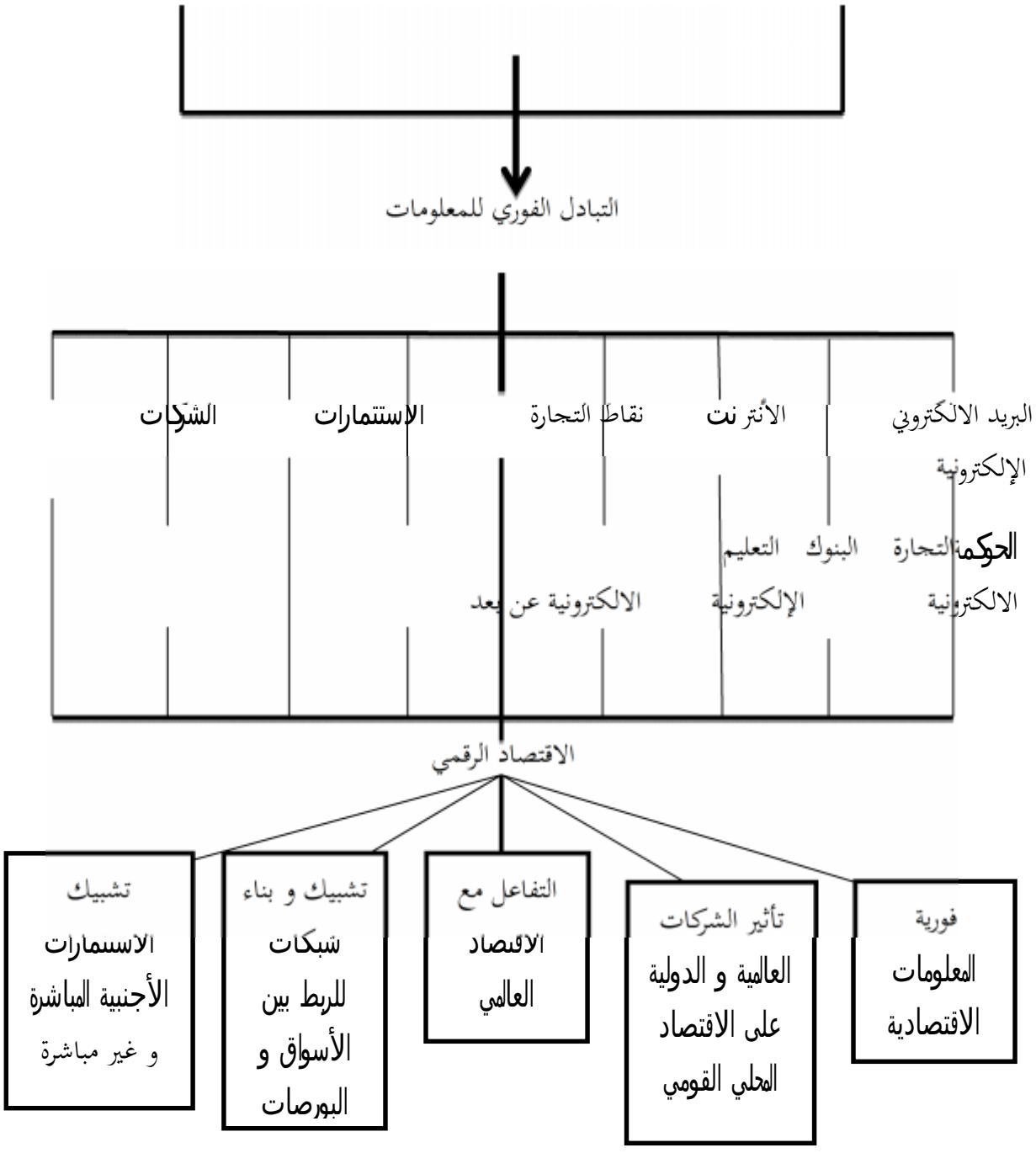

المصدر: فريد نجار، نفس المرجع، ص 30.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع معلوماتي و من ثم تشجيع بناء الحوكمة الالكترونية .e governmeut و الشركة المساهمة الالكترونية e. corporation و التجارة الالكترونية e. commerce والبنوك والصيرفة الالكترونيةe. Benking و الادارة الالكترونية e. Ménagement و يحتاج كل ذلك إلى التطور المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات و المعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسب الالكترونية و استخدا م اا في المعاملات واستخدام البرمجيات الجاهزة و المفصلة في إدارة الأنشطة الاقتصادية و التجارية و الانتاجية و المالية و التسويقية و ادارة الموارد البشرية و الانشطة التعليمية و التدريبية. و فيما يلي أهم مزايا و خصائص الاقتصاد الرقمي:[1]

– سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات Access:

يحتاج نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد و المؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات و مواقع الانترنت المختلفة. و يتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد مثل شبكات الكهرباء وشبكات التليفونات وانخفاض تكلفة و رسوم تلك الخدمات، وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الالكترونية و البلاستيكية مثل كروت الائتمان الدائنة والمدينة.

– المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكترونية و البرمجيات و المعلومات. وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص و الموارد الاقتصاديةو القطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي و الإجمالي. وبالتحديد يري بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات للمعايير العامة. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية. ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي. ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة و خاصة التصنيع والزراعة والتعليم و التدريبو الخدمات المالية و المصرفية والاستثمارية.

– مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

[1] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 95.

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و في الاستثمارات الرأسمالية و التجارة الالكترونية الداخلية والخارجية. تؤثر الانترنت في اساليب أداء المعاملات التجارية واساليب العمل.

– الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات و توظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية. وتساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة. ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات الأساسية و الهامة أي إدارة الصادر و الوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً.

– آليات الاقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الاقتصادية أشكالاً مختلفة في الاقتصاد الرقمي فقد تكون في شكل كليمات أو أصوات أوأشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية. و يقصد بالمعلومات "الأنالوج " Analogoeinformation تلك المعلومات الموجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام و التي لا يمكن تخزينها في الحواسب الالكترونية أو تحويلها. وفي حين الأشرطة أو الديسكات الممغنطة المركزة CD تأخذ أشكالاً رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسب الالكترونية و بالتحديد تم تحويل الأشرطة و الوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي و الديسكات و الفلوبي ديسك. فيمكن تداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسب الالكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسب بالتليفونات و الكوابل و الأقمار الصناعية. و من المعروف أيضاً إمكانية تخزين واسترجاع المعلومات الرقمية بجانب استخدام الكاميرات الالكترونية الرقمية و أجهزة تصوير المستندات Scanner حتى الوصول إلى الانترنت و(World Wide Web(www.

كما يجب التفرقة بين الاقتصاد الرقمي وكل من:

تاريخ الفكر الاقتصادي، النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي،الاقتصاد الرياضي، الاقتصاد القياسي،الاقتصاد الدولي، الاقتصاد المقارن، الاقتصاد الإداري، الاقتصاد الإقليمي.

يؤثر الاقتصاد الرقمي في الفروع الاقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الاقتصادية + البرمجيات + الانترنت وذلك لتحقيق الأمثليةOptinization.

المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية و خصوصاً الانترنت، فإنه يعتمد على الأسس **و** المبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية و الممارسات السائدة على نطاق واسع في هذه الاقتصاد **عموماً .** و من افتراضاته ما يلي:[1]

1 – قانون الأصول الرقمية:

إن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية و لا يستهلك عند استخدامها، حيث أن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغير الألية التنافسية في مجالها، و الواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الاعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها أقرب إلى الصفر. **و هذا** ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

– اقتصاديات الحجم الجديد:

تقوم اقتصاديات الحجم التقليدية على أن انتاج الحجم الصغير من خلال شركات صغيرة كلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجداول الاقتصادية وانجازها من قبل شركة كبيرة. مثلاً تقديم الخدمة المصرفية ذات علاقة بصفقات العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل عليها وإلا فأن خط الانتظار سيزداد، بينما مع انتشار الانترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الانترنت يمكن حلمشكلة موظفين بعدد الصفقات، حيث يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الانترنت.

– اقتصاديات النطاق الجديد:

إن فضاء الأعمال و تقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال أو في سوق معينة فقط بل أنه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات و الاسواق المختلفة و المتباينة. حيث أن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الانتاجي و مع أن هذا كان تطوراً في إدارة العمليات، إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع و المرونة مما يحد من القدرة على الاستجابة، ولكن في الاقتصاد الجديد فإن اقتصاديات النطاق الجديدة ذات مدى واسع في التنوع لعدد لامتناهي من الزبائن، و أن الحديث يجرى عن مشروع فرد لفرد و تسويق فرد لفرد أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد دليل عن النطاق الجديد و التنوع الاقصى.

[1] نجم عبود نجم، نفس المرجع، ص 95.

– ضغط التكلفة لكل صفقة:

أدى الانترنت إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات التقليدية(cliks=Transactions)، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها صغيرة جداً، الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبذلك تكون فرصة **صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.**

– إعادة توازن العرض و الطلب:

في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز على العرض إلى خط التفكير القائم على الطلب، من أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريد الزبون، مما يعني وجود سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الانترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

–الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد السرعة الفائقة:

فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي فهو اقتصاد الحركة البطيئة و وسيلته هي **السكك الحديدية و السيارة** البريد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة و وسيلته الأقمار الصناعية و البريد الالكتروني. إن هذه السرعة أدت إلى حاجة لشركات تتسم بالرشاقة في الحجم **(من خلال التحجيم)**، و في **(التنظيم (من خلال العلاقات الشبكية)**، و في المعلومات **(من خلال تقاسم المعلومات الفورية).**

– تكلفة المنتج الرقمي:

إن **تكاليف المنتج الرقمي** (Digital Product) تتسم بخصائص فريدة في الاقتصاد الرقمي، فالمنتجات الرقمية تتسم بهيكل وسلوك تكلفة مختلفة عن المنتج المادي. حيث أن إنتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جداً ولكن إنتاج النسخ الأخرى عنها يكون رخيصاً جداً وحسب شابيرو و فاريان (shapiro & varian) **فإن التكليف الثابتو**المتغيرة في هذه المنتجات الرقمية لها خصائص غير اعتيادية. **فالتكلفة الثابتة تميل أن تكون، تكلفة غارقة**(Swck cost) و هي التكلفة غير المغطاة عند تعثر أو التوقف. و هذا مخالف للمنتجات المادية عموماً، كما أن التكلفة المتغيرة لإنتاج المنتجات الرقمية(**للنسخة الإضافية الواحدة**)لا تزيد حتى إذا كان حجم المنتج منها كبير جداً.

– الكفاءة و الرافعة:

إن الانترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد لامتناهي من المستفيدين على الكرة الأرضية أوجدت كفاءة عالمية من خلال الحجم الكبير من النشاط. **فالأفراد يصنعون بلايين النقرات تمكن الشركة من** امتلاك خيرت كبيرة لتوريد القيمة كفرص لصنع النقود، كما أن الانترنت كتكنولوجيا فائقة أوجدت موجة عظيمة من **التشبيك الذي يعظم أداء الشبكة** (سواء كانت الشبكة المغلقة أو الشبكة المفتوحة أي الانترنت) **بدلالة رافعة الأجهزة العاملة عليها حسب قانون متكالف** (Metacalef's Slaw) مفاده أن قيمة الشبكة تتزايد **بالتناسب المباشر مع مربع عدد الأجهزة العاملة عليه.**

خلاصة الفصل الأول

الإقتصاد الرقمي الجديد، هو الإقتصاد القائم على وسائل الاتصال الحديثة وبالأخص على الأنترنت، يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، ويتسم بالعديد من الخصائص تميزه عن الإقتصاد التقليدي السرعة في الأداء والاستجابة المباشرة وانخفاض التكلفة واقتصاد لا حدودي وغيرها مما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر كفاءة وفعالية.

برز الإقتصاد الرقمي مع نمو و انتشار الأنترنت والشبكات متعددة الخدمات منها الأعمال التجارة الإلكترونية التي لها دور كبير في تفعيلها من خلال تقليص التكاليف و إتاحة فرص جديدة لانتشار السلع والخدمات،وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات، وتحسين الإتصالات،كما أن لها دور في إحداث تغيرات على العمليات المالية وغيرها.

الفصل الثاني

واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي

في الجزائر

تمهيد

شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على مستوى العالم نموا وتطورا ملحوظا واهتماما متزايدا خلال السنوات الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو والتطور على عصر المعلومات والمعرفة بإحداث ثورة هائلة في هذا القطاع أهلته ليكون قياديا في إقتصاديات البلدان المتقدمة ونظرا لأن دول العالم النامي وخاصة الجزائر منها لم تواكب هذه الثورة ولم تحسن استغلالها إيجابيا في تحسين البنى التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بها و هوما خلق ما يدعي بالفجوة الرقمية بين الدول.

حاليا تحاول المؤسسات الجزائرية الإندماج في الإقتصاد العالمي الجديد ومن أهم مظاهره هو سعيها إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هذا إضافة إلى إمكانية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الإندماج أو التكيف مع تحولات الجديد التي من أبرز مظاهرها التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات.

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال ساهمت بشكل كبير في حدوث تحولات جذرية في المجال الإقتصادي حيث أدى إستخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال NTIC إلى ظهور مفاهيم واصطلاحات اقتصادية حديثة على غرار التجارة الإلكترونية، الحكومة إلكترونية، البنوك(الصيرفة الإلكترونية)، و البورصة الالكترونية نظرا لكون القطاع المصرفي والمالي سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية فقد حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة عمل هذا القطاع فكان لابد النظر في طبيعة عمل البنوك والمؤسسات المصرفية وتحويل نمط عملها من التقليدي إلى النمط الحديث و المتطور من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

المبحث الأول: الفجوة الرقمية في الدول العربية

إن التطور الكبير الذي وصلت إليه الدول المتقدمة في شتى مجالات الحياة و خاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الالكترونيات أدى إلى ظهور فارق بينها و بين الدول المتخلفة و الدول النامية و هو ما يطلق عليه تسمية الفجوة الرقمية.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب الفجوة الرقمية

أولاً – مفهوم الفجوة الرقمية: لقد اعطيت عدة تعريف للفجوة الرقمية من بينها:

التعريف الأول: تعرف الفجوة الرقمية بانها الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية و تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات و درجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) و توافر طرق المعلومات السرية و الهواتف النقالة و خدمات التبادل الرقمي للمعلومات، و هي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة و أسلوب أداء الأعمال. حيث انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية (E-commerce) و زيادة المشركات الجديدة التي تؤ سس يومياً لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية (و منها شركات الدوت كوم) و إطلاق المبادلات التجارية اللاسلكية (M-commerce) و إقامة الحكومات الالكترونية و تنفيذ المعاملات المصرفية و المالية وإنشاء الشبكات التعليمية و البحثية و الصحية و السياحية و غيرها وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة.[1]

التعريف الثاني: من المنظور الاقتصادية يرجع الاقتصاديون الفجوة الرقمية إلى عدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة و على استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة. و لا حل للفجوة الرقمية إلا بتحرير تجارة الأسواق وإسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات و السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال، و كلما تتطلب سرعة الاندماج في اقتصاد العالمي، و حماية الملكية الفكرية بهدف اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، و تحفيز الاستثمار المحلي لكونها شرطا اساسيا لتضيق الفجوة الرقمية.[2]

---

[1] عماري عمار وأخرون، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص124.

[2] الجوزي جميلة، **الفجوة الرقمية في الوطن العربي – الأسباب و العلاج –**، الملتقي العلمي الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص 3.

ومن خلال التعرفين السابقين يمكن القول بأن الفجوة الرقمية هي نسبة التفاوت في حجم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إما من ناحية الإنتاج أو الاستخدام بين مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة و الدول النامية.

ثانياً– أسباب الفجوة الرقمية:و من بين هذه الأسباب نذكر:[1]

1– الأسبابالتكنولوجيةللفجوةالرقمية: و من الأسباب التكنولوجية نذكر ما يلي:

- **سرعةالتطورالتكنولوجي**: يشير التقرير العالمي لقياس مجتمع المعلومات و استعمال تكنولوجيات الاتصال، الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات في 2009م، إلى ان العالم قد توصل مع نهاية سنة 2008م إلى مستويات غير مسبوقة في استعمال و تبني تكنولوجيات الاتصال الحديثة، حيث أن ربع سكان العالم يستعملون شبكة الانترنت و حوالي 04 بليون فرد يملكون هاتف نقال، و 1.3 بليون خط هاتفي ثابت. لكن يبين التقرير من جهة أخرى أن هناك فجوة رقمية معتبرة بين الدول الفقيرة و الغنية، فمعظم الدول التي حققت تقدما هاما في إدماجو استعمال تكنولوجيات الاتصال هي من قارة أوروبا، و لاسيما الشمالية منها، و أشار كذلك إلى وجود علاقة وطيدة بين مستوى الدخل و استعمال تكنولوجيات الاتصال" حيث أنه كلما زاد الدخل كلما زاد امتلاك التكنولوجيات الحديثة، و بالتالي زادت نسبة استعمالها.

و سعيا منها إلى تقليص هذه الفجو ة الرقمية التي تفصلها عن الدول الشمالية المتقدمة، بدأت الدول العربية في السنوات الأخيرة، بزيادة اهتمامها بتكنولوجيات الاتصال و الإعلام الحديثة، "فقد اصبحت تهتم البلدان العربية بإدماج هذه التكنولوجيات في مختلف الانشطة و استغلالها بشكل جيد، بهدف تقليص الفجوة الرقمية بين أفرادها، و جعلهم يتماشون مع التطورات الحديثة".

و قد سجلت عدد الحواسيب المضيفة ارتفاعا متواصلا منذ بداية التسعينات، حيث انتقلت من أقل من مليون جهاز مضيف، إلى ما يقارب 100 مليون جهاز سنة 2000م.

- **تناميالاحتكارالتكنولوجي**: أظهرتتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتقابليةعاليةللاحتكارسواءعلىمستوىالعتادأوالبرمجيات .و هذا شكل بياني يمثل احتكار سوق تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في العالم.

[1] لجدل خالد، شراقي باية خديجة، **نظم المعلومات و سد الفجوة الرقمية**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة،الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 20.

الشكل رقم:(02 –01) يمثل توزيع احتكار سوق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

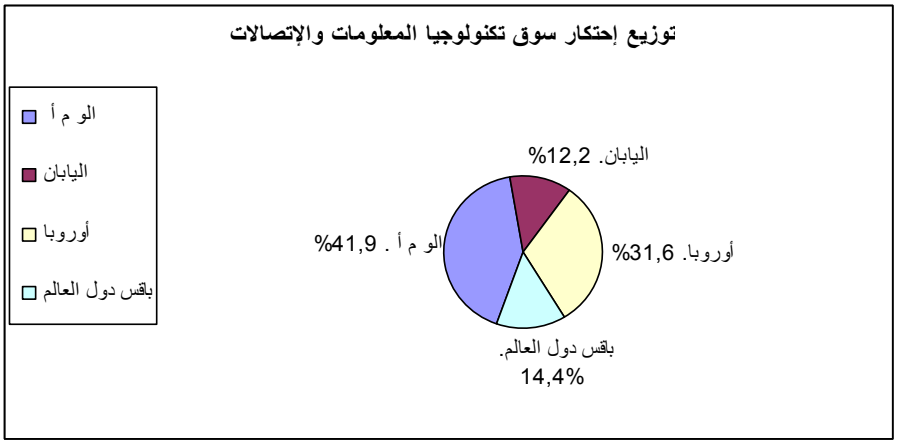

المصدر: حمزة بعلي و آخرون: الفجوة الرقمية بين الدول النامية و المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، الاقتصاد التطبيقي و تسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008 ص10.

- **تفاقمالانغلاقالتكنولوجي**:

معتناميالنزعةالاحتكاريةمصحوبةبشدةالاندماجالمعرفيتفاقمتحدةالانغلاقالتكنولوجيوحمايةالسر المعرفيومنابرزمظاهره : تفشظاهرةالصناديقالسوداء ,تفتيتالمهارات.

- **شدةالاندماجالمعرفي**

تتسممنتجاتالمعلوماتيةبشدةالاندماجالمعرفيويرجعذلكإلىالطبيعةالخاصةلتكنولوجياالمعلوماتوتعاظم دورهاكقاسممشتركبينالمجالاتالعلميةوالتكنولوجيةالمختلفة.

2 – **الأسبابالاقتصاديةللفجوةالرقمية**: هناك العديد من الأسباب الاقتصادية المتعلقة بالفجوة الرقمية نذكر منها:

- **ارتفاعكلفةتوطينتكنولوجياالمعلومات**:

علىالرغممنالانخفاضالكبيرفيأسعارتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتالخاصةبالمستخدمالنهائيفان كلفةتوطينهامحليافيارتفاعمستمروذلكلعدةأسبابمنهاارتفاعكلفةإنشاءالبنىالتحتيةلهذه التكنولوجيا وارتفاعكلفةتطويرها.

- **تكتلالكباروالضغطعلىالصغار**:

تشهدحالياصناعةالمعلوماتحركةنشطةللتكتلمنقبلالكبار،ممايضيقالخناقعلىالصغارفيكثيرمن المجالاتإلىحدالاستبعادالكاملمنحلبةالمنافسة.

- **التهامالشركاتالمتعددةالجنسياتللأسواقالمحلية**: هذهالشركاتتقومبتوزيعمنتجاتهاوخدماتهاشاملةالسوقالعالميةعلىا ساعهاتاركةالفتاتلشركات التطويرالمحليةلتضمرتدريجيامعتآكلأسواقها.
- **كلفةالملكيةالفكرية**: تضيفالملكيةالفكريةأعباءثقيلةعلىفاتورةالتنميةالمعلوماتية،خاصةفيظلالاتفاقياتوالتشريعاتالملزمة لمنظمةالتجارةالعالمية،وهوماتكافحهمنظماتالمجتمعالمدنيبكلماوسعهامنجهدلكيتظلالمعرفة متاحةللجميع.
- **انحيازتكنولوجياالمعلوماتاقتصاديالمصلحةالقويعلىحسابالضعيف**: غالباماتنحازالتكنولوجياإلىالأكثرتقدماوالأك ثراستخداماالهاعلىحسابالأقلتقدماوالأقلاستخداما.

2- الأسبابالسياسيةللفجوةالرقمية: هناك العديد من الأسباب السياسية المتعلقة بالفجوة الرقمية نذكر منها:

- **صعوبةوضعسياساتالتنميةالمعلوماتية**:

تتسمعمليةوضعسياساتالتنميةالمعلوماتيةفيالبلدانالنامية بالتعقيدالشديدلانعمليةوضعهذه السياساتتحتاجإلىقدركبيرمنالإبداعودرجةعاليةمنالوعيتفتقدهاكثيرمنالقياداتالسياسيةالتي تقفحائرةبينقناعتهابأهميةالتنميةالمعلوماتيةوبينكيفيةإدراجهاضمنقائمةالأولوياتالضاغطةللغذاء والمسكنوالتعليموالصحة.

- **سيطرةالولاياتالمتحدةعالمياعلىالمحيطالجيومعلوماتي**: فالولاياتالمتحدةهيالقطبالوحيدالذييحكم قبضتهعلىالمحيطالجيومعلوماتيوخاصةفيمايتعلق بالأنترنت،فالولاياتالمتحدةتتمسكبأنتحتكرالمؤسسةالأمريكيةمسئولية تسييرالمهامالأساسيةللأنترنت. و قدرفضتالولاياتالمتحدة بشكلقاطعفيالقمةالعالميةلمجتمعالمعلوماتأنتحالهذهالمهمة إلىمنظمةعالميةكالاتحادالعالميللاتصالاتكمااقتر حتالبرازيلوجنوبأفريقيا.
- **سيطرةحكوماتالدولالناميةعلىالوضعالمعلوماتيمحليا**: فحكوماتالدولالنامية تسيطرعلىمنافذ المعلوماتتحتدعوبحمايةالأمنالقومي.
  - محاولةجعلدولنادولالاقتصادالريع،وهومايعنيأنتكوندولنادولاتنتجخاماتأولية طبقًا لمبادئهم القديمةمبادئتقسيمالعملعالميًا.
  - الإعلاماالموجهضدعقولالشبابفيمحاولةلتسطيحفكرالشبابوتحويلهممنالعملإلىالترهلو التفكيرالبالي.

4-الأسبابالاجتماعيةوالثقافيةللفجوةالرقمية: هناك العديد من الأسباب الاجتماعية و الثقافية المتعلقة بالفجوة الرقمية نذكر منها:

- **تدنىالتعليموعدمتوافرفرصالتعلم**: تدنىمستوىالتعليموعدمتوافرفرصالتعلممنأهمالأسبابالتيتنتج عنهاالفجوةالرقمية.

- **الأمية:** تعتبر الأمية من الأسباب الرئيسية المؤدية للفجوة الرقمية، فكلما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية، ومن المعلوم أن نسبة الأمية بين البالغين في عالمنا العربي تقدر ب 45 % وهي أعلى من المتوسط العالمي حتى من متوسط البلدان النامية.
- **الدخل:** يعتبر الدخل من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية فالأفراد في الدول النامية دخلهم محدود بعكس الأفراد في الدول المتقدمة وبالتالي تنشأ الفجوة الرقمية بسبب الفرق بين الدخل في الدول النامية و المتقدمة.
- **الفجوة اللغوية:** تلعب اللغة دورا رئيسيا في اقتصاد المعرفة لذلك يعد التخلف اللغوي من الأسباب الرئيسية للفجوة الرقمية و لذلك تسعى جميع الدول حاليا إلى الاهتمام بلغتها القومية خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات عموما و الانترنت بصفة خاصة.
- **الجمود المجتمعي:** تتسم مجتمعات الدول النامية بضعف قابليتها للتغيير لأسباب عديدة ترجع إلى منظومة القيم و التقاليد السائدة و بالتالي فهي تجد صعوبة في تقبل أي تغيير أو أفكار جديدة نظرا لتمسكها بهذه القيم و التقاليد.
- **الجمود التنظيمي و التشريعي:**

من أهم أسباب الفجوة الرقمية عدم توافر البيئة التمكينية التي تتيح مشاركة متوازنة في إحداث التنمية من قبل قطاعات المجتمع الحكومي و الخاص وهذا ما جعنا لجمود التنظيمي و التشريعي.

- **غياب الثقافة العلمية التكنولوجية:**

من الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية غياب الثقافة العلمية التكنولوجية و حتى يتم التغلب على هذه الفجوة لا بد من أن تكون هذه الثقافة موجودة لدى جميع شعوب الدول النامية.

المطلب الثاني: الفجوة الرقمية بين الدول العربية

إن الفجوة الرقمية الموجودة بين الدول المتقدمة و الدول النامية موجودة كذلك بين الدول العربية و بين الدول العربية و الدول المتقدمة.

هناك عدة عوامل تساعد على اتساع الفجوة بين البلدان العربية و بين الدول العربية و الدول المتقدمة وهي:[1]

[1] بوقرورة صلاح، بحري أميرة، **الفجوة الرقمية في المنطقة العربية: التحدي واستراتيجيات المواجهة–إشارة لتجارب بعض الدول العربية–**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 6.

- الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية، إذ أن هناك دول غنية يمكنها شراء واقتناء أحدث نظم تكنولوجيا المعلومات، وهناك دول فقيرة تنظر إلى التكنولوجيا المعلومات على أنها رفاهية علمية غير مطلوبة أمام توفير الغذاء والمسكن لشعبها.
- الاختلاف الشديد في الكثافة السكانية للدول العربية، فهناك دول مكتظة تصدر فائضا من القوى العاملة المدربة وأخرى لا تتوافر لديها الأطر الفنية القادرة على تغطية هذا المجال.
- الاختلاف الكبير في مستويات العلوم والتكنولوجيا والمعرفة بشكل عام بين الدول العربية.
- اختلاف المفاهيم والمعاني المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، إذ ما زال التغير موحدة.
- ضعف دور المنظمات العربية في مجال التكنولوجيا المعلومات، بل إن بعضها لم يظهر على الساحة بعد، مثل خلق مؤسسة عربية لإعداد حاسبات عربية تستخدم شفرة عربية ولغات برمجة عربية وإعداد حزمو برامج وقواعد بيانات عربية.
- عدم توافر الأيدي العاملة اللازمة لبناء التقنية المعلوماتية في الوطن العربي بسبب هجرة بعض الكفاءات.
- عدم وجود خطط شاملة ومنظمة للتدريب قصير وطويل الأجل في مجال التكنولوجيا المعلومات.
- ضعف البنا الأساسية لنظم المعلومات المتمثل في غيابا السياسات الوطنية وضعف التكامل العربي.
- الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كثير من مشاريع نظم المعلومات العربية سواء في التصميم أو التطوير أو التشغيل.
- غيابا استراتيجية إقليمية للمعلومات تعمل على تنظيم العمل المعلوماتي وترسم سياسات وطنية واضحة المعالم.
- ضعف الوعي المعلوماتي في الأقطار العربية، واستمرار ظاهرة الأمية المعلوماتية لنيسهما في خلق مجتمع المعلومات المطلوب.
- عدم توافر مواقع عربية علمية موثقة على الشبكة العنكبوتية.

المطلب الثالث: إحصائيات عن الفجوة الرقمية في الدول العربية

نتيجة لحداثة الفجوة الرقمية و تعدد وجهات النظر فيشأنها فهنا كصعوبا تعدة لقياسا لفجوة الرقمية منها الصعوبات المتعلقة بالمنهج المستخدم في قياسها و أيضا الصعوبات المتعلقة بتجميع البيانات عن الفجوة الرقمية، و لكن هنا كجهود تبذل حاليا من قبل المنظمات العالمية و الإقليمية لاقتراح مؤشرات يمكن من خلالها قياسا لفجوة الرقمية منها:

أولاً: عدد مستخدمي الانترنيت في العالم العربي:

نلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد عدد مستخدمي الأنترنت في الوطن العربي لكن مزال هذا العدد قليل جدا إذا قرنه مع الدول المتقدمة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(02-01): تطور معدلات النفاذ الى الانترنت في دول مختارة خلال سنتي 2009-2012

البلد	مشتركي الانترنت الثابت عريض النطاق		مستعملي الانترنت (لكل 100 شخص)	
	2009	2012	2009	2012
الجزائر	2,34	3,05	11,2	15,2
مصر	1,31	2,72	25,7	44,1
الاردن	3,38	3,00	26	41
الامارات العربية المتحدة	9,91	11,74	64	85
البحرين	6,5	12,74	53	88
سوريا	0,17	1,79	17,3	24,3
المغرب	1,5	2,09	41,3	55
المملكة العربية السعودية	5,01	6,85	38	54
تونس	3,6	4,74	34,1	41,1
تركيا	8,97	10,55	36,4	45,1
اليونان	16,91	23,52	42,4	56
الولايات المتحدة الامريكية	25,46	28,03	71	81
المملكة المتحدة	28,97	34,03	83	87

المصدر:بوفليح نبيل، طرشي محمد مصطفى، متطلبات تطوير التجارة الالكترونية في الدول العربية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص10-11.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه هناك تحسن في مستوى مستخدمي الانترنت في الدول العربية لكن تبقى هذه النسبة قليلة إذا ما قرنها مع الدول الغربية المدرجة في الجدول و عليه يجب على الدول العربية تدارك هذا التاخر من أجل سد أو حتى التقليص من فارق الفجوة الرقمية الموجود في ما بينها و بين الدول المتقدمة.

ثانياً: عدد اشتراكات الهاتف النقال والهاتف الثابت في الدول العربية

سجلت إحدى عشرة دولة عربية مستويات تخطت حاجز المئة بالمئة في انتشار الهاتف المحمول، ففي عام 2011 بلغ إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في الدول العربية 346,360,198 مشترك، بالمقارنة مع 307,563,412 مشتر ك في عام 2010، ما يمثل معدل نمو نسبته 12.61%.

أعلى نسبة نمو في البلدان العربية سجلها الtسودان بنسبة 38.52%في عام 2011، تلاه اليمن 22.03%، ولبنان 19.27%، فيما سجلت السعودية مرة أخرى أعلى نسبة انتشار ب189.24%، تلتها كل من سلطنة عمان وليبيا بنسبة 168.19%و166.67%، على التوالي.[1]

أما بالنسبة للهاتف الثابت فنسبة النفاذ إليه قليلة جدا و هذا راجع لضعف البنى التحتية للهاتف الثابت فيها فمثلاً الجزائر 8,8% و الأردن 6,7%.

الجدول رقم(02-02):): تطور معدلات النفاذ الى الهاتف النقال و الثابت في دول مختارة خلال سنة2012

البلد	معدل النفاذ الى خدمات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)	معدل النفاذ الى خدمات الهاتف النقال (لكل 100 شخص)
	2012	2012
الجزائر	8,8	103,3
مصر	10,2	115,3
الاردن	6,7	139,1
الامارات العربية المتحدة	24,3	169,9
البحرين	21,3	156,2
سوريا	/	61
المغرب	10,1	119,7

[1] بوقرورة صلاح، بحري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المملكة العربية السعودية	16,7	184,7
تونس	10,3	120
تركيا	18,6	90,8
اليونان	47,8	116,9
الولايات المتحدة الامريكية	44	98,2
المملكة المتحدة	52,6	130,8

المصدر:بوفليح نبيل، طرشي محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

رغم أن بعض هذه الدول تجاوزت نسبة مئة في المئة في نسبة النفاذ إلى الهاتف النقال إلا أن نفذها إلى الهاتف الثابت ضعيفة جداً وهذا راجع إلى عدة أسباب منها و الأهم ضعف وهشاشة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال بهده الدول وعليه يجب التفكير وجديا في إعادة هيئة هده البنى و إقامة غير الموجود منها.

المبحثالثاني : الموارد التنظيمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالجزائر

تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانيات والمؤهلات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شانها ان تساعد في بناء مجتمع المعلوماتي. حيث تحتاج هذه المؤهلات إلى بعض الإجراءات التنظيمية والقانونية من طرف السلطات العليا للبلاد ولقد تم في هذا الإطار الإعلان الرسمي للنهوض بهذا القطاع من طرف رئيس الجمهورية ابتداء من سنة 2000 رغم هذا فإن الجزائر تشكو من نقائص في هذا مجال. ولهذا الأمر قامت الحكومة بتحديد هذه المتطلبات في كل هيئاتها العمومية من اجل الإلمام بالنقائص الموجودة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: الكفاءات البشرية

تعتبر الكفاءات البشرية محور كل الأنشطة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، لاسيما المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي. وقد بلغ العدد الكلي للمورد البشري المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 136.662 عامل أي بنسبة 1,46% من اليد العاملة الإجمالية تتوزع بين الإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي بنسب مختلفة، إضافة إلى قدرة الدولة على التكوين في هذا المجال و من اجل معرفة هذا يجب التطرق إلى العناصر التالية:[1]

1 – المورد البشري المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية:يقدر العدد الإجمالي للموظفين المصرح به على مستوى مختلف الإدارات المركزية بـ 25.585 موظف دائمحتى سنة 2009، منها 1.539 موظف مختص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي ما يعادل 06% من العدد الإجمالي، من بينهم 24,47% مهندسين و 45,44% تقنيين سامون، و 14%مختصين في تنصيب الأجهزة والشبكات، 3,23% لتطوير المواقع الالكترونية، أما الباقي أي 12,86% فهم متخصصون في مختلف جوانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2– المورد البشري المتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات:يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى المتعاملين الاقتصاديين في مجال الاتصالات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] يحياوي محمد، **واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 3.

- **المتعاملين** الاقتصاديين في مجال الاتصالات الهاتفية: بلغ عدد العمال في مجال الخدمات الهاتفية حتى سنة 2008 **ما يقارب** 31.412 عامل، احتلت فيها الجزائرية للاتصالات المرتبة الأولى بتوظيف 23.368 عامل لاتصالات الهاتف الثابت و3.005 عامل لخدمات الهاتف النقال.
- **المتعاملين الاقتصاديين** في مجال الاتصالات غير الهاتفية: حيث بلغ عدد العمال في هذا المجال 76.211 عامل.
- تشير الإحصائيات أن 58% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تنشط في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متخصصة أساسا في مجالات الاتصالات، الهندسة الكهربائية، الإلكتر**ونيك، وتشغل** حوالي 24.500 عامل بمعدل تقريبي 04 عمال في المؤسسة الواحدة، ويبقى هذا العدد ضعيف حيث أنه لم يتجاوز نسبة 02% من عدد العمال الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي قدر بـ 1.122.129 عامل.

المطلب الثاني: الإطار و التشريعات القانونية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر

إن ظهور الخدمات الالكترونية المرتبطة بعملية الحد من الوثائق فتح ثغرة قانونية، واحتياجات جديدة متعلقة بدقة وأمن المعاملات هذه الخدمات ولدت وضع بيئة مناسبة مبنية على الثقة، أكثر من ذلك فان تبادل المعلومات المتواصل يميز حياتنا اليومية والتي وجب إخضاعها لنظام يحمي كل مساس بجودة و سلامة و سرية وملكية المعلومة، ولهذا وضعة الدولة مجموعة من التشريعات و الاطارات القانونية لغرض حمايته و توفير الراحة له عند استخدامه **لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و من بينها ما يلي:**[1]

1 – تحرير قطاع الإتصالات ونشاطات الانترنت:

[1] **بوريش نصر الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد "مثال الجزائر"**، الملتقي العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر2007، ص ص 13 – 14.

تعرض قطاع الإتصالات في الجزائر إلى صعوبات كبيرة في سبيل تغطية الطلب الوطني على الخطوط الهاتفية إلى غاية ظهور القانون الجديد لقطاع الإتصالات 2001 الذي فتح الأبواب للمستثمرين الخواص بعد 30 سنة من احتكار الدولة. عرفت أيضا نشاطات مقدمي خدمات الأنترنت ISP. فابتداء من سنة 1998 تم اعتماد مقدمي خواص لخدمات الأنترنت رغم أن أغلبية المقدمين المعتمدين غير عمليين إلى حد الآن،إلا أن تأثير التنافس على نقص تسعيرات الوصول إلى الشبكة كان واضحا .شجع هذا على استعمال الأنترنت من طرف الطبقات غير المتيسرة من المجتمع.

يستلزم بناء مجتمع المعلومات القيام بتعديلات عميقة وبصفة سريعة من أجل تطوير مجتمع واقتصاد جديدين يعتمدان على المعرفة.تشمل هذه التعديلات التحضير والتكييف السريع للإطار القانوني والتنظيمي من أجلضمان شروط الأمن،الحماية وحرية الإعلام لفائدة المستثمرين والمواطنين، من أجل ذلك يجبإصدار النصوص قانونية وتنظيمية متعلقة بما يلي:

- حماية الملكية الفكرية والمعطيات الشخصية.

- التصديق على التوقيع الإلكتروني.

- إجراءات وقواعد العمل في المجال الإلكتروني.

تطرق المشرع الجزائري في إطار تحظير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى:

- مجال الإيداع القانوني بموجب المرسوم 10/96.

- الملكية الفكرية بموجب الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي الغى القانون السابق المتمثل في الأمر97-10.

تطرق هذان القانونان لأول مرة إلى برامج الحاسوب وقواعد البيانات.دائما في مجال الملكية الفكرية وبالضبط بخصوص الملكية الصناعية، تم تبني قانون خاص بالدوائر المتكاملة في شهر جويلية 2003.

أما بخصوص مكافحة جرائم الإعلام الآلي، سجلت بعض المحاولات في إطار مراجعة القانون الجنائي الجزائري الهدف منها وضع نصوص جنائية خاصة بجرائم الإعلام الآلي. تبقى هاته المحاولات كمجرد مشروع لم يتم تبنيه من قب المجلس الشعبي الوطني.

2- وضع هيئات وطنية مكلفة بتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات:

إن وضع الاسس الاولية لمجتمع المعلومات يتطلب خطة عمل وطنية لابد ان تكون نتيجة بحث من طرف هيئات وطنية متخصصة، في هذا الصدد، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعيين لجنة وطنية متخصصة في تكنولوجيات المعلومات والإتصال سنة2001. أسند إلى هذه الهيئة المهام التالية :

- تنشيط المناقشات الوطنية حول تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات.
- العمل كجهاز استشاري في هذا الميدان و إقامة سياسة وطنية.
- تنسيق المشاريع الخاصة بتكنولوجيات المعلومات والإتصال.

من ناحية أخرى، تقوم الوكالة المكلفة بتثمين البحث وتطوير التكنولوجيANVREDET بتفعيل الجهود في البحث والتطوير التكنولوجي،هذا بالإضافة إلى إنشاء هيئات ولجنات قطاعية بهدف التنسيق الوطني لترقية مجتمع المعرفة.

المطلب الثالث: الموارد المالية

تطلب انجاز مختلف الأعمال المدرجة ضمن استراتيجية "الجزائر الالكترونية "2013تعبئة مالية هامة. فيما بين سنتي 2003 و 2007، دفعت الدولة أكثر من 18مليار دج كإعانات لمختلف المؤسسات و الإدارات العمومية من أجل التجهيزات و الخدمات المتعلقة بالاتصالات السلكية و اللاسلكية.

لقد كان للجهد المالي للدولة أثرا واضحا على المنشآت و التجهيزات المتواجدة على مستوى الإدارات و الهياكل الخاضعة للوصايا. لكنه لم يكن له انعكاس كبير على استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في المجتمع.

وبالنسبة لمخطط العمل 2008-2013، تم توقع تقديرات للنفقات لكل محور من المحاور البارزة لهذه الاستراتيجية. يعادل التقدير الأولي الإجمالي(397.5 مليار دج)منها 60% (245.3 مليار دج) ينبغي اقتطاعها من ميزانية الدولة بحيث أن الباقي يعود على المتعاملين الخواص.

خصص جزء كبير من هذا الغلاف لتمويل تطوير الآليات التحفيزية تسمح للمواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال(150.9 مليار دج) و تعزيز منشآت الاتصالات السلكية و اللاسلكية (104.5 مليار دج) و تعجيل استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية.[1]

[1] بلحنافي أمينة، مختاري فيصل، **أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تكوين رأس المال الاجتماعي والنمو الاقتصادي**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 3.

في إطار دفع التنمية من خلال الانتقال للاقتصاد الرقمي، واستكمالا لتجهيز الإدارة العمومية والمؤسسات، فإنه تم بموجب قانون المالية لسنة 2009 استحداث صندوق جديد "صندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال"، حيث خصصت الدولة من خلاله أغلفة مالية معتبرة وزعت كما يلي:

الجدول رقم(02-03): توزيع الأغلفة المالية

عنوان المشروع	التكلفة المالية للمشروع (دج)
تسريع استخدام ت.م.إ في الإدارة العمومية	81.476.000.000
تسريع استخدام ت.م.إ في الشركات	29.174.600.000
تطوير آليات استفادة المواطن من ت.م.إ	150.968.200.000
تطوير الاقتصاد الرقمي	13.030.000.000
تعزيز البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع	104.500.000.000
تطوير الكفاءات البشرية	1.600.000.000
تدعيم البحث والتطوير و الابتكار	950.000.000
ضبط الإطار القانوني	12.000.000
الإعلام و الاتصال	1.010.000.000
تثمين التعاون الدولي	300.000.000
إجراءات تنظيمية	2.500.000.000
المجموع	397.508.800.000

المصدر: يحياوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

المطلب الرابع: أهم الهيئات العمومية والتعاونيات الدولية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالجزائر

أولا : الهيئات العمومية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر

في إطار بناء استراتيجية الكترونية وطنية، قامت الدولة بعدة إصلاحات في قطاع الاتصالات، حيث ترتب عن هذه الإصلاحات تحويل وزارة البريد والمواصلات سابقا إلى وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، مع إنشاء شركتين منفصلتين هما اتصالات الجزائر، بريد الجزائر وسلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مما سمح بالفصل بين الاستغلال والضبط ورسم سياسة القطاع.زيادة على ذلك، قامت الدولة ببناء هياكل أخرى تدعم سياستها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أهمها:[1]

- **مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني : مركز** البحث في الإعلام العلمي والتقني تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وبالإضافة للمقر المركزيّ الذي يقع بالجزائر العاصمة، يتكون المركز من مواقع إقليميّة، مكاتب العلاقات ومراكز التوثيق الإقليميّة وزعوا جغرافيّا على مستوىثلاثة اعمدة رئيسيّة من التراب الوطنيوله ثمانية عشر (18) ممثلا جهويا عبر مختلف ولايات الوطن. تستند أنشطة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني علىالبحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، وهو كذلك مسئول عن خدمة الانترنت (الاتصال بالشّبكة، اشتراك، تّصميم وتسكين مواقعالواب ...الخ).
- **الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها:** تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91/04 المؤرخ في 24 مارس 2004، تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهي عبارة عن مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة.
- **الوكالة الفضائية الجزائرية:** تعتبر الوكالة الفضائية الجزائرية تحت وصاية رئيس الحكومة والتي مقرها بالجزائر العاصمة، مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي أداة تصور وتنفيذ السياسة الوطنية لترقية النشاط الفضائي وتطويره. يهدف عملها الذي يندرج في إطار ترقية الفضاء الجوي العلوي الخارجي واستغلاله واستعماله السلمي إلى تدعيم الطاقات الوطنية ورفاهيتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي حماية البيئة ومعرفة موارد البلاد الطبيعية وتسييرها تسييرا رشيدا.

[1] يحياوي محمد، نفس المرجع ، ص 8- 9.

- **اتصالات الجزائر عبر الأقمار الصناعية:** قامت الجزائرية للاتصالات بتاريخ 2006/07/29 بإحداث فرع جديد في مجال الاتصالات عبر القمر الصناعي موزع عبر مناطق جغرافية مختلفة، الذي يسمح بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال خاصة خدمة VSAT (Very small aperture terminal) وتوفير الكفاءات التقنية القادرة على الدراسة والبحث وتنصيب وصيانة التجهيزات والبرامج وتطوير الشبكات لمختلف الإدارات خاصة العمومية، له ست (06) مديريات جهوية (الجزائر، وهران، ورقلة، بشار، سطيف، قسنطينة، عنابة).
- **مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة:** يعد المركز تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي له صبغة قطاعية مشتركة، يتولى انجاز برامج البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي في ميدان التكنولوجيات المتطورة.

ثانياً: التعاون الدولي

اضطلعت وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بعدة مشاريع تعاونية دولية في مجال برنامج MEDA ، خاصة في مجال التكوين والدراسات المتعلقة بإصلاح تكنولوجيا الإعلام والاتصال و في إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).[1]

- **التعاون مع الاتحاد الأوربي:** قامت كل من الجزائر ممثلة في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمفوضية الاوربية بوضع حيز لتطبيق برنامج تعاون من اجل دعم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في مجال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وخدمات البريد ومجتمع المعلومات. حيث يضم هذا البرنامج 04 محاور للمساعدة التقنية:

- دعم وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وباقي المؤسسات العاملة في هذا المجال: فقد أبرمت الوزارة عقد مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات SOFRECOM المتواجد بفرنسا، مدته 48 شهر (من 01-09-2003 إلى 2007/08/31).
- المساعدة التقنية من اجل تحديث المتعامل البريدي: إن فرعSOFREPOST التابع مع LAPOSTE الفرنسي تم اختياره بعد استشارة قامت بها الوزارة، وهذا من اجل مرافقة بريد الجزائر في عملية تحديثها، وتم إبرام عقد لمدة 48 شهر (من 01-09-2003 إلى 2007/04/30) تلتزم فيه هذه المؤسسة بالتسليمات التالية: وضع مخطط استراتيجي، تحقيق مخطط عمل لبريد الجزائر، تحقيق المقارنة المعيارية بينمكاتب البريد، تحديث وإعادة تنظيم خدمات المؤسسة من بينها الحسابات البريدية الجارية، والحوالات والبريد.

[1] يحياوي محمد، نفس المرجع، ص 9 - 10.

- مساعدة سلطة الضبط: تم إبرام عقد مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات Loyrette NouelConsortium الفرنسي بعقد لمدة 48 شهر (من 01-09-2003 إلى 2007/01/31).
- دعم تنمية مجتمع المعلومات: تم إبرام عقد مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات IMATHIA الاسباني لمدة تقدر بـ 28 شهر وملحق بـ 9 أشهر، أي بمجموع 37 شهر (من 2004/10/01 إلى 102007/31). ولكن لم يتم الإكمال الكلي لهذا العقد وخاصة في مجال وضع موضع التنفيذ المشاريع الريادية التجريبية كنظام البلدية الالكترونية E. Communeبالاشتراك مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الالكترونية E.Ecole بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية. ومرصد مجتمع المعلومات بالاشتراك مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
  - التعاون إفريقيا: وذلك من خلال مشروعالألياف البصرية alger – zinder – abujaفي إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، حيث تم إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووزارة الإعلام في الجمهورية الفدرالية النيجيرية وهذا في 12 مارس 2003 بالجزائر. هذه المذكرة تتضمن ربط كل من(Alger- Zinder (Niger) – Abuja(Nigeria

المبحث الثالث:الموارد التقنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجزائر

تعتبر الموارد التكنولوجية خاصة تلك المصنعة محليا القاعدة التي ينطلق منها اي مشروع الكتروني، حيث انها تعتبر بمثابة قنوات الإمداد المباشرة التي تغذي هذه المشاريع وتضمن استمرارية وفعاليتها.

المطلب الأول: البنية الالكترونية للإدارة العمومية

في إطار عصرنة الإدارة العمومية قامت الدولة بإحصاء التجهيزات الالكترونية المستعملة في التسيير الإداري العمومي، حيث بلغت نسبة برمجيات الرواتب والأجور وكذا برمجيات المحاسبة والمالية 75%، إلا أن هذه البرمجيات تبقى كلاسيكية أمام متطلبات الإدارة الالكترونية و هي كالتالي:[1]

1-الشبكات والأنظمة: تمثل الشبكات البنية القاعدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تسمح بنقل المعلومات من مختلف المواقع. ترتبط مختلف مصالح الإدارة المركزية بشبكات محلية LAN ، منها 53% ترتبط بشبكة WAN. كما تتوفر 81% من الإدارات على قاعة واحدة أو أكثر مخصصة للشبكات Salle de réseaux.

كما نجد 15% من الإدارات تتوفر على شبكة اتصالات داخلية اعتمدت من خلالها كل من وزارة العدل، المالية، الطاقة والمناجم، الأشغال العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي برمجة نظام المؤتمرات المرئية عن بعد.

أما بالنسبة للربط عبر شبكة الانترنت فنجد أن نسبة استعمال شبكة ADSL لا تتجاوز 42 % من الوزارات محل الدراسة، وتعتمد هذه الوزارات بنسبة 53% على خطوط متخصصة Ligne spécialisée ترتبط من خلالها بالمحيط الخارجي. واقعيا نسجل أن 58% من المواقع الحكومية المتاحة عبر شبكة الانترنت هي مواقع جامدة لا يتم تعديلها حسب المستجدات.

وفيما يتعلق بالبريد الالكتروني فنجد 69% من الوزارات تعتمد على هذه التقنية في نقل معلوماتها عبر موزعها الخاص Propre Serveur إلى مختلف الهيئات التابعة لها.

2-حظيرة الإعلام الآلي: تتوفر حظيرة الإعلام الآلي لدى الإدارات العمومية على 153.140 كمبيوتر وحوالي 20.174 آلة طباعة، بالإضافة إلى 1.777 موزع آلي Serveur، وتتوفر وزارتي التربية والتعليم العالي على اكبر حصة من اجهزة الإعلام الالي إلا انها لا تغطي الاحتياجات المطلوبة، حيث نجد ان 56.744 كمبيوتر موزعة بين المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات حسب التقديرات الآتية:

- 01 كمبيوتر لكل 36 تلميذ في الطور الثانوي.
- 01 كمبيوتر لكل 118 تلميذ في الطور المتوسط.

[1] يحياوي محمد، نفس المرجع، ص 11.

- 01 كمبيوتر لكل 5563 تلميذ في الطور الابتدائي.

أما بالنسبة لوزارة التعليم العالي فتنقسم حصتها المقدرة بـ 45.250 كمبيوتر بين حوالي 1.000.000 طالب جامعي و30.000 أستاذ جامعي.

3- الموارد المالية:

لقد قدرت الموارد المالية التي خصصتها الدولة الجزائرية من أجل تجهيز الادارة العمومية بالوسائل الالكترونية **فما بين** سنتي 2003 و 2007، **بأكثر من** 18مليار دج **كإعانات لمختلف المؤسسات و الإدارات العمومية من أجل التجهيزات والخدمات المتعلقة بالاتصالات السلكية و اللاسلكية.** وقد استحوذت وزارة التربية على نسبة 71% من هذا الغلاف المالي.

و بالنسبة لمخطط العمل 2008-2013، تم توقع تقديرات للنفقات لكل محور من المحاور البارزة لهذه الاستراتيجية. يعادل التقدير الأولي الإجمالي(397.5 مليار دج)منها 60 بالمائة (245.3 مليار دج) **ينبغي اقتطاعها من ميزانية** الدولة بحيث أن الباقي يعود على المتعاملين الخواص.

المطلب الثاني: البنية الالكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتوفر على بنى الكترونية من أجل إعطاء أحسن النتائج **وكذلك** مواكبة المعايير الدولية في أعمالها ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

اعتمدت الدراسة على عينة تتكون من 321 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف الميادين تشغل من 10 إلى 250 عامل، وخلصت الدراسة إلى النتائج التي سنعبر عنها بالأشكال التالية:[1]

تتكون حظيرة الإعلام الآلي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا من أجهزة الكمبيوتر، حيث أن **96% من** المؤسسات محل الدراسة تتوفر على أجهزة كمبيوتر، إلا أن نسبة المؤسسات التي استطاعت توفير كمبيوتر لكل عامل لم تتعدى 25,74% ، اما باقي المؤسسات فإنها لم تتجاوز معدل **02 كمبيوترعلى مستوى المؤسسة الواحدة.**

فيما يخص الربط بشبكة الانترنت فإن 82,78% من المؤسسات موصولة بشبكة الانترنت، **76% منها تعتمد على شبكة** ADSL ، **ونجد أيضا** 57% **منها تتوفر على شبكة داخلية** Intranet . **إلا أنه** 29,4% **فقط من** أجهزة الكمبيوتر المتوفرة للمؤسسات موصولة بشبكة الانترنت كلما كانت هذه الأخيرة متاحة، ويتم استعمال شبكة الانترنت غالبا في المجالات التالية:

[1] يحياوي محمد، نفس المرجع، ص ص 12- 13.

الجدول رقم(02-04): مجالات استعمال شبكة الانترنت بالنسبة لـ م.ص.م

مجال استعمال شبكة الانترنت	نسبة المؤسسات المستعملة للشبكة
أغراض تجارية	%56,7
الإعلان والإشهار	%31
الاطلاع على المناقصات العمومية	%27
إجراء الطلبيات	%16
اليقظة التكنولوجية	%39,3
مصدر المعلومات المساعدة في التسيير	%20
تطوير الصادرات	%19,5

المصدر: يحياوي محمد، نفس المرجع، ص 13.

أهم ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه بالرغم من أن 56,7% من المؤسسات تستعمل شبكة الانترنت لأغراض تجارية، نجد أن 39,3% منها تعتمد على هذه الشبكة في اليقظة التكنولوجية وهذا قد يعبر على وعي هذه المؤسسات بأهمية هذه المفاهيم الجديدة في مواجهة المنافسة.

تحتوي 37,2% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموصولة بشبكة الانترنت على مواقع الكترونية (مواقع واب)، 28% من هذه المواقع يتم مراجعتها من فترة لأخرى، و73,6% من هذه المؤسسات وضعت عنوان بريد الكتروني على الشبكة.

كما نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على بعض البرمجيات التطبيقية المساعدة في التسيير وبنسب مختلفة، وتبقى برمجيات المحاسبة هي الأكثر استعمالا بنسبة 24%.

بلغ متوسط نسبة تجهيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال حوالي 44,5% من مجموع المؤسسات محل الدراسة، ومن خلال المؤشرات السابقة، فإن مؤشر النفاذ الكلي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 41,44% موزع على مختلف الأنشطة، حيث أن قطاع الخدمات

احتل المرتبة الأولى في النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 52%، ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 49%، ليبقى قطاع أشغال البناء ضعيف من حيث النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 32%.

اما بالنسبة لليد العاملة المتخصصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإنها لم تتعدى 06% من مجموع اليد العاملة الكلية المشغلة بهذا القطاع، حيث بلغ عدد المهندسين في الإعلام الالي 01% من مجموع اليد العاملة المتخصصة والباقي أي 05% هم تقنيون وتقنيون سامون في نفس التخصص. كما تعتزم 42% من المؤسسات تطوير نسبة اليد العاملة المتخصصة المشغلة لديها بتكثيف الدورات.

على أساس دراسة أجريت في سنة 2000 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب الجزائري، تبقى الاستثمارات غير المادية والبحوث المرتبطة بالمعلومات جد فتية، حيث يلاحظ أن نصف المؤسسات محل الدراسة تقريبا ما يعادل 44.32%اكدت عدم استثمارها في هذا المجال، وربع هذه المؤسسات لا تمتلك هذه الاستثمارات إلا من جراء شراء شهرة محل وبراءات الاختراع، أي من خلال شراء التراخيص وبراءات الاختراع والاستغلال، كما يوجد سوى 13.64%من المؤسسات التي استثمرت في هذا الاتجاه وللأسف يوجد 17.05% من بين هذه المؤسسات لجأت لاستثمارات في مجال الإشهار. وباعتبار اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي مؤشرا عن الهيكل التنافسي للسوق، فبتطوره يكون مصير هذه المؤسساتالزوال. ولعل الشكل أدناه يوضح نوع الاستثمارات التي تميل إليها المؤسسات الجزائرية.

الشكل رقم(02-02): هيكلة الاستثمارات غير المادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

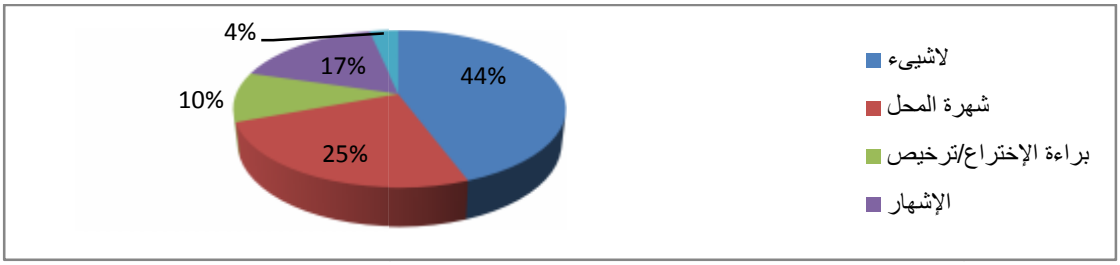

المصدر: عليوات رفيق، عدمان مريزق، سبل تفعيل اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 9-10.

ما نلاحظه من خلال التمثيل البياني بأن هناك تأخر في الاستثمار غير المادي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث نجد نسبة 44% لا تستثمر في المجال غير المادي و 25% تستغل في التشهير بالمحل و 17% في الاشهار و أدنى نسبة بـ 4% تكوين العمل.

غير أن هذا التأخر غير مبرر بأي حال من الأحوال لأنه توجد العديد من الإمكانيات و الفرص أمامها من أجل تبني هذا الاستثمار و مواكبة كل تطورات الحاصلة التي تفرض استعمال تكنولوجيا الحديثة حيث أن تبني المؤسسات للاستثمار غير المادي يمكنها من مواجهة المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية و العالمية، خاصة و أن الجزائر في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و دخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر

تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانيات والمؤهلات في هذا القطاع من شانها ان تساعد في بناء مجتمع المعلومات.

1 – آلات الكمبيوتر في الجزائر

تتميز سوق الإعلام الآلي بالاستيراد المكثف للتجهيزات المقدر ب50 000 حاسوب سنويا بنمو سنوي يتراوح ما **بين 10% و 15%.** سمح التراجع التدريجي للأسعار بتعميم نسبي لأداة الإعلام الآلي في البيوت. تشير عملية **إحصاء أجريت سنة 2008** إلى أن عدد الحواسيب في البيوت قدر ب681 000.**لتعجيل استفادة العائلات من** الحواسيب و الربط بشبكة الانترنت، بادرت وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بعملية **"أسرتك"** التي جندت متعاملي صناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و المؤسسات المالية بهدف توفير حاسوب واحد لكل عائلة **(أي 6 ملايين حاسوب)** تقرر تحويل هذه العملية التي أطلقت بتاريخ **22 أكتوبر 2005** إلى محرك لتطوير استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في آجال جد قصيرة و **تمكين الاستفادة من الخدمات ذات القيمة المضافة كالإدارة** الالكترونيةو التجارة الالكترونية و البنك الالكتروني و الحكامة الالكترونية بشكلعام[1].

2 – الشبكة العامة للاتصالات في الجزائر

تعتبر الخطوة الاولى في هذا المجال هي **إصدار قانون جديد لقطاع الاتصالات هو القانون رقم (3) لعام 2000** والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد والمواصلات، ووضع حدا فاصلا بين نشاطي التنظيم واستغلال او **إدارة الشبكات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء** "سلطة ضبط البريد والاتصالات" والتي تعتبر سلطة **مستقلة حكما**

[1] بلحنافي أمينة، مختاري فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 9.

بين الجهات المختلفة. ويمن على سوق الاتصالات شركة "اتصالات الجزائر "وهى الشركة الأم والتابعة للحكومة والتي تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمات الهاتف المحمول في الجزائر حيث حصلت شركة أو راس كوم المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "جيزى" قبل أن تطلق الجزائرية للاتصالات شركتها "موبيليس" وأخيرا شركة "الوطنية الكويتية "كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة"، ونجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات في الوصول بعدد مشتركي خدمات الهاتف المحمول إلى أكثر من 13 مليون مشترك، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الانترنت.[1]

- **مستخدمي الهاتف الثابت:**

لقد بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت، حوالي ثلاثة ملايين مشترك إلى غاية 28 فيفري ,2011 منهم 5,2 مليون مشترك في الهاتف الثابت وأكثر من 500 ألف مشترك في دوبلفي·أل·أل.[2]

- **مستخدمي الهاتف النقال:**

بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر، حسب الأرقام الأخيرة، 165,780,32 مشترك، مع نهاية سنة,2010 بزيادة أكثر من 50 ألف مشترك مقارنة بسنة ,2009 وحسب ما أكدته سلطة الضبط للاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن أوراسكوم تيليكوم الجزائر جازي تبقى في صدارة الترتيب، من حيث استحواذها على أكبر قدر من المشتركين تجاوز عددهم 15 مليون و87 ألف مشترك، وهو ما يمثل 46% من سوق الهاتف النقال، وبزيادة معتبرةمقارنة بسنة2009حيث كان يقدر ب 14 مليون و600 ألف مشترك · ورغم أن المتعامل موبيليس حل في المرتبة الثانية، إلا أنه سجل تراجعا في عدد مشتركيه الذي انتقل من 10 ملايين مشترك نهاية سنة 2009 إلى أقل من 4,9 مليون مشترك، وبنسبة استحواذ في السوق بلغت

[1] محمد الطيب سالت، **قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة في الجزائر بين الواقع و التحديات**، نشر على الرابطة:
http://www.djelfa.info/bsk/modules.php?name=News&file=article&sid=52, 05/03/2015 , 19 :43h.

[2] الهادي بن حمل،نشر في **الجزائر نيوز على الموقع** :

http://www.djazairess.com/djazairnews/28111,26/04/2015, 15 :17h .

8,28%أما المتعامل الوطنية للاتصالات نجمة فقد حلت في المرتبة الثالثة، محققة ارتفاعا طفيفا في عدد مشتركيها بلغ عددهم أكثر من 2,8 مليون مشترك، نهاية 2010 مقارنة بسنة 2009 حيث كان عددهم 8 ملايين مشترك، وبلغت نسبة الاستحواذ لنجمة في السوق الوطنية 2,25 بالمائة، بينما سجل تراجع في نسبة تغلغل الهاتف النقال في المجتمع الجزائرمنتقلة من 68,91% ، سنة 2009 إلى 30,90 %.[1]

3 – مستخدمي الانترنت في الجزائر:

عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر سيتضاعف بحلول 2015:[2]

كشفت دراسة حديثة حول مدى استغلال الجزائريين للشبكة العنكبوتية أن نصف المستخدمين يؤمنون بضرورة الاستفادة من الأنترنت من أي مكان "تقنية الجيل الثالث"، كما أن ثلثهم يلجون إليها باستخدام الهواتفالنقالة، فيما يبقى المراهقون والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة هم الأكثر استغلالا للأنترنت بنسبة 74%.وحسب الدراسة التي أنجزها مرصد "كونسيومر لاب" التابع لشركة إيريكسون، فإن السكان في المدن يرون في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وسيلة لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع عصري وناجع ومتوجه نحو المستقبل .وقد مست الدراسة الأولى من نوعها التي أنجزت في شمال إفريقيا منذ 10 سنوات ست 6 مدن هامة تتمثل في الجزائر العاصمة، سطيف، وهران، البليدة، قسنطينة وورقلة .وقد خصت عينة شملت 817 شخصا بحيث تعلقت المعلومات المحصلة بـ9 ملايين مستهلك يعيشون في المناطق الحضرية الجزائرية. وأظهرت الدراسة أن 50% من المستعملين الجزائريين يعتقدون أنه من الضروري الربط بالأنترنت من أي مكان وأن عدد المستخدمين مرشح لأن يتضاعف في غضون سنة. (تبقى إثبات صحة هذه الفرضية حتى نهاية السنة الجارية هذا لأن الإحصائيات الصحيحة و النهائية تكوم في نهاية كل سنة).

وتشير الدراسة إلى أن الشباب هم الفئة التي تستعمل الأنترنت أكثر من غيرها بـ 74% لاسيما الشريحة التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة متبوعين بـ 63% للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 23 و30 سنة .ويقوم ثلث المستخدمين باستغلال الأنترنت عبر هواتفهم الذكية إلى درجة أن عددهم في تزايد مستمر في الجزائر .وصرح نصف

[1] الهادي بن حمل، نفس المرجع السابق.

[2] لمياء ح،**عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر سيتضاعف بحلول 2015**، نشر على الرابطة :
http://www.al-fadjr.com/ar/economie/289785.html, 02/04/2015,10:20h.

الأشخاص المستجوبين أنه من الهام **الاستفادة** من الأنترنت من أي مكان مما يتطلب تحسين التدفق فيما يخص الربط **بالجيل الثالث للهاتف النقال وتطوير فعالية الشبكة.**

فقد تم تقدير أزيد من 30% من المستخدمين يلجون الشبكة العنكبوتية عن طريق الهواتف الذكية وهو مرشح **للارتفاع أكثر، لاسيما أن نوايا اقتناء هذا النوع** من الأجهزة قد يصل إلى **63% خلال الأشهر الـ 12 القادمة.**وأشارت الدراسة إلى أن الثنائية التدفق السريع على الهاتف الذكية، تمكن المستعملين من الاستفادة من **تطبيقات من شأنها تسهيل حياتهم اليومية وعملهم.**

ويرى الجزائريون في هذه التكنولوجيا فرصا كبيرة من حيث الحكامة الإلكترونية والصحة والتعليم الإلكتروني، بحيث أعرب المستجوبون عن أملهم في أن تمكنهم من كسب الوقت والمال، فضلا عن تحسين التواصل بين الحكومة **والمواطنين.** كما أشارت الدراسة إلى أن الجزائريين يعتبرون أن تقليص الإجراءات الإدارية وتحسين أمن المواطن من **خلال ربط بالأنترنت يكون موتوقا اكثر سيمكنان من تسريع ظهور المجتمع عبر الشبكات.**

لكن ما يجعلنا نتفاءل هو التطور والنمو المستمر لمستخدمي الانترنت، فإذا ما تتبعنا تطور الانترنت في الجزائر **منذ سنة 2000**، وذلك حسب الموقع العالمي لإحصائيات الانترنت في العالم نجد النتائج الموضحة **فيالجدول** التالي:[1]

الجدول رقم (02-05): التطور السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الجزائر للفترة 2000 – 2012

السنوات	عدد المستخدمين	التعداد السكان	النسبة %
2000	50.000	31.795.500	0.2
2005	1,920,000	33.033.546	5.8

[1] **وهيبة عبد الرحيم، نادية عبد الرحيم، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالوطن العربي (حالة الجزائر)، المؤتمر العلمي السنوي** الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: **الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية** وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، **الجزائر،** 22-23 أفريل 2014، ص 13.

2007	2,460,000	33.506.567	7.3
2008	3,500,000	33.769.669	10.4
2009	4,100,000	34.178.188	12
2010	4,700,000	34.586.184	13.6
2012	5,230,000	37,367,226	14

المصدر: وهيبة عبد الرحيم، نادية عبد الرحيم، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالوطن العربي (حالة الجزائر)، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 13.

التمثيل البياني:

الشكل رقم(02-03): يمثل تطور نسبة مستخدمي الانترنت للفترة 2000-2012.

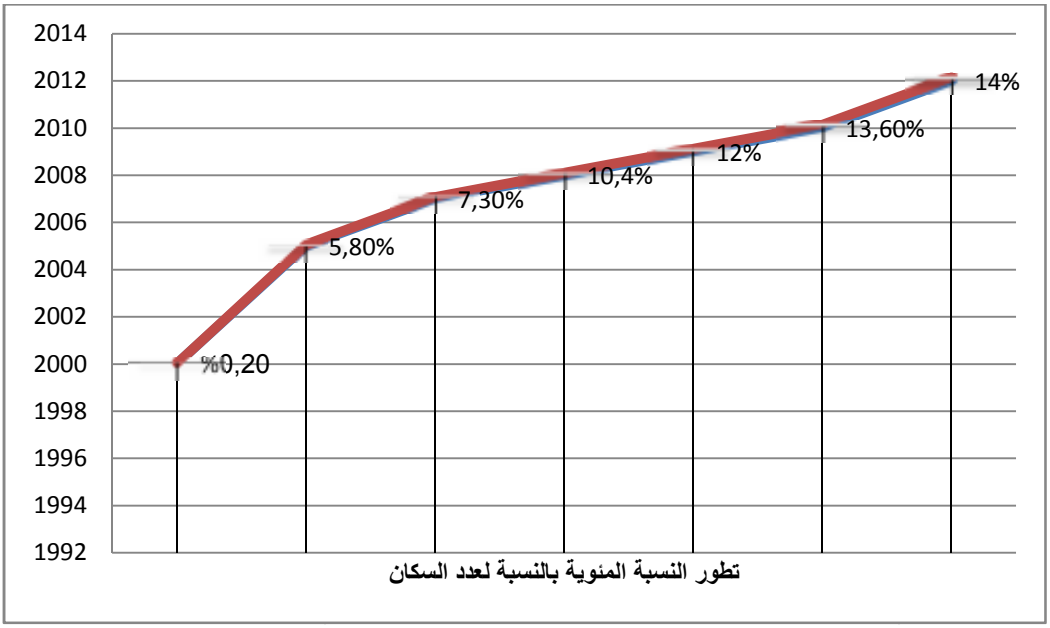

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة و التمثيل البياني أن الجزائر تسجل زيادة في نسبة استخدام الانترنت خاصة ما بين سنة 2000 (0,2%) وسنة 2005 (5,8%) حيث قدرة هذه الزيادة في 5,6% ومن سنة 2005 إلا غايت 2012 كانت هناك زيادة لكن بنسب قليلة جدا إذا ما قرنها بالدول المتقدمة وهنا يجب على الدولة الجزائرية الإهتمام بهدا المجال اكثر وخاصة مع انخفاض سعر البترول حيث يمكن لها الاستثمار في هدا القطاع و المساهمةمن خلاله في زيادة الدخل الوطني.

خلاصة الفصل الثاني

إن مما لا شك فيه أنه من يمتلك التكنولوجيا تكون له مزايا اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية و التي تدعم بالدجة الأولى مستوى الاقتصاد الوطني، حيث تتفرع التكنولوجيا إلى العديد من الأنواع من بينها تكنولوجيا المعلوماتو

الاتصال والتي عرفت عدة مراحل في تطورها و تختلف درجتها من دولة لأخرى حسب درجة استعمالها، أدى التفاوت في انتشار الأنترنت وتكنولوجيا المعلومات جغرافيا بين مختلف مناطق العالم إلى بروز فجوة رقمية بين الدول النامية والمتقدمة كما نجد هذا الفارق حتى بين الدول العربية حيث يمك ملاحظته من خلال مختلف المؤشرات السابقة الذكر.

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر ومازالت تبذلها في هذا المجال إلا انها تعاني التاخر الكبير وعدم مواكبتها للركب العالمي وهذا نظرا لنقص البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بها. إضافة إلى ذلكفإن أهم عقبة تعاني منها الجزائر هي عدم قدرتها على تصنيع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محليا، بل ما زالت في تبعية مباشرة للأسواق الأجنبية، وهذا راجع لضعف حجم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كان وطنيا أو أجنبيا مقارنة مع بعض الدول في العالم و الدول العربية.

الفصل الثالث

مظاهر و معوقات الاقتصاد الرقمي

في الجزائر

تمهيد

توجد بعض مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر غير انها لا تتعدى حتى المستوى الادنى المطلوبة من اجل مواكبة العصر نة الالكترونية التي يعيشها العا لم اليوم خاصة الدول المتقدمة، إن تطور التجارة الإلكترونية مرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات سواء تلك التابعة للقطاع العام أو التابعة للقطاع الخاص،وبما توفره من بنى تحتية تخص الإتصالات والقوانين واللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية على أحسن وجهويمكن القول أن التجارة الإلكترونية تكتسب أرضا جديدة كل ثانية في سائر أرجاء المعمورة والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الاستفادة من هذه التقنية في التجارة كما تعمل على عصرنة جهازها المصرفي هذا كأقصى حد للتطور التكنلوجي فيها.

المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

تعتبر التجارة الالكترونية من بين ضروريات الحياة الاقتصادية في الوقت الحالي لهذا يجب على أي دول اعتمادها و الجزائر من بينها و خاصة أن العالم في تطور دائم.

المطلب الأول:حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر

سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبك الانترنت و التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث و الاعلام العلمي و التقني (CERIST)ففي نفس السنة كانت مرتبطة بالأنترنت عن طريق إيطاليا تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف في الثانية (9,6Ko)وقد تم ذلك في إطار مشروع التعاون مع اليونيسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمىRINAFو تكون الجزائر النقطة المحورية في شمال إفريقيا.[1]

رغم أهميتها البالغة إلا أن هذه التجارة غائبة في بلادنا، غير أن هناك بعض الملامح التي تدل عليها مثل تأسيس موقع إلكتروني يضمن خدمة التسوق الإلكتروني المباشر بتوصيل مختلف الحاجيات للمواطن داخل بيته، ويتعلق الأمر بموقع "أشريلي" الذي بدأ خدمته النموذجية في ولاية الجزائر، على أمل أن تتوسع في القريب العاجل إلى مختلف ولايات الوطن. وبالنسبة لثمن المخة والطلبات، فإن الزبون يخُ يرَّ أن يدفعها عند التسليم أو عبر الإنترنت في موقع "epay.dz".بالإضافة إلى موقع "www.ouedkniss.com" الذي يقدم عدة خدمات تتمثل في تصميم المواقع بانواعها، بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض اي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات. ومواقع أخرى كموقع "www.dzsoq.com" الذي يشبه إلى حد كبير موقع إيباي eBay.

وتوجد الكثير من المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت، حيث بلغ هذا العدد حوالي 6000 مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10000 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ مع بداية 2004 حوالي 18000 مؤسسة و هو ما يمثل حوالي 2% من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري و يوجدأغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعرف بها، و المساعدة في الوصول إليها.

وبالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية إي انها تمتلك صفحات معلومات فقط على الشبكة، في حين ان القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، وهذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 40 مليون دج كما أنالمعاملات الالكترونية

[1] بلمقدم مصطفي، طويطي مصطفي، **التجارة الإلكترونية في الوطن العربي بين سلبيات الواقع و أمال المستقبل**، الملتقي الدولي العلمي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، المر كز الجامعيبخميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص33.

الجزائرية لا تبلغ نهايتها بإنجاز جميع مراحل الصفقة، بسبب وجود ثغرات قانونية كالاعتراف بالوثائق الالكترونية، و التوقيع الالكتروني، و عوائق تقنية تتمثل في غياب وسائل الدفع.[1]

أما بالنسبة للتجارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية فإن على الرغم من بعض المحاولات التي قامت بها وزارةالاتصالات ومركز السيريست في هيئة جزء من البنى التحتية والبرمجيات وبناء المواقع التجارية إلا ان قطاع البنوك والمؤسسات المالية يضل حبيس مجموعة من المشاكل الإدارية التي أصبحت ملازمة لها منذ عقود.

ولقد بادرت بعض المؤسسات البنكية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في بعض النقاط المحدودة داخل التراب الوطني (Internet)،ولكن البعض منها لم يستمر طويلا بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول جاهزة غير ملائمة للأوضاع المحلية ولكن الطلب المتزايد عليها شجع بعض البنوك والمؤسسات المالية في الاستمرار في تقديم بعض الخدمات مثل بطاقات صرف الآلي المتوفرة لدى البريد والمواصلات وبعض البنوك التجارية.

ولكن الملاحظ أن الربط بين هذه الشبكات في نظام(ATM) ضعيف جداً إن لم نقول أنه يتم بعد، مما يفشل الإمكانيات المتوفرة لدى البنوك ويصعب التعاملات لدى الزبائن لعدم تمكن هؤلاء من إستعمال نقاط الصراف الآلي التابعة للبنك الآخر.

فكرة ربط البنوك المؤسسات المالية مع بعضها البعض موجودة تحت تسمية(RIS) وهو مشروع كلفت به شركتين أجنبيتين والهدف منه إضافة إلى عمليات الربط والتي تحقق حوالي 1000 موقع على مستوى التراب الوطني مهامتدريبية وفنية باستعمال نظام (waf)ولكن من الملاحظ حتى الأن لم يتمكن القطاع المصرفي والمالي في الجزائر من تطبيق وتنفيذ هذه المشروعات نظرا لطرق الإدارة التقليدية المتبعة في هذاالقطا ع الذي ما يزال حكوميا في مجمله.

المطلب الثاني: السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

على الدولة الجزائر توفير بعض المتطلبات و إتباع السبل اللازمة من أجل إقامة التجارة الالكترونية فيها من بين هذه السبل و المتطلبات ما يلي:[2]

أولاً: السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

يمكن إجمال السبل العامة في ما يلي:

---

[1] لسلوس مباركشحار نعيمة، **الاقتصادالرقميوإشكاليةالتجارةالالكترونيةفيالجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 14-15.

[2] نسيسة فاطمة الزهراء، غوالم أمينة، **اشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر التنمية**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص 7.

- توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الالكترونية: مع ضرورة دعم البيئة الملائمة للتجارة الالكترونية سواء بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة مما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية، أو إصدار تشريع مختص لتنظيم مختلف جوانب هذه التجارة ابتداء من إنشاء مواقع على شبكة الاتصالات او إثباتها، وإجراءات تامينها حتى تضمن سداد المدفوعات.
- إرساء قواعد تكوينية في الإعلام الآلي لتدخل التجارة الالكترونية: ضمن البرامج التكوينية على كل المستويات بما فيها التعليم العالي، حيث يمكن إحداث فرع التجارة الدولية تحت اسم التجارة الالكترونية أو أن تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق والتجارة بصفة عامة.
- تخفيض تكلفة استخدام الانترنت: ضرورة خوصصة قطاع الاتصال و فتح باب المنافسة فيه حتى تنخفض تكلفة استخدام الانترنت وبالتالي المساهمة في انتشار الثقافة الالكترونية بما فيها التجارة الالكترونية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلوماتية المستوردة: حتى تكون في متناول الفئات المختلفة للمجتمع بعد انخفاض تكلفة الحصول عليها.
- تطوير أساليب الدفع الالكتروني:لدى مختلف المراكز الائتمانية وكذا اعتماد نظام الشبكات الالكترونية المصرفية.
- التفكير في قوانين حماية المستهلك في الجزائر، وهذا تفاديا للتخوف من مخاطر التجارة الالكترونية.

ثانياً: المتطلبات العامة للتجارة الالكترونية

رغم نمو استخدام شبكات الانترنت والتجارة الالكترونية على المستوى العلمي إلا أن النصيب النسبي للمنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا ما زالت محدودة سواء بالأرقام أو المستويات المطلقة أو معدلات النمو، ويكفي النظر في هذا المجال إلى مدى توافر البيئة الاساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات ونوعية العنصر البشري المؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة...الخ للتعرف على الوضع النسبي الراهن للاقتصاد الرقمي.

إن انتشار التجارة الالكترونية مرتبط إلى حد بعيد بانتشار الانترنت وبالتالي فان انتشار الكمبيوتر والهواتف في المنازل والمنشئاتييسر تبادل كل شيء بدءا بالمعلومات ومرورا بالخدمات والسلع ، وبالرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر إلا أن النصيب النسبي ما زال ضئيلا إذا قارناه بعدد السكان حيث تمثل نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية عموما 0.6% من حوالي 4.5% من سكان العالم، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 15% من سكان العالم وتمثل 88% من مستخدمي الانترنت.

يرتبط التوسع في استخدام الانترنت بتوفر الخطوط الهاتفية نتيجة زيادة التحميل وقدم الشبكات وضعف الصيانة، والواقع أن تنمية التجارة الالكترونية يصعب تحقيقه إذا غابت المتطلبات العامة لقيام تجارة الكترونية وتتمثل في:

- تبني نظم وشبكات متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية كنظام عصري قادر على توفير الاتصالات في غاية السرعة والكفاءة والاستجابة السريعة.
- شبكات المعلومات المتداخلة معا التي تحكمها جميعا، روح الشفافية والانفتاح في تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة فيها مع السرعة التي تحقق التعادل.
- كفاءة أداء النظام المالي والمصرفي وقدرته على دعم عمليات التجارة الالكترونية والتوسع في نظم الدفع الالكترونية لتسيير وإبرام معلومات مالية مأمونة على الشبكة.
- الاعتماد على مصدر طاقة كافية لتامين العمل الالكتروني،بتحديث وتطوير قدرات التوليد والنقل والتوزيع ،وهنا نشير إلى المزايا التي يتيحها الرابط الكهربائي للشبكات العربية حيث يمكن الاستعانة بقدرات التوليد الفائضة في بلد آخر،ومن أمثلة الربط الشبكات الكهربائية في مصر وليبيا، وشبكات الكهرباء في الجزائر وتونس والمغرب.
- يعتبر توفر الخبرات البشرية ذات الكفاءة والخبرة المناسبة شرطا أساسيا للبنية الهوائية للتجارة الالكترونية وتنمية رأس المال البشري هي عملية تعليمية يكتسب فيها الفرد قدرات عملية متخصصة بالإضافة إلى انها عملية تنظيمية إدارية يتم فيها تاهيل الافراد لإدارة وتنفيذ النشاط الإنمائي بجوانبه المختلفة،وهي أخيرا مسألة سلوكية تهدف إلى التاثير الاجتماعي وتنمية القيم المطلوبة.
- مجال تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك باستخدام التكنولوجيا الجديدة.

ويمكن اعتبار أهم عنصر من متطلبات إقامة التجارة الالكترونية بتوفير الإطار التشريعي لها، حيث يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة والقانون المدني وقواعد الإثبات والقوانين المتصلة بالإشهار والتوثيق لتتلاءم مع المتطلبات الالكترونية وقوانين البنوك والائتمان والقوانين المنظمة لسوق المال والبورصة، قوانين الضرائب والجمارك، استحداث التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الالكترونية وتحريم الغش والنصب والاحتيال والقرصنة المعلوماتية،وردع الجرائم المعلوماتية وتحديد المسؤولية الجنائية وحماية التجارة الالكترونية.

المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

إن التأخر الذي تعيشه الجزائر في التجارة الالكترونية يعود إلى عدة أسباب ومعوقات لذا يجب على الدولة معرفتها و وضع الحلول المناسبة.

أولاً: معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر

1-التحديات التقنية و التكنولوجيا:

تتمثل هذه التحديات في تلك التي لها علاقة بمجال التقنية والتكنولوجيا وتتمثل في ما يلي:[1]

- **ضعف البنى التحتية الإلكترونية**

إذ لا يوجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الإلكترونية، كما تحتاج الدولة إلى استثمارات ضخمة في حقل الأنترنت حتى تهيا البنية القادرة على تحمل اعباء ومخاطر الاعمال الإلكترونية.

- **تخلف البنية التحتية في مجال الإتصالات**

إن الأنترنت هو اتحاد بين الحاسوب والهاتف، ودون توفر الخدمات الهاتفية الكافية لا يمكن بأي شكل من الأشكال في إستخدام الأنترنت،واستخدامه كأداة من أدوات التجارة الإلكترونية والخدمات الهاتفية لاتزال محدودة في الكثير من الدول خاصة النامية منها.

- **ضعف شركات تقديم خدمات الأنترنت**

تعاني شركات تقديم خدمة الأنترنت من مشاكل عديدة يأتي في مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض من الدول النامية.

- **تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التي لا زالت في مراحلها الأولى**

تعاني تلك الصناعة من عدد من المشكلات يأتي في مقدمتها ضعف القاعدة البشرية التي تستند إليها صناعة المعلومات ومحدودة حجمها.

- **ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الأنترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية.**

حيث يرتبط هذا العامل ارتباطا مهما بالعوامل السابقة الذكر ،ويرجع ارتفاع تلك الأسعار إلى التمييز بين تكلفة الخدمة الهاتفية التي تعد مرتفعة اصلا بالقياس بالمستويات العالمية ،وتكلفة تقديم خدمة الانترنت ذاتهاوالتي يتم توفيرها مجانا.

- **إدارة التغيير**

[1] وشان نعيمة و أخرون، **الاندماج في الاقتصاد الرقمي (المعرفي) فرص و تحديات – دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعليبالشلف، 2007-2008، ص 59.

حيث مازال عدد كبير من الشركات يستخدم الأنشطة التقليدية وليس من السهل نقل وتغير النظام من التقليدي إلى الإلكتروني بالنسبة لمن قضى أعواما وهو يتداول المعاملات بشكل خاص به.

- **ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع**

حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لا سيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية ،ويعد مستوى و نوعية التعليم في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الإلكتروني.

- **قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية**

حيث يمثل العنصر البشري ركيزة اساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة إقتصاد المجتمع،وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية.

- **التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية**

وهو يتسم بمفهوم تطوير الأعمال ،فإنه وإن كان يعتمد إبتداءا على اتساع رقعة الأعمال وعلى اتساع حجم سوق التجارة الإلكترونية فإن المشاريع الإلكترونية لا يعكس إقرارا حقيقيا بأهمية هذا البعد ولعلى هنا المطلوب ليس مجرد الوجودعلى الشبكة، لأن وجودا دون قدرة تنافسية و تطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما كون الخيار الأخير أقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.

ثانيا: عقبات تجارية

ويمكن تلخيص أهم العقبات التجارية كالاتي :

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.
- عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لممارسة التجارة الإلكترونيةويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من بينها عدم توافر التمويل اللازم لتبنيها استراتيجية التجارة الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها او بسبب اقتناعها بعدم جدوى التجارة الإلكترونية.
- محدودة حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا.
- قصور رأس المال لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات الحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم للتجارية الإلكترونية.
- تأخر دور البنوك نسبيا على مواكبة عصر التجارة الإلكترونية أي عدم وجود نظام مصرفي مؤهل للتعامل مع أنظمة التجارة الإلكترونية المتطورة.
- ضعف إمكانيات القطاعات الإقتصادية في الوفاء بالالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل،بالإضافة إلى الشاكل التي تحيط بالمصدر المتمثلة في الجمارك والضرائب، وارتفاع تكلفة الإنتاج الأولية والتكلفة النهائية للصادرات.

- عدم توفر بنية تحتية كافية للخدمات المالية حتى تنجح الأعمال الإلكترونية عبر الأنترنت فإنه ينبغي إنشاء البنية المناسبة للخدمات المالية.حيث أن إحدى القضايا المهمة في هذا المال هي بطاقات الائتمان، والتي لا تزال محدودة الاستخدام.
- عدم وجود حوافز مغرية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الأنترنت، مثلا لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق التقليدي أو التسوق عبر الأنترنت.

ثالثاً: التحديات الأخرى

إلى جانب العقبات السالفة الذكر يوجد العديد منها والتي سنتطرق إليها في ما يلي:

1-العقبات التي تفرضها الحكومة والعقبات التي تعترض القطاع الخاص

– العقبات الحكومية: تتمثل العقبات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية ومن بين هذه السياسات إصرار كثير من الحكومات على مباشرة إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية مما يجعلها متدنية الكفاءة مرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر.

-العوامل التي تتصل بالقطاع الخاص: ويتمثل أهمها في ضعف القاع الخاص ذاته، وهو القطاع المنوط به القيام بالدور القائد في تنمية و نمو التجارة الإلكترونية، كما تثور في هذا الإطار أيضا علاقة الشك المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل مستمر والتي تنعكس بشكل خاص في إحجام الأخير عن تقديم البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بحجم الإنتاج والعمالة والطاقة الإنتاجية والمواصفات الفنية للسلع والمنتوجات التي يقوم بإنتاجها.

2– العقبات الإجتماعية والثقافية

تشكل الجوانب الاجتماعية الثقافية لبعض الأمم عوائق أمام إنتشار التجارة الإلكترونية.وقد أظهرت بعض الدراسات أنه من الأسباب الرئيسية وراء تأخر بعض المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان الأوروبية،باستثناء البعض، وكذلك اليبانية عن نظيراتها في الولايات المتحدة الامريكية يعود إلى اسباب إجتماعية وثقافية.وتظهر هذه العوائق الإجتماعية أكثر حدة إذا ما أخذنا الدول النامية في مناحي حياتها.ومن بين هذه التحديات عامل اللغة.حيث أن اللغة الشائعة والمستخدمة في الأنترنت على مستوى العالم هي اللغة الإنجليزية.أي ما عادل80%، ونضرا لارتفاع معدلات الأمية ورداءة النظم التعليمية في هذه البلدان، فإن نسبة من يستخدم الأنترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة، كما ان النظرة السائدة في بعض المجتمعات خاصة الإسلامية منها إزاء الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا أو مايلقي بالشكل على الدور التقليدي للمراة في مجتمعاتها، قد يشكل عائق وتحدي أمام انتشار إستخدام التجارة الإلكترونية في هذه المجتمعات.ومن ناحية أخرى فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات كما هو الحال في الدول النامية، لا سيما في عمليات البيع والشراء.

ثانياً: أسباب عدم إعتماد التجارة الالكترونية

أهم الأسباب التي تحول دون انتشار هذه التجارة في بلادنا **ما يلي:**[1]

- **انتشار** الأمية بالمعنى الحديث، والذي يعني من لا يحسن استخدام الحاسوب، **وتشمل واسعة من المتعلمين، وبالتالي فلا نتخيل انهم يستطيعون ممارسة بحارهم عبر الإنترنت** والتي ترتكز على استخدام الحاسوب.
- **ارتفاع تكلفة استخدام** الإنترنت، **ذلك** أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مازالت مرتفعة في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لاتزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه.
- **نقصاهتمام** المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن ان تفتح لهم افاقا **اقتصادية** أوسع، مما يجعل **انتشارها يكون ضعف** في بلادنا.
- الطابع اللامادي غير الملموس للتعامل، بما لا يشجع الكثير على التعامل مع أناس لا **يوجهوم وجهاً لوجه** وعلى وسائط إلكترونية غير ورقية، وذلك لعدم الثقة في هذه الوسائط الإلكترونية.
- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل **وتقنيات الدفع الحديثة.**

المطلب الرابع: انعكاسات اعتماد التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني

من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية ما**يلي:**[2]

- **فتح** آفاق أوسع أمام المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشكل صعوبة النفاذ إلى أسواق عالمية نتيجة صغر حجمها وانخفاض مواردها وبالتالي فإن المؤسسة الصغيرة غير المعروفة حتى المستوى المحلي يمكن لها أن **تفتح آفاقا أوسع على المستوى العالمي.**
- **الاستفادة من الخدمات والسلع** الأجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد **الجزائري من** تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية اكبر.
- تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.
- تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني **المختلف.**

---

[1] **رباعي أمينة، التجارة الالكترونية و آفاق تطويرها في البلدان العربية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 114.

[2] **زرو ني إبراهيم، بدري عبد أيد، واقع الاقتصاد الإفتراضي للدول العربية في ظل التجارة الالكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: **الاقتصاد** الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، **الجزائر**، 13-14 مارس 2012. ص 18.

- تفاقم المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات حيث يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الانترنت والدفع الالكتروني.
- سهولة إيصال المعلومة للمستهلك و الوصول إليه، سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

بصفة عامة إعطاء نفس جديد للتجارة الالكترونية الجزائرية خاصة ونحن مقبلون على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

إن التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مست كل الاجهزة الاقتصادية و خاصة الجهاز المصرفي فهناك كل الدول على تطبيق هذا التقنيات على أجهزتها المصرفية و الجزائر هي كذلك تحاول الاستفادة من هذه التطورات من أجل الاستفادة من الفوائد المترتبة عنها و تقديم احسن الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر

معبدايةالانتقالإلىعصرالمعرفةوالمعلومات،ومعظهورالتجارةالإلكترونيةفيضوءالاستخداماالواسعلتكنولوجياالإعلاموالاتصال،عرفت الصناعةالبنكيةتطبيقنظموسائلجديدةحققتالسرعةفيالاستفادةالقصوىممما تقدمه هذهالتكنولوجياالحديثة،وتمثلتأساسافيالاستخداماالواسعلوسائلالدفعوالسداداالالكترونية.

أولاً: تعريف الصيرفة الالكترونية

التعريف الأول: يقصد بالخدمات المصرفية الالكترونية تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية و تقتصر صلاحية الدخول إليها المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء بها.[1]

أو هي تقديم الخدمات الخاصة بالعملاء المصرفية عن طريق قنوات التوصيل الالكتروني.

التعريف الثاني: يتمثل في دخول البنوك عبر الانترنت، و هو بالتالي اسلوب سهل الاستعمال و في أغلب الأحيان بتكلفة منخفضة. ستصبح الصيرفة عبر الخط صيرفة عبر الانترنت و ستكتف البنوك بقطاع الانترنت فقط كما يرى james vorbruggeالخبير في الصيرفة و رئيس قسم المالية بجامعة جورجيا الأمريكية.[2]

كما يجب التفريق بين نوعين من البنوك التي يمارس الصيرفة الالكترونية:

- البنوك التي ليس لها بنايات، تأوي هياكلهاBrick and mortar facilitiesو تسمى بالبنوك الافتراضية أو بنوك الانترنت، و هذا النوع من البنوك يوفر مصارف العقارات و الاطارات المصرفية ذات الكفاءات العالية مما ينعكس اجبيا على تسعيراتها.
- البنوك الارضية land Banksو هي بنوك عادية تعرض بالإضافة إلى المنتوجات التقليدية خدمات الصيرفة الالكترونية.

التعريف الثالث: تعرف على انها كافة الانشطة و العمليات التي يتم عقدها او تنفيدها او الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية مثل الهاتف و الحاسوب و أجهزة الصراف الآلي و الانترنت و التلفزيون الرقمي و غيرها و ذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطي التحويلات النقدية إلكترونية.[3]

---

[1] **بكان أمينة وأخرون، المصارف الالكترونية**، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، 2013، ص 101.

[2] تطار محمد منصف، **النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية**، مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 181.

[3] **بن منصور فريدة، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 58.

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن الصيرفة الالكترونية **هي تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة باستعمال** تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال استخدام الادوات الالكترونية المختلفة مما تمكن العملاء من الاستفادة **منها بسرعة فائقة و بتكلفة أقل و دون** أي عناء وذلك في وقت ومكان.

ثانياً: مزايا وسلبيات الصيرفة الالكترونية

فمن إيجابيات الصيرفة الالكترونية **ما يلي:**[1]

- **إمكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان به حاسوب، خط هاتفي ومودم.**
- **تعرض الخدمات على طول ساعات اليوم وخلال كل ايام الأسبوع.**
- **تنفذ العمليات وبسرعة فائقة.**
- كما أن رقعة الخدمات المعروضة تعتبر واسعة.

أما سلبيات الصيرفة الإلكترونية فيمكن حصرها فيما يلي:

- **يتعين على المستخدم أن يكون قادرا ومرتاحا باستخدام الحاسوب.**
- **يتطلب النجاح والعمل بارتياح من المستخدم واستثمار شيئا من الوقت للتعلم.**

-تغيير البرامج أو تغيير المصرف يتطلب جهد إعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني زبائن المصارف التي تعتمد على أنظمة الانترنت، بالإضافة إلى أن المنافسة خفضت من حدة المتاعب.

ثالثاً: متطلبات الصيرفة الالكترونية

من بين أهم متطلبات قيام الصيرفة الالكترونية ما يلي:[2]

-وجود شبكة الكترونية عريضة تضم كل الهيئات ذات الصلة و مربوطة بالشبكة العالمية ّ الانترنت وفقا لأسس قياسية مؤمنة عبر كل مراحل التعاملات المالية و المصرفية.

- وضع خطة و مرحلة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية وفقا للأولويات تحددها خطة استراتيجية **على** مستوى المصرف، المصرف المركزي، البلد و موقع البلد في **الخارطة السياسة** و تعاونه المالي مع الدول الأخرى، وأن يتم اشتراك جميع الأطراف ذات الاختصاص في وضع هذه الخطة.

- وضع النظم القياسية التي تتيح الربط و تبادل البيانات بين مختلف الهيئات، و هناك العدد من هذه النظم التي تحدد **قوالب الرسائل المالية و نظم التامين القياسية** المقترحة للقطاع المالي لتبنيها و بالتالي إتاحة إمكانية الربط و **التبادل.**

---

[1] **جليد نور الدين، تطور وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية – حالة الجزائر2005/2010–،** مشروع أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، **فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،** 2009- 2010، ص94.

[2] بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف و توحيد هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفين و الفنيين في المصارف، و يتم هذا التوحيد على مستويات مختلفة وفقا لخطة، لتبني طرق قياسية للتطوير و المشاركة في توحيد التدريب و أهدافه.

- دعم و تشجيع التعاون الإقليمي و الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، مما يساعد على التكامل والاستفادة من التجارب بعضهم البعض.

- إنشاء الهيئة الإدارية التي تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات المعينة، سواء على المصرف الواحد أو على مستوى المصرف المركزي أو على مستوى البلد أو المستوى الإقليمي التي تتيح الربط و التعاون و التكامل بين مختلف الدول ذات المصالح و أهداف المشتركة.

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية

لقد تبنت الجزائر مشروع الصيرفة الالكترونية كغيرها من دول العالم و عملت على تطوير هذا المشروع.

أولاً: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر[1]

ما يميز الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري انها خدمة تقليدية، و لا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة لذلك لابد من التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر و ذلك بجعلها عصرية و من بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث و سائل الدفع بمختلف أنواعها و جعلها وسائل دفع إلكترونيةحتي يسهل اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر فقد عرف النظام المصرفي الجزائري مؤخراً إدخال بطاقة السحب و برمجة عدة مشاريع.

فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية العمومية الجزائرية و هي: البنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للادخار و التوفير، بنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك الجزائري الوطني، و هذه الشركة أنشأت في سنة 1995 وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري حيث انتشر هذه الشركة في اطار تحديث و سائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري و تطوير و تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف فضلاً عن تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود و وضع الموزعات الآلية (DAB) في المصارف والتي تشرف عليها الشركة و تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب حسب القيود المعمول بها دولياً و طبع الاشارة السرية، و تنشأ هذه الخدمة عن طريقعقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم، بالإضافة إلى عملية الربط بين (DAB)و مصالح " ساتيم" بواسطة شبكة اتصال (X25-DZPAC) حيث تسمح بالقيام

[1] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، الملتقي العلمي الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر، 2007، ص 10-11.

بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محمولة، بالإضافة إلي سجل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات ما بين المصارف و في سنة1996 أعدت شركة SATIM مشروعاً لإيجاد حل للنقد بين المصارف و أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً و بالتالي يمكن للمصارف الوطنية و الأجنبية الخاصة أو العامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. كما تعمل شركة "ساتيم" على ضمان حسن سير عملية السحب و تكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركة و إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف حيث تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركينو المؤسسة المسؤولة عن المقاصة كذلك تعمل هذه الشركة على البطاقات المزورة و كشف كل التلاعبات.

المطلب الثالث:دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية كان لتطويرالخدمة المصرفية الالكترونية في الجزائر أثر كبير على الاقتصاد الجزائري كما أهمية بالغة على الجهاز المصرفي.

أولا: الخدمات المصرفية الالكترونية وآثارها على الاقتصاد الجزائري

أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتسم بنوع من الحرية الاقتصادية بعدما كان اقتصادا مغلقا وممركزا وتم فتح جميع القطاعات أمام كل الخواص أجانب كانوا أو محليين ومن هذه القطاعات نجد القطاع المصرفي والمالي، وحتى يتطور ويكون فعالا وجب تحديث الخدمة المصرفية الإلكترونية، كما يمكن أن تضيف عدة أشياء إيجابية للاقتصاد الوطني نوجزها فيما يلي:[1]

أ – محاربة الاقتصاد الموازي: لقد فرضت تأخر وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري على المتعاملين التجاريين خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل ساعد على تداول النقود خارج هذا الاطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتفشي ظاهرة الاكتناز كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية حتى أصبحت تمثل 40%، وبالتالي فإن تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية وإقامة انظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازية إلى دائرة السوق المصرفية، وبهذا تساهم الخدمة المصرفية الالكترونية في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية، طبعا في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك وارساء ثقافة مالية ومصرفية للمجتمع الذي يجب أن تقوم به المصارف وكل من يهمه الأمر.

[1] **جليد نور الدين، تطوير وسائل في الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير،**فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2005-2006، ص 180.**

ب – إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر: يساهم تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر من خلال إتاحتها لوسائل الدفع الالكترونية في إنشاء وتطوير حجم التجارة الالكترونية واعطائها البعد الدولي، وتطوير التجارة الالكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الخدمات وجلب المزيد من الاستثمارات.

ج – المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية إن جسدت في الجزائر: تستعد الجزائر كغيرها من بلدان العالم فيبناء الحكومة الالكترونية، وبالتالي تتطلب الحكومة الالكترونية وجود خدمات مصرفية إلكترونية حديثة، فعند توفر هذه الوسائل سيكون من السهل إقامة هذه الحكومة، والتي لها دور كبير في تطوير المجتمع وجعله من المجتمعات المعلوماتية.

د– بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر: يعتبر المصرف الالكتروني من الهياكل الرئيسية لبناء الاقتصاد الرقمي، ويساهم في تقليص حجم الفجوة الرقمية في الجزائر.

ثانيا : أهمية تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري

تحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية سوف يتيح للجهاز المصرفي الجزائري دخول العصرنة من ابوابها الواسعة فهي تمنح عدة امتيازات نحصرها فيما يلي:[1]

- إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في اداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة، مثلا إنشاء مصرف عبر شبكة الانترنت لا يمكن مقارنته بإنشاء مصرف تقليدي بتكلفة ما يحتاج إليه من مباني و أجهزة وعمال ومستندات وصيانة ...إلخ.

- تطوير الخدمة المصرفية الالكترونية يؤدي إلى اختصار المسافة الكبيرة وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.

- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الانترنت، وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف والترويج لخدماتها وتحسين الاعلام بالنشرة، وتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

- تساهم ثورة الاتصال والمعلومات في شؤون الحياة اليومية، ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باتصال شبكة الانترنت لأغراض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، وبالتالي يمكن تحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد.

- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها وترقيتها.

[1] جليد نور الدين، تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية – حالة الجزائر 2010/2005-، مرجع سبق ذكره، ص 192.

- تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر سيؤدي إلى إحداث منافسة في مجال المصرفي والمالي، وبالتالي تستعد **المصارف الجزائرية** ومواكبتها للمصارف العالمية، في ظل **الانضمام** المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبداية تطبيق اتفاقية **الشراكة الأورو جزائرية.**

- المساهمة في جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير خدمات مصرفية متطور على مدار **24/24 ساعة، و** 7 أيام/7 أيام.

لكن هذا لا يعني أن **لإدخال** الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر ليس لها سلبيات، بل هناك الكثير ومنها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، والبنية التحتية، أمن وسرية التعاملات المصرفية، خاصة في ظل هشاشة الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر

رغم توفر الجزائر على إمكانيات مادية وبشرية كبير ة جداً إلا الدولة الجزائرية ام تعطي أي اهتمام ولم تستغلها **بشكل مناسب** تجعلها تتخطى المشاكل التي تقف دون تحقيق المعرفة في دولة كالجزائر.

المطلب الأول: واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس المعرفة في الجزائر و من بين هذه المؤشرات ما يلي:[1]

1- واقع التعليم الالكتروني في الجزائر:

التعليم الالكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد ويسمى أيضا بالتعليم اللاحضوري، **ويستعمل آليات الاتصال** الحديثة كالحواسيب والشبكات والوسائط المتعددة في علمية التعليم.

وبالنسبة للتجربة الجزائرية في استخدام التعليم الالكتروني عن بعد، لا تزال في بدايتها رغم الإمكانية المالية التي تمتلكها، ولقد بذلت الجزائر جهود معتبر في تحقيق هذا النوع من التعليم ولكن لا ترقى الجهود إلى المستوى المطلوب حيث يمكننا حصر التعليم الالكتروني في المدارس والمعاهد والجامعات الجزائرية في بعض الوسائل التي تعبر تقليدية بالنسبة للدول الأخرى كاليابان، ويمكن باختصار تلخيص أهم محاولات الجزائر لترسيخ التعليم الالكتروني **فيما يلي:**

- **تجربة مؤسسة** EEPAD وتجربة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد CNEPD، أول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي، والتي لازالت قائم، تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل، التي أنشئت موقعا افتراضية تبث من خلاله دروساً مكملة لطلبتها في بعض التخصصات.
- **مشروع ide@**: وهو مشروع إنترنت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر والذي يدخل ضمن برنامج TEMPUS **يقوم الاتحاد** الأوروبي بتمويل ومرافقة سياسات إصلاح التعليم العالي المعتمد من طرف بلدان **البحر الأبيض المتوسط.**
- **الشبكة الجزائرية للبحث ARN**التي تدعم على الخصوص نظام التعليم عن بعد من خلال توطيد جيد لهذه الشبكة التي أنشئت من أجل دعم عملية الدخول للأنترنت **ولكن للأسف فاشلة.**

برنامج التعليم عن بعد COSELEARN: يعد برنامجا للتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **والمؤسسة السويسرية** QUALILEARNING **ويضم أيضا 9 بلدان من الساحل والمغرب** العربي. **وقد جاءت** المرحلة الأولى منه سنة 2008 **ومكنت من تكوين** 34 خبيرا وتم توظيفهم كأساتذة أو مهندسين في عدة مؤسسات جزائرية، أما المرحلة الثانية من البرنامج فبدأت في مارس 2009 وتضمنت تكوين في مجال اختصاصيين في التعليم الالكتروني.

- **مشروع (FPD-CARO)**: وهو مبادرة من جامعة بجاية في طرح فكرة التعليم الافتراضي و يهدف إلى تمكين تحقيق نموذج التعليم الالكتروني مع الإدماج التدريجي لهذا النوع من التعليم في الجامعات الجزائرية.

[1] **حاج قويدر قورين**،محمد طيفور أمينة، **تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع والتحديات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامةبخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014، ص ص 7- 12.

- **مشروع إيباد:** أطلقت مؤسسة "إيباد" ما يسمى بالمدرسة الرقمية، المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته، للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم الأساسي، وقد أطلق على هذه المدرسة الافتراضية اسم **"تربيتك"، وهي عبارة عن فضاء** بيداغوجي افتراضي **أو ساحة للتعلم عن بعد.**

2- واقع المجتمع الرقمي في الجزائر

حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010 حول قياسمجتمعالرقميحققت الجزائر المرتبة 100 **من بين** 159 **دولة** في الترتيب العالمي بمؤشر **الرقمالقياسيلتنميةتكنولوجياالمعلومات والاتصالات**(IDI)2.65 **بالمقارنة مع السنة** السابقة التي حققت فيها المرتبة 97 **بمؤشر** (IDI) 2.47وهذا يعني تراجع الجزائر بثلاثة مراتب عن السنة السابقة، **بالموازاة حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة** 29 **والبحرين المرتبة** 33 في حين حققت الجارة تونس المرتبة 85.**هذا يعني تاخر المجتمع الرقمي** في الجزائر وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها الأمية العلمية والتكنولوجية، ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا في الجزائر، غياب ثقافة مجتمع المعلومات، الفقر، البطالة...الخ.

3- واقعالابتكار التكنولوجي

أصدرت كلية إدارة الأعمال العالمية "INSEAD"، **تقرير مؤشر الابتكار العالمي** 2011، جاءت فيه الجزائر في **المركز الرابع عشر عربيا و**125 عالميا، واحتلت بذلك المرتبة الأخيرة في قائمة الدول التي شملها التقرير، في حين كانت **الجزائر تحتل المرتبة** 121 في 2010 وهذا يعني تراجعها بأربع مراتب مقارنة مع ترتيب السنة المنصرمة، وهي مؤشرات تعكس المستوى المتدني للابتكار وتدني أداء الجامعات الجزائرية وخاصة مجال البحث العلمي.

وهذا الترتيب المتدني للجزائر يعزى أولاً إلى ضعف **البحث العلمي الناجم عن ضعف معدل الإنفاق، فهو لا يتعدى** 0.2% من الناتج الوطني، و 96% **من هذا الرقم المتواضع** (0.2% من الناتج الوطني) توفره الحكومات وهو في شكل مشاريع بحث (CNEPRU، PNR...الخ) وملتقيات ومؤتمرات علمية، في الوقت الذي تخصص **أوروبا** 2.4% **من** إنتاجها الوطني للبحث العلمي، ويوفر القطاع الخاص أكثر من نصفه. أما السبب الثاني فهو ضعف التعليم العالي في الجزائر وحسب التصنيف العالمي للجامعات لعام 2011، فإن الجامعات الجزائرية تأتي في **مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة ال**80**عربيا والرتبة ال**6275 عالميا، ممثلة في جامعة تلمسان، وأما السبب الثالث فهو هجرة الأدمغة التي بلغت في 2010 حوالي 214 **ألفكادر بشري على رأسهم** الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم.

4- واقع خدمات الانترنت في الجزائر

دخلت خدمة الإنترنتأول مرة في **الجزائر عام** 1993**عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية،وهو مركز** للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998 **صدر المرسوم الوزاري رقم** 265 **لعام** 1998 **الذي بموجبه ألغى** احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين

يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائريو الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998 ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18شركةبحلول شهر مارس عام 2000 ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9 مليون شخص حتى نهاية عام2005.ومن أبرز شركات التزويد بالانترنت شركةأيبادEepadلكن في ماي 2008 بقرار من وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدى أكبر شركات التزويد الانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعاً ملحوظاً.

وبخصوص عدد المشتركين في الانترنت، في مختلف الشبكات بلغ حوالي 4.700.000 مع اية شهر فيفري 2010، نسبة ولوج تقدّر ب12.50%[1]، في حين بلغ عدد المشتركين حوالي 5.055.000 إلى غاية نهاية 2011.

و يشير آخر تقرير صادر عن مكتب "**نات أنديكس**" الأمريكي في 2012، إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 176 في مجال سرعة الانترنت، وراء بلدان تبدوا في الواقع أكثر فقرا منا، وهذا بناءً على متابعة يومية لكل شبكات الانترنت عبر العالم، وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 4 جويلية و5 أوت 2012، حيث أن سرعة الانترنت في الجزائر لم تتجاوز69, 0 ميغابايت في الثانية.

وما يلاحظ منذ بداية استعمال الانترنت في الجزائر و حتى هذه السنة أن مواقع التواصل الاجتماعي والمحادثة هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 75% من الشباب و نذكر منها :(twitter -youtube-skype - msn -facebook...الخ).

أما الطلبة و الإطارات فيقصدون الانترنت من أجل الاطلاع على بريدهم الالكتروني و البحث عن معطيات اقتصادية، ثقافية، مالية، سياسية، رياضية و اجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل أقلية بالنسبة لهواة التواصل الاجتماعي والمحادثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة أيضا من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها للاستفادة من مذكرات نهاية الدراسة.

5- واقع خدمات التجارة الالكترونية الجزائر

لا تختلف التجارة الالكترونية في الجزائر عنها في العالم من حيث مقوماتها وخصائصها، وإنما تختلف عنها من حيث درجة الانتشار و مستوى التطور.

[1] حسين شنيني، **واقعالبنيةالتحتيةلتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالاتفيكلمن الجزائر**،مصروالإماراتخلالالفترة: 2000-2010 دراسة مقارنة، مجلة الباحث العدد 09، 2011، ص 69.

و قد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، و لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و انظمة مستوردة، غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع و التسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدملخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرفاتالآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، والبطاقات البنكية للسحب ولكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا.

أما من حيث علاقة المؤسسات الاقتصادية بشبكة الانترنت، فيوجد عدد محتشم منها على الشبكة، حيث بلغ عددها حوالي 6.000 مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10.000 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ مع بداية 2004 حوالي 18.000 مؤسسة وإلى غاية 2011/2010 ووصل عدد المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت حوالي 30.000 وهو ما يعادل 2.5%من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري ويوجد اغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعريف بها، و المساعدة في الوصول إليها.

و بالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية اي انها تمتلك صفحات معلومات فقط على الشبكة، في حين ان القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، و هذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 60 مليون سنيتم كما أن المعاملات الالكترونية الجزائرية لا تبلغ نهايتها بإنجاز جميع مراحل الصفقة، بسبب وجود ثغرات قانونية كالاعتراف بالوثائق الالكترونية، و التوقيع الالكتروني، و عوائق تقنية أهمها غياب وسائل الدفع الالكتروني. وبالتالي فإن التجارة الالكترونية لم تنطلق فعلا في الجزائر، وبهذا تبقى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية في هذا المجال.

كما أنه لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية فعلية دون وجود قطاع بنكي عصري و متطور، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في تقديم الخدمات خاصة خدمة التسويق الالكتروني، الذي يسمح بإقامة علاقات جواريه، و الوصول بسهولة إلى زبائن جدد، حيث تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من تراكم مشاكل عديدة تقف حائلا أمام تطورها و عائقا في وجه هذا الاستثمار، لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل وضعف المعلومة الاقتصادية، إضافة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي، غياب اليد العاملة المؤهلة، و الحواجز الإدارية، و تأخر البنية التحتية عن مواكبة التحولات الراهنة ...الخ.

و لا يمكن في الجزائر مثلا إنشاء موقع الكتروني و تسويق المعلومات مقابل عوائد مالية كون خدمة الدفع الالكترونية غير متوفرة، و كل ما هو موجود أن الزبون يدفع حقوق الخدمات عن طريق البنك، و هي طريقة معقدة و تستهلك الكثير من الوقت.

و قد قامت أغلب البنوك الجزائرية بإنشاء مواقع الكترونية و لكن المطلوب حقيقة هو اللجوء إلى حلول عملية وسريعة مثل التسديد المباشر عبر الانترنت و البطاقات البنكية للدفع و السحب التي تبنتها عدة بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP).

و قد قامت الجزائر بمشروع الشبكة المتخصصة للربط البنكي، و قد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد و المواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الالكترونية و جعل الاتصال بالبنوك يتم في زمن حقيقي.

كما تقدمت وزارة البريد و الموصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية دولية في أوت 2001، و تخص تقديم حلول و معدات مالية تدعم السحب و الدفع محليا و خارجيا وتتشكل من:

- نظام الإدارة و التسيير تشمل معدات و برامج تخص السحب و الاطلاع على الرصيد المتبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك و القيام بالتحولات النقدية بين البنوك، و تتمثل أيضا استخدام البطاقات المالية و الدولية كبطاقة (visa carte).
- 20000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة carte à puce.
- 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد لتمكين الزبون من التسديد عن بعد عن طريق الانترنت أو عن طريق الهاتف النقالGSM (ولكنها لم تحقق لحد الآن).
- 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (هي موجودة فعلا ولكن الكثير منها معطلة).

6- واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر:

هي أسلوب حديث لصياغة نُسُق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمية وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، وتستلزم تغييرات في القوانين القائمة واستحداث قوانين جديدة وسياسات جديدة. فإن الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الكفاءة والشفافية وصحة المعلومات وتبادلات المعلومات داخل الحكومة، وبين الحكومة والمؤسسات الفرعية التابعة لها، وبين المواطنين والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات واستخدامها.ومن اهم تطبيقاتها نجد:

- دفع المخالفات المرورية والغرامات والفواتير البريدية والكهرباء.
- استخراج الوثائق الإدارية.
- استخراج البطاقات وجوازات السفر ....الخ.
- تسهيل عمليات الدفع وتنفيذ المشتريات بالقطاع العام.
- توفير النماذج الالكترونية واستطلاع الرأي العام بشكل آلي.

- معلومات الوظائف الشاغرة.
- توفير البيانات الإحصائية.
- دعم تقنية المعلومات والاتصالات للأعمال التطوعية ومراكز الأمن والمحاكم.

وفي هذا المجال احتلت الجزائر المركز 13 عربيا و139 عالميا من إجمالي 184 دولة وفق المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لعام2012 ومدى استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات لخدمة المواطنين والتفاعل معهم وهذه مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع دول أقل ماليا من الجزائر مثل تونس. و مغاربيا جاءت تونس في المركز السابع عربيا و66 عالميا، واحتلت ليبيا المركز 11 عربيا و114 عالميا، المغرب المركز 12 عربيا و126 عالميا. وكل هذه الدول تأتي متقدمة على الجزائر في المنطقة المغاربية، والجزائر حسب تقرير السنة الماضية تكون قد سجلت تقدما بعشرة مراكز.

ورغم أن الجزائر كانت قد أعلنت أن حكومتها الإلكترونية تكون جاهزة قبل 2013 وهي تندرج ضمن مشروع أوسع هو الجزائر الإلكترونية التي تشهد رقمنة كل المصالح العمومية المختلفة من الصحة الإلكترونية إلى التعليم الإلكتروني، وصولا إلى البلدية الإلكترونية حسب ما أعلن عن ذلك بصالح وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ولكن الواقع الذي نعيشه في 2015 يدل على عكس ذلك فالجزائر مازالت بعيد عن تطبيق مشروع متكامل للحكومة الالكترونية، وهذا لا يخفي بعض الجهود التي بذلتها مثل جواز السفر البيومتري، رقمنة الوثائق المدنية مثل استخرج شهادات الميلاد، تسديد بعض الفواتير الكترونيا مثل مشروع موبيليس...الخ.

لقدتم إطلاقمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر منذ أكثر من ثلاثة سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها مايلي:[1]

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

2- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلىآخري، وتأسيسا عليه فأن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وان الجزائر على مقربة من الانضمامإلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- محدودية الانتشار استخدامات الانترنت في الجزائر،أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنو حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى 5.33% فقط في الجزائر، وهذا نتيجة الأسباب السابقة الذكر.

[1] شلالي عبد القادر، قاشي علال، **الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة** الالكترونية في **الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر، يوم 27 فيفري 2014، ص 11.**

4- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ثلاثة سنوات على مشروعسلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة **لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين هكذا المواطنين يتخوفون** من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحسين حساباته.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر

هناك العديد والعديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر ومنها:[1]

- غياب للعمليات والأنشطة التعليمية والإدارية التي تستطيع التعامل بكفاءة وفاعلية مع **نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ومع تقنيات الاتصالات الرقمية وتقنيات الخدمة التعليمية الذاتية بشكل خاص.**
- عدم الاهتمام تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والذ **كاء الاصطناعي.**
- **غياب قواعد بيانات خاصة بالمسافات التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضاً . فقواعد بيانات** المعرفة مثلاً، تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعلم الإلكتروني. وتوجد هذه القواعد على مواقع البرمجيات حيث تعرض **الشروحات المفهرسة والتوجيه للاستفسار عنها، مع الإرشادات والتعليمات** التدريجية لأداء مهام معينة، **وبذلك يتم عرض المعلومة بشكل فعال حيث يمكن للمستخدم اختيار كلمة رئيسية أو عبارة لبحث قاعدة البيانات**،وبالمقابل يمكنه أن يختار كلمة من قائمة أبجدية .
- **عدم وجود دعم على الشبكة (Online support)، وهو عبارة** عن نموذج للتعلم الإلكتروني، **يعمل بوظيفة مشابهة لقواعد المعرفة ، وهو يكون على شكل منتديات وغرف حوار ولوحات إعلانية على الشبكة، وبريد** الكتروني أو دعم المراسلة في الوقت الحقيقي.
- **عدم وجود مواقع شبكية مبتكرة و متكاملة و متجددة على الدوام. فالمواقع الشبكية** التعليمية تحتاج إلى لمسات خبراء في تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإدارة بالإضافة إلى خدمات معلمين محترفين ومدربين من الطراز **الخاص** . وعليه ،فإن الموقع الشبكي التعليمي هو حصيلة هذه المهارات مجتمعة، يضاف إليها مهارات وخبرات علماء النفس والاجتماع والتربية.
- الانتشار الواسع للأمية في الجزائر، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة و بالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس المعرفة الالكترونية و هذا عائق يحول دون انتشارها.

[1] **حاج قويدر قورين**،محمد طيفور أمينة مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13.

- انتشار من لا يحسنون استخدام الحاسوب حتى من فئات المثقفين و المتعلمين فالعديد **من خرجي الجامعات** حاصلين على شهادات عليا ولكن لا يحسنون استخدام تكنولوجيا الحواسيب.
- التكلفة المرتفعة للحصول على حاسوب شخصي فانتشار المعرفة الالكترونية يتطلب اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية و راحة في التعلم الالكتروني **والاطلاع** على المواقع دون قيد زمني أو مادي **وهذا رغم انتشاها الواسع وتنوعها.**
- ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت حيث أن هناك غياب للمنافسة لأن في الجزائر تقريبا شركة واحدة تسيطر شبه كليا على الانترنت وهي شركة اتصالات الجزائر مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت إضافة إلى الظروف المادية التي يعيشها الشباب من بطالة وفقر والتي تجعل الانترنت أخر اهتماماته...الخ.
- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد و عدم وعيهم بما يمكن للمعرفة الالكترونية من أن تفتح لهم من آفاق اقتصادية أوسع، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية متصلة بالانترنت ولكن بمواقع الكترونية غير مفعّلة تحتوي على معلومات عامة عن المؤسسة غير مخصصة للمعاملات الالكترونية.
- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة افتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها.
- **غياب** قانون واضح وصريح يسير المعاملات الالكترونية.
- البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.
- **ضعف البنية التحتية:** حيث أن الجزائر لا تمتلك بنية تحتية اليكترونية قوية.
- تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني وضعف مجتمع المعلومات.
- **ضعف مستوى الثقة بالحكومة ومعاملا ا.**
- النقص في المهارات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات.
- غياب المعايير الخاصة بالاتصالات واستخدام المعلومات.
- **غياب الرغبة السياسية.**

المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر و أهم أهدافه

لقد تبنت الجزائر مشروع الحوكمة الالكترونية بعد لاحظة استفادة بعض الدول من هذا المشروع مثل مصر و سوريا **الأردن** وقد تم طرح هذا المشروع من خلال وزارة البريد و التكنولوجيات الاعلام والاتصال في برنامج **الجزائر** الالكترونية 2008 - 2013.

1 –أهداف مشروع الجزائر حكومة إلكترونية 2013:

إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الالكترونية 2013 و بالأخص مشروع الحوكمة الالكترونية هو:[1]

- ضمان الفعلية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين و أن تكون متاحة للجميع، بتبسيط وتسهيل المراحل الادارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.
- تنسيق بين مختلف الوزارات و الهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحاً لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا و المساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة **الاجتماعية و المساواة و كذا تحقيق السياسة الوطنية الجوية عن طريق تقريب الادارة من المواطن.**
- حماية مجتمعنا و بلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة و بالأخص الجريمة المنظمة العبرة للحدود و كذا ظاهرة الارهاب و التي تستعمل غالباً تزوير و تقليد وثائق الهوية و السفر **كوسيلة لانتشارها.**

2 –برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013

يتأتى برنامج الحكومة الالكترونية ضمن المبادرات و المشاريع التنموية التي تتبنها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، و يتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في:[2]

- **برنامج تطوير التشريعات:** و الذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية و تطوير التشريعات القائمة.
- **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة.
- **مشروع التطوير الاداري و التنفيذي: و الذي يشمل تطوير أساليب** العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.
- **برنامج التطور الفني:** يرتكز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات و القدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية و التي تتضمن لمتخدام أحدث الأجهزة والمعدات و**أنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات و المعلومات.**
- **برنامج تنمية الكوادر البشرية:من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم** الحكومة الالكترونية، و إعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

---

[1] بلعربي عبد القادر و أخرون، **تحديات التحول إلى حكومة إلكترونية في الجزائر**، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة جيلالي بو نعامة بخميس مليانة، الجزائر،13 – 14 مارس 2012، ص ص 8- 9.

[2] نفس المرجع، ص 9.

- **برنامج الإعلام و التوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي و كيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

خلاصة الفصل الثالث

بالرغم من المحاولات التي تقوم بها الدولة الجزائر فيما يخص تهيئة جزء من البنى التحتية والبرمجيات وبناء المواقع التجارية وتطور عدد مستخدمي الأنترنت محاولتاًلنقل الإقتصاد الجزائري من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال تطوير التجارة الإلكترونية بها و كذلك عصرنة الجهاز المصرفي ببنوكها وكذلك تبنها لفكرة الحكومة الالكترونية غير أنه نجد هناك الكثير من الصعوبات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف لذلك أصبح من الضروري تجاوز هذه المشاكل و إستغلال كل الطاقات والموارد المتوفرة من أجل النهوض بالإقتصاد الرقمي بها حتى تتمكن من مواكبة التطورات الهائلة التي يشهدها عالم اليوم في حين تعاني الجزائر من تاخر شديد في هذا المجال.

على ضوء ما يعيشه العالم اليوم من انخفاض في أسعار البترول و الذي انعكس على اقتصاديات دول العالم خاصة تلك المصدرة للبترول، و باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي ترتكز بالدرجة الأولى على المحروقات بنسبة 95% طرح من الحتمية والضرورية الاستثمار خارج هذا المال من أجل إنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني و على

سبيل المثال مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصال يعتبر مجالاً وسعاً لذلك من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي يدخلوها معهم وغيرها من الأفكار التي تدخل بدخول الاقتصاد الرقمي للاقتصاد الوطني.

خاتمة عامة

خاتمة

يعتبر الإقتصاد الرقمي في الوقت الحالي من الضروريات و الحتميات الواجب تبنيها و اعتمادها من أجل المساهمةفي رفع اقتصاد أي دولة لذلكأضحى من أقوى المرتكزات، حيث اصبحت المجتمعات تقيم على حسب حجم المعرفةو مستوى الثقافة الالكترونية الموجودة داخل هذا المجتمع، و هو الامر الذي يحتم على الجزائر مواكبة هذه النقلة النوعية، وذلك من خلال نشر الثقافة الالكترونية بين افراد المجتمع، والتشجيع استخدام الأنترنت وتعميم خدماتها على جميعالقطاعات، الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية و الثقافية، و إعطاء نفس جديد للتجارة الجزائرية من خلال التجارة الالكترونية و كذا عصرنة الجهاز المصرفي بإدخال مفهوم الصيرفة الالكترونية في بنوكها.

اختبار الفرضيات:

يمكن اختبار الفرضيات السابقة و ذلك من خلال تحليلنا و دراستنا لمختلف جوانب الموضوع حيث توصلنا إلى:

- الفرضية الأولى صحيحة: لأن اقتصاد الرقمي هو اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على الانترنت و كل ما هو رقمي و له علاقة التكنولوجيا الحديثة.
- الفرضية الثانية صحيحة: لأن على الرغم من مرور واحد و عشرون عام على دخول الجزائر عالم الانترنت إلا أنا لا تحوي على بنية صلبة و أساسية لقيام هذا الاقتصاد الجديد على أحسن وجه.
- الفرضية الثالثة صحيحة: لأنه إذ تكلمنا على الاقتصاد الرقمي في الجزائر نكون أمام التجارة الالكترونية و الصيرفة الالكترونية في انتظار تجسيد مشروح الحكومة الالكترونية في الجزائر على أرض الواقع.
- الفرضية الرابعة صحيحة: لأنه توجد العديد من المعوقات و المشاكل التي تحول دون تجسيد الاقتصاد الرقمي بالمعنى الحقيقي له، و في دولة كالجزائر أصبح لا من الضروري تخطيها نظراً للإمكانات المادية و البشرية التي تملكها.

ومن خلال تحليلنا لمختف الجوانب المتعلقة بالإقتصاد الرقمي و واقع البني التحتية له في الجزائر و حقيقة التجارة الإلكترونية و أليات تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر انتهينا إلى النتائج الموالية:

-إن الإقتصاد الرقمي القائم على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وبالأخص على الأنترنت، يتسم بالعديد من الخصائص جعلتهتميزه عن الإقتصاد التقليدي (الصناعي) في سرعة الأداء والاستجابة المباشرة و انخفاض التكلفة و غيرها، حيث ظهر نتيجة نمو وانتشار الأنترنت والشبكات بمختلف أنواعها.

- تلعب الأنترنت والشبكات دورا كبيرا في انتشار وتنشيط التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال الخدمات المتعددة التي توفرها لكل أطراف المتعاملين، وتبرز أهميتها من خلال تقليص التكاليف، إتاحة فرص جديدة

لانتشار السلعوالخدمات مما يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية، وكسب ميزة تنافسية للمؤسسات حتي الصغيرة منها، تحسين الإتصالات فيما بينها.

–التجارة الإلكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الأنترنتوالشبكات التجارية العالمية الأخرى، وتواجدها في العديد من المجالات. ولها أهداف وأهمية بالغة كالتقليص في الوقت و التكاليف، التسوق ودعم الإقتصاد الوطني خاصة في مجال الاستيراد والتصدير، تعد وسيلة بسيطة ومتميزة للوصول إلى الأسواق العالمية .كما تتعدد أنواع التجارة الإلكترونية بناءاً على العلاقة بين أطرافها الرئيسية من وحدة أعمال، مستهلك وإدارة محلية أو حكومية، ولابد من توفر عدة مقومات من بنية تحتية وتشريعات وقوانين لقيامها في أي دولة .إضافة إلىآثارهاالاقتصادية على الزبائن و قطاع الاعمال والإقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

– شهدت التجارة الإلكترونية نموا متسارعا منذ بداية تطورها إلا أنه لاتوجد تقديرا دقيقة حول قيمتها سواء فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية لتلك التجارة أو فيما يتعلق بتوزيعها الجغرافي والقطاعي فهي جد منتشرة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية و هذا ما أدى إلى ظهور الفجوة الرقمية بين هذه الدول، و نخص بالذكر البلدان العربية حيث نجد هذا الفارق بين الدول المتقدمة و الدول العربية و بين الدول العربية فيما بينها حسب ما سبق من المعلومات.

– رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر في سبيل توسيع انتشار الأنترنت و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إلا أنا لا زالت في نفس مكانها إذا صحى القول، فهي ادنى بكثير من المستويات العالمية و حتى العربية، و هذا يعود إلى العديد من العراقيل منها عدم توفر البنية التحتية الملائمة وضعف الدخل الفردي والأمية بمعنها القديم و الحديثو عدم توفر الإطار التنظيمي و القانوني المناسبلقيامها وغيرهامن العراقيل.

– من تحليل الإحصائيات والتقديرات الخاصة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذا التجارة الإلكترونيةو آليات تطوير الصيرفة الالكترونية بالبنوك في الجزائر يتضح أن هذه الأخيرة لا تزال متأخرة في استخدام تقنيات التكنولوجية الحديثة و المتطورة.

–تعدد المعوقات والتحديات التي تواجه انتشار المعرفة الالكترونية في الجزائر بين العقبات الفنية و التقنية، العقبات التجارية،عقبات إجتماعية و ثقافية، عقبات حكومية وقطاع خاص ومعوقات قانونية وتشريعية.

–قصد تفعيل والنهوض بهذا المجال في الجزائر لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المتمثلة في تنمية الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية، و العمل على تنمية البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الإلكترونية خاصة في مجال الإتصالات ،تنمية البيئة التشريعية والقانونية.

على هامشهذه النتائج تندرج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تصب مجملها في سبل تنشيط وتفعيل هذا الاقتصاد الجديد ببلادنا و تتمثل في:

– إنشاء مراكز و هيئات وطنية في مجال تقنية المعلومات و الإتصالات، و دعمها بالإمكانيات المادية والمعنوية بغرض تطوير القاعدة التكنولوجية و العلمية و تعزيز دور البحوث و التطوير في البلاد.

– إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية.

– تبني تكنولوجيا في الإتصال الحديثة،إذ بدون فهم ثورة المعلومات المعاصرة وحسن التعامل معها إنتاجاًواستهلاكاً .

–العمل على تطوير البنوك والبورصة لترقى إلى المتطلبات العالمية باعتبارها أهم عناصر المعاملات الالكترونية خاصة المالية منها.

– توفير نظام آمن للدفع وتشجيع التبادلات الإلكترونية بين المصارف و إستعمال وسائل الدفع الإلكترونية.

–تبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال برامج التدريب والتعليم في المؤسسات المهنية و الإدارية،معضرورة اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التعليم على مستوى المؤسسات التربوية، المعاهد والجامعات.

–تشجيع البحث والابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والتكنولوجيا الرقمية من خلال توفير الظروف المالية المناسبة و المناخ العملي المناسب.

– الإهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب والبيئة التكنولوجية.

– توجيه وتخصيص الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في مجال قطاع تقنيات المعلومات والإتصالات.

– تحرير قطاع الإتصالات وتقنيات المعلومات من الإدارة الحكومية وتبني سياسة تخصيص هذه القطاعات في أسواق تنافسية حرة،وهذا في سبيل تطوير نوعية وجودة خدماتها باسعار تنافسية.

– وضعالتشريعات القانونية لتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بيئة التجارة الإلكترونية.

– رسم سياسة وطنية لتشجيع تبني التجارة الإلكترونية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–الانطلاقفي حملة وطنية للتوعية بفوائد التجارة الإلكترونية وتفعيل دور ممثلي قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالغرف التجارية و الاتحادات المهنية من خلال عرض تجارب في هذا المال.

– دعم برامج التعاون فيما بين الدول العربية في مجال التكنولوجيا وتقنيات المعلومات و الاستعانة بخبرات الدول الاخرى في هذا المجال.

– استغلال تطبيقا التجارة الإلكترونية في مختلف القطاعات الإقتصادية، مع الإهتمام بالاستثمار غير المادي، ذلك من أجل دعم التبادل التجاري الإلكتروني فيما بين الدول العربية و حتى العالمية.

- مع استمرار انخفاض أسعار البترول في الفترة الأخيرة يجب على الجزائر البحث عن فرص استثمارية أخرى خارج مجال المحروقات و قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يمثل أرضية خصبة لذلك.

أفاق الدراسة :

نظراً لضيق الوقت و قلت المصادر لم نتكلم عن كل جوانب الاقتصاد الرقمي و على سبيل المثال البورصة الالكترونية لأنه في الجزائر لا توجد لدينا بورصة بمعنها الحقيقي حيث يمكن للباحثين في المستقبل التكلم عن البورصة الالكترونية في الجزائر و عن سبل وآليات تطويرها و كذلك استغلالها لدعم الاقتصاد الوطني، كما أشرنا إلى الحوكمة الالكترونية بلمحة صغيرة جداً حيث يمكن للباحثين التناول هذا الموضوع وعن كيفية مساهمته في محاربة للجريمة العابرة للحدود و محاربة الفساد الاداري **و كذلك أثر تطبيق التكنولوجيا الحديثة على كفاءة و مردودية المؤسسة الجزائرية.**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1 – الكتب

1 –أمينة بركان و أخرون، المصارف الالكترونية، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.

2 –جمال يوسف بدير، الاتجاهات الحديثة في إدارة المعرفة و المعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

3 – عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفة، دار المسير للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

4 – محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي و التجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، 2007.

5 – فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الانترنت و إعادة هيكلة الاستثمار و البورصات و البنوك الالكترونية، الدار الجامعة، مصر، 2007.

6 –نور الدين جليد و أخرون، التجارة الالكترونية، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.

7 – نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجية و الوظائف و المشكلات"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.

8–نور الدين جليد ، بركان أمينة، التجارة الالكترونية، مطبعة دحماني الياس أولاد يعيش، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.

2 –الملتقيات و المؤتمرات

09– أمينة بلحنافي، مختاري فيصل، أثر تكنولوجيا الإعلام والإتصال على تكوين رأس المال الاجتماعي و النمو الاقتصادي، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى،الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

10 - إبراهيم زروقي ، امجيد بدري عبد، واقع الاقتصاد الإفتراضي للدول العربية في ظل التجارة الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2012.

11-بن علي بلعزوز، هودة عبو، التجارة الالكترونية عبر الانترنت، الملتقي الدولي العلمي حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل2011.

12- جميلة الجوزي، الفجوة الرقمية في الوطن العربي – الأسباب و العلاج -، الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27 -28 نوفمبر 2007.

13- حاج قويدر قروين، محمد طيفور أمينة، تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع و التحديات، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014.

14- خالد لجدل، شراقي خديجة، نظم المعلومات و سد الفجوة الرقمية، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

15- رقية حساني، ملوكة برورة، تقييم الاستثمارات العربية في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال مؤشري الحوكمة الالكترونية و الجاهزية الرقمية، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر،22- 23 أفريل 2014.

16- رفيق عليوات، عدمان مريزق، سبل تفعيل اليقظة الاستراتيجية و الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي:الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

17- صلاح بوقرورة، بحري أميرة، الفجوة الرقمية في المنطقة العربية التحدي و استراتيجيات المواجهة – اشارة إلى تجارب بعض الدول العربية -، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي:الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

18 - عبد القادر بلعربي و أخرون، تحديات التحول إلى حكومة إلكترونية في الجزائر، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13 – 14 مارس 2012.

19 - عبد القادر شلالي، علال قاشي، الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر، يوم 27 فيفري 2014.

20– فاطمة الزهراء، غوالم أمينة، إشكالية التجارة الالكترونية في جزائر التنمية، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي:الأنظمة الرقمية و الذ كاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

21 - فارس فيصل وأخرون، دور التجارة الالكترونية في رسم أسس و استراتيجيات المؤسسات الافتراضية، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 12 – 14 مارس 2012.

22– قويدر بوطالب، الاندماج في الاقتصاد المعرفي الفرص و التحديات، الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية و فرص الاندماج في الاقتصاد المعرفية، جامعة ورقلة، الجزائر، 09 – 10 مارس 2004.

23– لخضر عدوكة، دحو بن عبيزة ، التجارة الالكترونية و أثارها على الاقتصاد ، الملتقى الدولي العلمي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، 26 – 27 أفريل، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2011.ضص

24– محمد يحياوي، واقع البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

25– مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، التجارة الالكترونية في الوطن العربي بين سلبيات الواقع و أمال المستقبل، الملتقى الدولي العلمي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة،المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26 – 27 أفريل، 2011.

26– مبارك لسلوس، شخار نعيمة، الاقتصاد الرقمي و إشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي:الأنظمة الرقمية و الذ كاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

27- محمد خثير، محمد فرحي، التجارة الالكترونية و واقع استخدامها على المستوى الدولي و العربي، الملتقى الدولي العلمي الرابع حول : عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، 26 – 27 أفريل، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2011.

28–نور الدين بومدين، عبد الكريم قندوز، الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر،الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27 -28 نوفمبر 2007.

29– نبيل بوفليح، محمد مصطفي طرشي، متطلبات التجارة الالكترونية في الدول العربية، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي:الأنظمة الرقمية و الذ كاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22-23 أفريل 2014.

30– نصر الدين بوريش، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كدعامة للميزة التنافسية و كأداة في تأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديد "مثال الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27 -28 نوفمبر 2007.

31– وهيبة عبد الرحيم، نادية عبد الرحيم، دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بالوطن العربي (حالة الجزائر)، المؤتمر السنوي الدولي الأول للذكاء الإقتصادي: الأنظمة الرقمية والذ كاء الاقتصادي، جامعة جيلالي بونعامة بعين الدفلى، الجزائر، 22- 23 أفريل 2014.

3 – مذكرات و رسائل و أطروحات التخرج:

32– أمينة رباعي، التجارة الالكترونية و آفاق تطورها في البلدان العربية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كليو العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير تخصص نقود و مالية، 2004 – 2005.

33– جابر لقليب وأخرون، النظام الضريبي المطبق على التجارة الإلكترونية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، تخصص محاسبة، 2007- 2008.

34- حمزة بلعي وأخرون، الفجوة الرقمية بين الدول النامية و المتقدمة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه الاقتصاد التطبيقي و تسيير المنظمات، 2007-2008.

35 - حسين شنيني، التجارة الالكترونية كخيار استرتجي للتواجد في الأسواق الدولية و مقومات إقامتها في الوطن العربي – واقع و تحديات –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2013- 2014.

36– رشيد بوعافية، الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي في الجزائر – الأفاق و التحيات –، مذكرة ماجيستير، جامعة سعيد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم إقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، ديسمبر 2005.

37- فريدة بن منصور، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية، تخصص بنوك و مالية، 2010 – 2011.

38– نعيمة وشان وأخرون، الاندماج في الاقتصاد الرقمي (المعرفي) فرص و تحديات (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود مالية و بنوك، 2007 – 2008.

39– نورالدين جليد، تطور و سائل في الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية، 2005– 2006.

40– نورالدين جليد، تطور وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية (حالة الجزائر 2005 – 2010)، مشروع أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جوان 2010.

4 – المجلات و الأبحاث العلمية:

41– حسين شنيني، واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في كل من الجزائر و مصر و الامارات خلال الفترة 2000 – 2010 دراسة حالة مقارنة، مجلة الباحث، العدد التاسع، 2011.

42– عمار عماري وأخرون، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و في الجزائر، مجلة الباحث العدد الخامس، 2007.

43– محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية، مجلو العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002.

5 – المواقع الالكترونية

44 - http://etisalat4arab .blgspot .com/2009/04/bgog-post6841.html , 31/03/2015, 15:12h.

45 - الاتحاد الدولي للاتصالات نشر على الرابطة:

http://www.startimes.com/f.aspx?t=31583774 2015/05/14،15 :12.

46 - http://www.sasapost.com/internet-usage-in-2014/, 14/04/2015, 15 :57 h.

47– محمد الطيب سالت، قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة في الجزائر بين الواقع و التحديات، نشر على الرابطة: http://www.djelfa.info/bsk/modules.php?name=News&file=article&sid=52,05/03/2015, 19:43h.

48 - الهادي بن حمل، نشر في الجزائر على الرابطة:

http://www.djazairess.com/djazairnews/28111,26/04/2015, 15 :17h.

49 - لمياء ح، عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر سيتضاعف بحلول 2015، نشر على الرابطة:

http://www.al-fadjr.com/ar/economie/289785.html , 02/04/2015,10:20h

50– عماد بن يحي، احصائيات عن الشبكات الإجتماعية و الانترنت 2014 على الرابطة:

http://www.tech-wd.com/wd/2014/01/14/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B1/, 14/04/2015, 15 :38h.